المحاسبة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية



د. سمير عبد الغنى محمود
أستاذ المحاسبة المتفرغ - كلية التكنولوجيا والتنمية
جامعة الزقازيق

دار الكتاب الحديث

المحاسبة الاجتماعية
للوحدات الاقتصادية

إعداد
الدكتور/ سمير عبد الغنى محمود
أستاذ المحاسبة المتفرغ كلية التكنولوجيا والتنمية
جامعة الزقازيق

دار الكتاب الحديث

محمود ، سمير عبدالغنى
المحاسبة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية / سمير عبدالغنى محمود
القاهرة : دار الكتاب الحديث ، 2020
160 ص ؛ 24 سم :-
تدمك 4 711 350 977 978
المحاسبة الاجتماعية
أ – العنوان .
657.8

رقم الايداع / 4826

حقوق الطبع محفوظة

1441هـ / 2020 م

دار الكتاب الحديث

القاهرة	94 شارع عباس العقاد – مدينة نصر – القاهرة ص.ب 7579 البريدي 11762 هاتف رقم : 22752990- 22752993 - (00202) فاكس رقم: 22752992 (00202) بريد إلكتروني: dkh.cairo.22@gmail.com
الكويت	شارع الهلالي ، برج الصديق ص.ب : 22754 – 13088 الصفاه هاتف رقم 2460634 (00965) فاكس رقم : 2460628 (00965) بريد إلكتروني : dkhkuwait@gmail.com
الجزائر	Wilaya d'Alger– Lot C no B. P. No 061 – Draria Tel&Fax: (21) 353055 Tel: (21) 34 – Draria dk.hadith@yahoo.fr 354105 E-mail

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾ [طـه].

تمهيد

يُعتبر الدور الذى تقوم به المشروعات الاقتصادية فى دنيا الأعمال من المنجزات الإنسانية الهامة، ولكن التغير فى متطلبات البيئة، جعل الهدف القديم للمشروعات لا يتفق معها كما كان فى الماضى.

والمسئولية الاجتماعية للمشروعات هى النظام الوحيد القادر على أن يتفاعل بكفاءة مع المتطلبات الأساسية للمجتمع، فهى ضرورة فى مجتمع متداخل. فالأنشطة الاقتصادية فى النظام الاجتماعى ترتبط ارتباطاً وثيقاً بكل شيء فى النظام، بحيث يصبح من الضرورى أن يلتزم المشروع بمسئوليته الاجتماعية إزاء كل هؤلاء الذين يؤثر فيهم. فلا يجب النظر للمشروع باعتباره منتجاً اقتصادياً فقط، يسعى لتحقيق الربح، ولكن مع مجموعة من الأهداف الاجتماعية التى تغلف الرسالة الاقتصادية التقليدية للمشروعات.

وتؤدي المشروعات الاقتصادية دوراً فعالاً فى أجزاء مختلفة من نسيج ورفاهية المجتمع. حيث يعتمد مستوى رفاهية الشعوب على الإنتاج، وتحتل الآن مواقع إستراتيجية عديدة فى السلسلة المعقدة التى يتم بها تقديم المنتجات والخدمات للناس، كما تلعب دوراً أساسياً فى حماية البيئة وفى حل المشاكل الأساسية بالمجتمع. الأمر الذى يضع المشروعات الاقتصادية فى موقع يؤثر على نوعية الحياة، بما يثير معه موضوعات المسئولية الاجتماعية لهذه المشروعات.

فالمشروع الحديث ذو قوة اقتصادية كبيرة لتأثيره على أمور كثيرة مثل حاجات المستهلك، والأمن الإنتاجى، وتوظيف وتدريب وترقية العاملين، وتجميل البيئة. فالمشروعات الاقتصادية العملاقة من الممكن أن يمتد تأثيرها عبر الدولة، أو عبر عدة دول، وبعض الشركات تسيطر على مدينة، والبعض الآخر يسود التكنولوجيا والاتصالات، والآخر يسود

صناعة ما، وبعض الشركات متعددة الجنسيات وهى من الضخامة بحيث يزيد حجم مبيعاتها عن الدخل القومى لبعض الدول.

وقد اهتم المحاسبون بالمحاسبة الاجتماعية باعتبارها تمثل التوسع المحاسبى المطلوب، واعترافهم بأهمية دور المحاسبة من مجرد الاقتصار على القياس التقليدى للدخل وإعداد القوائم المالية، إلى تحديد وقياس البيانات وإعداد التقارير التى تُظهر مدى مشاركة الوحدات الاقتصادية فى تحقيق أهداف ورغبات المجتمع.

مقدمة

تتأثر المحاسبة – كعلم اجتماعى – بالهيكل الاقتصادى والاجتماعى السائد – الأمر الذى يجعل مبادئ هذا العلم فى تطور وتغير مستمرين للتكيف مع التطور الذى يلحق بمجتمعنا المعاصر.

فقد أدى التطور الاقتصادى والاجتماعى الذى يسود عالمنا المعاصر إلى تطور علم المحاسبة ودخوله مجالات جديدة إضافة للمجالات التقليدية له، مما يلقى على عاتق الباحثين والمهتمين ضرورة تطويع ما يرتكز عليه علم المحاسبة من مفاهيم ومبادئ وأساليب بما يتفق و التطور فى تلك المجالات.

وقد تأكد فى كل من الفكر المحاسبى والفكر الإدارى أهمية إضافة مسئوليات اجتماعية للوحدات الاقتصادية لتحقيق نوع من التقدم الاجتماعى وبناء مستقبل أفضل لأبناء المجتمع، بجانب مسئوليتها الاقتصادية تجاه مساهميها. وقد قامت العديد من الحكومات ومنها مصر بتدشين مؤشر يقيس مدى وفاء منظمات الأعمال بمسئوليتها الاجتماعية ومدى قيامها بسداد التزاماتها للدولة من ضرائب وجمارك، واحترامها للقوانين والحفاظ على حقوق العاملين بها والمتعاملين معها، ومدى احترامها لمبادئ حقوق الإنسان، والالتزام بقواعد الشفافية والحفاظ على البيئة، والمشاركة فى تنمية المجتمع، وإدراج الاحتياجات المجتمعية ضمن التخطيط الإستراتيجى لسياساتها.

وقد نتج عن الأساس المنطقى لاعتراف منظمات الأعمال بمسئوليتها الاجتماعية، وممارستها لتلك المسئولية، أن ظهرت الحاجة إلى أهمية المحاسبة عنها، فقد أثرت تلك المسئوليات الجديدة تأثيراً كبيراً على وظيفة المحاسبة، الأمر الذى أدى إلى اهتمام المحاسبين بالمحاسبة الاجتماعية، ودراسة مدى تأثير الوحدات الاقتصادية على المجتمع، وإلقاء الضوء على

أداء المنظمة من وجهة نظر المجتمع ومسئوليتها عن نوع من الأحداث الاجتماعية.

وقد أدى ذلك إلى اعتبار القياس والإفصاح المحاسبى للأحداث الاقتصادية جزءًا من عمل المحاسب الذى تعداه إلى قياس وتقرير الأداء الاجتماعى لمنظمات الأعمال، للوفاء بحاجة الأطراف المتعددة بالمجتمع من معلومات تتجاوز ما توفره القوائم والتقارير المالية.

وتمثل المحاسبة الاجتماعية مفهوما حديثا فى الفكر المحاسبى ينبغى على الباحثين تفهم أبعادها وأهدافها ومجالاتها لخدمة الفكر المحاسبى من جهة، والوفاء باحتياجات وتوقعات الجهات المعنية والمهتمة بالأمر من ناحية أخرى.

ويتناول الكاتب هذا الموضوع فى الفصول التالية :

الفصل الأول : المسئولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية.

الفصل الثانى : الاهتمام بالمحاسبة الاجتماعية.

الفصل الثالث : إطار عمل المحاسبة الاجتماعية.

الفصل الرابع : القياس المحاسبى للأداء الاجتماعى.

الفصل الخامس : الإفصاح المحاسبى للمعلومات الاجتماعية.

المراجع

الفهرس

أحمد الله سبحانه وتعالى الذى أعاننى على إخراج هذا المؤلف بالصورة التى يليق بها، وأدعو الله أن يحقق الهدف منه لخدمة الجهات المعنية والمهتمة بالأمر.

د. سمير عبد الغنى

الفصل الأول
المسئولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية

نتناول فى هذا الفصل الموضوعات التالية:

- طبيعة المسئولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية.
- نشأة المسئولية الاجتماعية وأسباب ظهورها.
- الاهتمام بالمسئولية الاجتماعية.
- التعريف بمفهوم المسئولية الاجتماعية.
- مجالات الأداء الاجتماعى للوحدات الاقتصادية.

طبيعة المسئولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية :

كان من نتيجة تطور دور الإدارة في تمثيل المصالح واعترافها بالمسئولية الاجتماعية، أن ظهرت في السنوات الأخيرة في كل من الفكر المحاسبى والفكر الإداري أهمية إضافة مسئوليات جديدة للوحدات الاقتصادية بجانب مسئوليتها الاقتصادية تجاه مساهميها. وقد أطلق على هذه المسئوليات الجديدة بالمسئولية الاجتماعية.

وقد أدى تغير قيم المجتمع إلى تغير النظرة لأسباب وجود واستمرار ونجاح المشروعات من مجرد الاقتصار على المساهمين إلى المجتمع ككل "فالمساهمون والعاملون والمستهلكون والموردون هم تجمع لأفراد يسعون لتحقيق هدف عام يفضل عن الأهداف الفردية لكل منهم، وهذه هي النظرة الشاملة التى تحقق لتلك المجموعات ضرورة تتبع الهدف العام والذى يمكن معه التعرف على الضرر الذى لحق بالمجتمع أو المنفعة التى آلت إليه من جراء وجود المشروع".

ولاشك أن النظرة السابقة تعتبر وجود المشروع وحدة فرعية تكوِّن جزءاً من الكل وهو المجتمع، فالمشروع على علاقة دائمة بالبيئة يتأثر بها ويؤثر فيها. فهي تمده بعوامل الإنتاج وهو يمدها بالسلع والخدمات، كما تقيِّم البيئة عوائد عوامل الإنتاج من حيث مدى أهميتها والحاجة إليها.

وينبغي على المشروعات أن تتكيف مع متطلبات البيئة من خلال تغيير الأسلوب الاقتصادي التقليدي – والذى أصبح مرفوضا فى الوقت الراهن – لكي تضفى على هذا الأسلوب الرؤية الاجتماعية للاتساق مع المتطلبات الجديدة للمجتمع.

ولكى يضطلع المشروع بدور اجتماعى فعال عليه أن يحقق التناسب والتوافق بين المفاهيم الهامة من وجهة نظره والقيم التى يتطلبها المجتمع، فالمشروع عليه التزام أخلاقي فى حل المشاكل الاجتماعية، كما ينبغى

عليه العمل من خلال الظروف الاجتماعية السائدة، وأن عدم استجابته لتغيرات تلك الظروف سيعرضه للفشل، وهذه النظرة يعرضها Bowman & Haise على النحو الآتي:

1- إن الاستثمار الجيد يتطلب إدارة جيدة، والإدارة الجيدة هى التى تهتم بالارتباط بالمشكلات الاجتماعية السائدة.

2- إن المشروعات التى تملك القدرة على توجيه بعض مواردها لنواحى اجتماعية يكون ذلك دليلا على قوة ومرونة تلك الموارد.

3- إن إنفاق الشركات طواعية للأموال فى المجالات الاجتماعية أفضل من فرض ذلك الإنفاق بموجب سنّ التشريعات.

نشأة المسئولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية وأسباب ظهورها:

ترجع نشأة المسئولية الاجتماعية وظهورها إلى العوامل الآتية:

1 – **العقد الاجتماعي:** تغير

لقد كان من نتيجة تغير قيم المجتمع وتوقعاته من المشروع، أن أصبح المشروع فى علاقة تعاقدية مع المجتمع. فالمسئولية الاجتماعية ارتبطت بفكرة العقد الاجتماعى "Social Contract" والذى يعنى أن أية وحدة داخل المجتمع ومن بينها المشروعات الاقتصادية تعمل من خلال عقد اجتماعى صريح أو ضمني. وينظم هذا العقد العلاقة بين الأفراد ومنشآت الأعمال بالمجتمع ،وينص على أن هناك التزامًا متبادلاً من الشعب والأفراد، وأن كل فرد وكأنه يتعاقد مع نفسه. وتحدد شروط هذا العقد فى التنازل الكامل من جانب كل مشترك عن جميع حقوقه للجماعة كلها، ويعتبر هذا العقد بين المواطنين نوعاً من المساواة بحيث يلتزمون جميعاً بنفس الشروط، ويجب أن يتمتعوا جميعاً بنفس الحقوق.

ويقضى العقد الاجتماعى المبرم بين الوحدات الاقتصادية والمجتمع بأنها تأتمر بأمر الجماعة وتخضع لسلوكها المحدد والمعترف به وعليها أن

تمتثل لقراراتها وتساير قيمها ومعاييرها واحتياجاتها، وتتصرف بوحى من المجتمع الذى ترتبط معه بعلاقة تعاقدية. ويعتبر عدم مسايرة الوحدات الاقتصادية لمعايير وأهداف الجماعة أمرًا يستوجب محاسبتها وذلك لتحقيق نوع من الضبط الاجتماعى. وتقوم فكرة العقد الاجتماعى على أن الوحدات الاقتصادية كأعضاء فى المجتمع تلتزم ضمنيا بعلاقة تعاقدية معه، وهذه العلاقة التعاقدية ذات إطار قانونى أو أخلاقي لعمليات المشروع.

وبناء على فكرة العقد الاجتماعى نجد أن المجتمع قد يؤول إليه صافى منافع أو يتحمل بصافى خسارة نتيجة قيام المشروع بنشاطه. ويعتمد استمرار ونمو المشروع على تسليم المجتمع مجموعة من المخرجات تتمثل فى السلع والخدمات التى يقدمها وتحظى القبول الاجتماعى، وتوزيع منافع اقتصادية واجتماعية وسياسية على الطوائف التى يستمد منها قوته وبقاءه، مع حاجة المجتمع لمخرجات المشروع.

كما أوضحت إحدى الدراسات التى أعدت بمعرفة لجنة المحاسبة عن الأداء الاجتماعى التابعة لجمعية المحاسبة الأمريكية الدور الذى يجب أن تؤديه المشروعات فى المجتمعات المتقدمة من ضرورة مساهمتها فى تطبيق التقدم التكنولوجى وما يشمله ذلك من آثار اجتماعية وسياسية واقتصادية على البيئة، بالإضافة لمشاركتها فى الموارد وتوزيع الثروة داخل المجتمع.

وتقول فى ذلك:

"Two unique roles of business units in modern industrial societies, first, The modern firm is the major element in technology delivery systems which support and characterize the dominate aspects of life and environment and public power structure in modern industrial societies. A second role of the firm is that of trustee and agent in the resource sharing and wealth distribution processes in society".

وكان من نتيجة العقد الاجتماعى أن نشأت المسئولية الاجتماعية والمتمثلة فى المجالات والأنشطة المختلفة التى تؤديها الوحدات الاقتصادية والتى لها مضمون اجتماعى وذلك للوفاء بالتزامات ذلك العقد تجاه الأطراف المستفيدة بالمجتمع والمجتمع ككل.

2 – الضغوط الداخلية والخارجية :

أصبحت المسئولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية ضرورة فى مجتمع جديد تغيرت فيه أنماط الحياة وتطورت القيم الاجتماعية وحاجات الأفراد به. وقد أدى تعقد العلاقات الاجتماعية بالمجتمع وجمود المشروعات فى انتهاجها الأسلوب الاقتصادى التقليدى إلى اتساع الفجوة بين تلك المشروعات وما يحتاجه المجتمع، الأمر الذى جعل ذلك الأسلوب التقليدى المرفوض لا يتفق و الشروط الجديدة للمجتمع المتطور.

ونظراً لتغير الرغبات الاجتماعية وتغير احتياجات الأفراد، أوجب على المشروعات ضرورة التحرك نحو اهتمام اجتماعى أكثر لإشباع رغبات هؤلاء الأفراد.

وبذلك فقد أصبح هدف المشروع ليس مجرد تحقيق أرباح سريعة لملاكه. بل ينبغى عليه أيضاً أن يكيف نشاطه بما يتمشى و احتياجات المجتمع، الأمر الذى أدى بالبعض إلى القول بإن "هدف المشروع له بُعدان، بُعد اقتصادى والآخر بُعد اجتماعى وسياسي".

والجانب الاجتماعى للمشروع هو محصلة قوى ضاغطة مختلفة تتمثل فيما يلى :

أ) ضغوط العاملين لرفع أجورهم وتوفير الرعاية الاجتماعية والصحية لهم، والاهتمام بترقياتهم وتدريبهم، وقد يرجع السبب فى ذلك إلى تعدد فرص التوظف أمامهم والدور الذى تقوم به النقابات العمالية لحث المشروعات على الاهتمام المستمر بشئونهم.

ب) ضغوط المستهلكين فى الحصول على السلع بأسعار زهيدة مع تحقيق الجودة العالية للسلعة أو الخدمة، وأمان المنتج، ومد فترة الضمان، وصدق الإعلانات . ويرجع ذلك لتنوع وتعدد بدائل السلع والخدمات مما يجعل المستهلكين يفاضلون بين المنتجات المتعددة للمشروعات واختيار أفضلها.

ج) ضغوط المستثمرين على المشروع وسعيه الدائم نحو تعظيم أرباحه فى الأجل القصير، يجعل من الصعوبة عليه تبرير الاتفاق الذى يهدف إلى تعظيم الربح فى الأجل الطويل. وقد يرجع السبب فى هذا النوع من الضغوط إلى تعدد مجالات وفرص الاستثمار أمام المستثمرين الحاليين والمرتقبين.

د) ضغوط البيئة نحو السعى إلى تجميلها والضغط على المشروعات لتقليل آثارها السلبية على البيئة نتيجة مباشرة نشاطها والعمل على مكافحة التلوث.

هـ) ضغوط المجتمع على المشروعات بتعيين نسبة مثلا من الأقليات وذوي الاحتياجات الخاصة والنساء، والمساهمة فى حل مشاكل المجتمع.

3 – تطور الوظيفة الإدارية :

كان من نتيجة ظهور الشركات الكبيرة ذات الملكية الغائبة، وتطور دور الإدارة من مجرد ممثلة عن المساهمين إلى وكيلة لمجموعة مصالح الأطراف المتعددة فى المجتمع، أن تغيرت النظرة لمسئولية المشروعات من مجرد تعظيم الربح لتحقيق المنافع السريعة للملاك إلى السعى نحو تحقيق نوع من التقدم الاجتماعى لأطراف المجتمع.

وبذلك فقد أدى كبر وتعقد حجم المشروعات إلى ازدياد أهمية دور الإدارة فى مواجهة المشكلات الاجتماعية، فقد أصبح عليها مهمة مزدوجة تتمثل فى تحقيق إنجازات أخرى بجانب الإنجازات الاقتصادية، وتتمثل هذه

الإنجازات فى رفع نوعية الحياة فى المجتمع. وتتحدد مهمة إدارة المشروعات The Mission of business management كما يراها Rathe فى الوفاء بالمسئولية المزدوجة وهما تحقيق الربح والخدمة، وتحقق المشروعات هذه الخدمة من خلال :

أ) الأخذ فى الاعتبار احتياجات المستهلك عند تصميم وإنتاج وبيع السلع.

ب) التعاون مع صغار الموردين عن طريق ارتباط المشروعات معهم بعقود طويلة الأجل لتمكينهم من البقاء فى وجه المنافسة.

ج) استخدام ذوي الاحتياجات الخاصة ووضعهم فى أماكن تتناسب مع قدراتهم.

د) إتاحة الفرصة للعاملين لديها لتطوير قدراتهم الشخصية من خلال عملهم.

هـ) إتاحة الخبرات الممتازة لديها لخدمة المجتمع كأعمال التدريس أو الاشتراك فى اللجان لحل مشاكل البيئة.

كما ينبغى أن يتحول هدف إدارة المشروعات من فرض اعتبار الربح كهدف وحيد إلى فرض الأداء الشامل أو ما يُسمى بالأداء الكلى لتحقيق التوازن الأمثل للاحتياجات المتعددة للجماعات المختلفة بالمجتمع. ويرى فى ذلك Anderson أنه " يجب على المشروع أن يحقق أرباحه بشكل اجتماعى مقبول من المجتمع. المجتمع

ورغم ضرورة الربح كمقياس للأداء الاقتصادى للمشروعات فإنه يعتبر دم الحياة للنظام الاقتصادى، كما أن إنكاره يهدد فرص الاستثمار ويهدد مستوى معيشة الأفراد ويمنع عن المجتمع أحد عناصره الإنتاجية، ولكن يجب ألا ينظر إليه كهدف وحيد، بل مع مجموعة من الأهداف الاجتماعية الأخرى حيث يحتاج المجتمع لكليهما، ويرى Rathe أنه "يمكن النظر إلى الربح فحسب دون الأهداف الاجتماعية على أنه لصوصية، كما يمكن

معيشة

الأهداف الاجتماعية

النظر إلى الخدمات الاجتماعية دون الربح على أنه إحسان. ومدير المشروع ليس لصا أو مصلحًا اجتماعياً ولكن تتحدد مهمته فى استخدام الأصول المتاحة للمشروع استخداما أمثل يحقق مصلحة المشروع والمجتمع".

الاهتمام بالمسئولية الاجتماعية :

ولقد اهتمت بعض الوحدات الاقتصادية بالفعل بأمر تلك المسئولية حتى أصبح ينظر إليها باعتبارها فى حكم القانون . ويقول Bauer وهو أحد أعلام أساتذة إدارة الأعمال بجامعة هارفارد، نقلا عن أحد المديرين المسئولين عن الأنشطة الاجتماعية بإحدى الشركات أنه " يخفى خططه بشأن هذه الأنشطة عن باقى المديرين إلى أن يجمع رئيس الشركة نوابه ويخبرهم بأنها هى القانون".

وفى هذا يقول:

"I don't dare let them know that we're up to until we get the president to sit all the vice presidents down and tell them this is the law".

كما يرى Bauer أن المسئولية الاجتماعية ذات أهمية كبيرة فى الوقت الراهن رغم عدم اعتراف العديد من الشركات بأمرها. ويستطرد وهو يحث الشركات على أن تتفهم هذا النوع من المسئولية " بأنه يشعر أن المسئولية الاجتماعية سوف يتزايد الاهتمام بها والطلب عليها، كما ينصح بالميل نحو البساطة حتى يمكن للشركات إنجاز ما ترغب فى إنجازه. وينتهى إلى القول بإن هناك عددًا من الشركات على استعداد للسير فى هذا الطريق".

كما يحث إدارة الوحدات الاقتصادية التى تُقْدم على تلك المسئولية محاولة تفهمها والتعرف على أبعادها وينصح بالبساطة فى تناولها حتى يمكن القيام بها دون أية عوائق.

وبعد أن تناول الكاتب كيفية نشأة المسئولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية والعوامل التى ساعدت على ظهورها والاهتمام بها، يمكن أن يخلص إلى ما يأتى:

1) أدى التغير فى قيم المجتمع إلى الاهتمام بإعادة صياغة مفهوم دور المشروعات فى المجتمع، حيث ترتب على ذلك "تغير حقوق والتزامات ووظائف وأهداف الأطراف المشتركة فى نشاط المشروعات، كما تغيرت علاقات تلك الأطراف بعضها البعض والاتجاهات الخاصة بتقييم الأداء والتقرير عن أنشطتها والجهات التى تقدم لها تقاريرها".

2) أهمية الأخذ فى الحسبان الاعتبارات الاجتماعية كمؤشرات إضافية عند اتخاذ القرارات بالوحدات الاقتصادية، وهذه هى النظرة الواسعة التى تسمح للمنشأة بالوفاء بأنشطتها الرابحة ومسئولياتها الاجتماعية.

3) إن التحسينات الاجتماعية ليست للرفاهية بل أنها ضرورة لتقدم المجتمع. كما أنه ليس معناها إخضاع الاقتصاد للاعتبارات الاجتماعية، بل تعديل الإدارة الاقتصادية لتخدم فى رفع مستوى معيشة الأفراد. ويرى Rathe أن "استمرار تحمُّل المشروعات بمسئولياتها الاجتماعية مع تحقيق أهدافها قد ينظر إليهما على أنهما مقياسان حيويان لقياس مدى نجاح المشروع ودرجة نمو المجتمع.

4) إن الأهداف المركبة للوحدات الاقتصادية يمكن أن توفر إطارا منطقياً لتفهم نشاطها ومشكلاتها، وتتحدد مسئولية الإدارة فى الموازنة بين تلك الأهداف المتنافسة.

5) ينبغى على الوحدات الاقتصادية أن تؤدى مسئولياتها الاجتماعية طواعية دون انتظار الضغوط المختلفة من سن تشريعات وغيرها. ويتساءل Rathe بقوله: لماذا لا تقوم المشروعات من جانبها طواعية بتحقيق مطالب المجتمع؟ حيث يرى أن أى إجراء تطوعى من قبلها يكون أقل تكلفة عما يُفرض عليها بموجب القانون.

6) لقد أضافت المسئولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية بُعدا جديدا يتمثل فى التقدم الاجتماعى Social Progress، ويؤكد ذلك Smith حيث يرى أن "قيام المشروعات بتحمل مسئولياتها الاجتماعية هو نوع من التخطيط الذى يضمن للمشروع التوافق مع المجتمع بما يحقق مصلحته ومصلحة أفراد المجتمع، الأمر الذى يؤدى إلى تحقيق التنمية الاجتماعية".

التعريف بمفهوم المسئولية الاجتماعية :

يُعرِّف Bowman المسئولية الاجتماعية بأنها "تمثل الاهتمام بآثار أنشطة المشروعات على رفاهية المجتمع " . ويعرفها آخر Flamholtz بأنها "الإجراءات الاختيارية للمشروعات والتى تتمثل فى تقديم سلعة أو خدمة لها قيمة فى نظر المجتمع، وأن تقوم بأداء عملياتها من خلال إطار قانونى وتحقيق المشروع لتوظف مناسب فى مجتمعه المحلى".

ويُعرِّفها (N.A.A) بأنها تمثل " أثر أنشطة المشروعات على المجتمع والتى تمتد إلى ما وراء نصوص القانون، وضغوط المنافسة".

ويُعرِّفها Glautier & Underdown بأنها تبين " مدى قيام المنشأة بالتزاماتها الاجتماعية من خلال قيامها بنشاطها.

كما يعرفها البعض بأنها :" مفهوم يتضمن تعميقًا لمجال الأهداف المشتركة وتعميقًا للممارسة الاجتماعية التى عن طريقها يتم تصميم الأهداف، وتمثل مدى تجاوب المشروع مع المشاكل التى تخرج عن المفهوم الضيق للاقتصاد وكذلك المفهوم الفنى أو المتطلبات القانونية للمشروع. فهى تمثل التزام الوحدة الاقتصادية لكى تأخذ فى عملية اتخاذ القرارات آثار تلك القرارات على النظام الاجتماعى الخارجى بما يكفل تحقيق الفائدة الاجتماعية جنبا إلى جنب المكاسب الاقتصادية التقليدية التى تبحث عنها الوحدة الاقتصادية، فالمسئولية الاجتماعية تبدأ حينما ينتهي

الالتزام القانونى، كما تتعلق بالجهد الذى تبذله الإدارة للتكيف مع التغيرات الاجتماعية بنفس الدرجة من المهارة التى كانت تستخدمها للسيطرة على التغيرات الفنية والتكنولوجية".

ويرى الكاتب أنه من الصعب وضع تعريف محدد لوصف المسئولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية، فمن الصعب تحديد الجوانب التى تتعلق بالمسئولية الاجتماعية وخاصة بالنسبة للوحدات الاقتصادية التى تحدد برامجها الاجتماعية على أساس شعورها الذاتى وليس عن طريق التشريع. فمن الصعب تحديد الأولويات الاجتماعية لتغيرها المستمر خلال وقت قصير، هذا بالإضافة لتعدد جوانب المسئولية الاجتماعية. ويقول فى ذلك Ostrow إن "هناك قائمة لا نهائية لجوانب المسئولية الاجتماعية للمشروع".

ويقول البعض إنه "طالما لم يوجد تعريف واضح ومحدد للمسئولية الاجتماعية عن طريق التشريع فإن الوحدات الاقتصادية سوف تقرر لنفسها ماهية وطبيعة مسئوليتها الاجتماعية باعتبارها مفهوماً إدارياً وقيداً على أعمال الإدارة".

كما تختلف جوانب المسئولية الاجتماعية من مشروع لآخر، ومن دولة لأخرى وبناء عليه فإن ما سوف يقدمه الكاتب من مجالات للمسئولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية ما هو إلا أمثلة لجوانب تمثل أبعاد هذه المسئولية لتلك الوحدات جميعاً.

وقد تطور مفهوم المسئولية الاجتماعية للمشروعات من مجرد تعظيم الربح كما يرى أحد الاقتصاديين ويدعى "Milton"، إلى ضرورة مراعاة التوازن بين مصالح الأطراف المختلفة عند اتخاذ المشروع للقرارات والذى يؤدى إلى تعظيم العائد فى الأجل الطويل، والنظر للربح كوسيلة وليس غاية وضرورة التوفيق بين بدائل المسئولية الاجتماعية. وينظر أصحاب المفهوم الأخير إلى أن المشروع يحقق هدفه من خلال تحقيق ربح معقول مع تحقيق مجموعة من الأهداف الاجتماعية.

والمسئولية الاجتماعية للمشروعات قد تكون داخلية وخارجية، وتمثل المسئولية الاجتماعية الداخلية "سعى المشروع لتحسين الفاعلية الاجتماعية لعملياته الداخلية والتى تتمثل فى اختيار العاملين وأسلوب تدريبهم وترقيتهم ومكافآتهم ومدى مساهمتهم فى اتخاذ قرارات المشروع لخلق علاقات وطيدة وهو ما يُسمى بالإشباع الوظيفى أو التحفيز الوظيفى"، بالإضافة إلى المسئولية الاجتماعية تجاه من يساهم بأوجه نشاطه فى المشروع سواء حملة أسهم أو موردين، أما المسئولية الاجتماعية الخارجية فتتمثل فى مكافحة التلوث والتخلص من العوادم ومساهمة المشروع فى تحسين البيئة.

وتنبع المسئولية الاجتماعية للمشروعات من مصدرين هما:

1) شعور ذاتى من إدارة تلك المشروعات بالمسئولية الاجتماعية بجانب مسئوليتها الاقتصادية تجاه الملاك، وتُسمى بالمسئولية الاجتماعية الاختيارية.
2) التزام قانونى من خلال سن الدولة بعض التشريعات التى تلزم المشروعات بأداء وظيفتها الاجتماعية والتقرير عن ذلك .

مجالات الأداء الاجتماعى للوحدات الاقتصادية :

أعدت دراسات وبحوث تتناول مجالات الأداء الاجتماعى بالوحدات الاقتصادية، وانتهت تلك الدراسات إلى أنها تتعلق بصفة عامة بمجالات الاهتمام بالعاملين والمستهلكين والبيئة والمجتمع. وأعدت تلك الدراسات قوائم بمجالات الأداء الاجتماعى للوحدات الاقتصادية تحقق الاهتمامات السابقة. وتتمثل تلك المجالات فيما يلى (N.A.A) :

1 – مجال الاهتمام بالعاملين :

وهو من مجالات الأداء الاجتماعى الداخلي للوحدة الاقتصادية والذى يوجه لتحسين أوضاع العاملين، مثل:

نوع النشاط الاجتماعى	توضيح النشاط الاجتماعى
أ- مجالات التوظيف	توفير فرص متكافئة لكل العاملين، وخلق فرص عمل صيفية للطلاب.
ب- برامج التدريب	تدريب جميع العاملين لصقل مهاراتهم وكسب فرص عمل أفضل.
جـ- سياسات الترقية	التعرف على قدرات العاملين وتوفير فرص الترقية لهم.
د- استمرار التوظيف	تقليل أوقات تعطل المشروع، وصيانة المصانع لتحقيق التشغيل الكفء وظروف التشغيل المناسبة.
هـ- مستوى الأجور	ضمان مستوى مناسب للأجور والمزايا يتمشى والوضع السائد فى الصناعات الأخرى والمجتمع.
و- ظروف العمل	توفير مجالات عمل آمنة وظروف مناسبة.
ز- إثراء العمل	توفير الخبرات العملية لكل العاملين.
ح- الاتصالات	إنشاء والمحافظة على نظام اتصال مناسب بين مستويات العاملين لضمان توفير الاقتراحات والمعلومات عن كيفية ربط نشاط كل إدارة بالنشاط الكلى.

2 – مجال الاهتمام بالمستهلكين :

يمثل هذا الأداء العلاقة مع المستهلكين وآثار استخدام السلع والخدمات على المجتمع، ويعكس اهتمام المشروع بالمحافظة على رضاء المستهلك، ويظهر ذلك وفقا لما يلى:

نوع النشاط الاجتماعى	توضيح النشاط الاجتماعى
أ – تكامل العبوات	وضوح العبوة والاهتمام بتغليفها وضمان أمن العبوة وطريقة وحدود استخدامها.
ب – شروط الضمان	وذلك بمد فترة الضمان لمدة معقولة.
جـ– الاستجابة لشكاوى العملاء	وذلك بالرد عليها والعمل على تلافى أسبابها.
د – تعليم المستهلكين	إعداد برامج لتعليم المستهلك بخصائص السلع أو الخدمات وطرق الاستعمال.
هـ– نوعية الإنتاج	رقابة الجودة، وأن تكون جودة السلع تتناسب على الأقل مع توقعات المستهلك.
و – أمان المنتج	لتقليل الأضرار الناجمة عن الاستخدام.
ز – الإعلان	تحقيق الصدق فى الإعلانات والابتعاد عن الإعلانات المضللة.
ح – البحوث البنَّاءة	إعداد البحوث البنَّاءة للسوق لمواجهة الاحتياجات الاجتماعية اللازمة لتحقيق رضاء المستهلك والوقوف على رغباته.

3 – مجال الاهتمام بالبيئة :

ويتضمن تلك الأنشطة الموجهة لمنع تخريب البيئة أو لمنع أى سلوك له آثار عكسية على البيئة، وتتمثل فيما يلى :

نوع النشاط الاجتماعى	توضيح النشاط الاجتماعى
أ – مكافحة تلوث الهواء	القدرة على منع أو الحد من تلوث الهواء.
ب – مكافحة تلوث المياه	تطبيق القواعد القانونية للحد من أو تقليل التلوث المائى.
جـ– مكافحة الضوضاء	المساهمة فى الحد من الضوضاء باستخدام أجهزة داخلية لامتصاصها.
د – مكافحة الفضلات	التخلص من الفضلات عن طريق إعادة استخدامها إذا كان ذلك ممكنا أو التخلص منها ذاتياً.
هـ– الحفاظ على الموارد النادرة	مثل التحفظ فى استخدام الطاقة وتنمية مصادر جديدة لها.
و – التكامل الفنى	العمل على توافق تصميم واختيار المصنع مع المباني المحيطة.

4 – مجال الاهتمام بالمجتمع :

يشمل الأنشطة الاجتماعية للمشروع والتى توجه أساساً لخدمة الجمهور العام، مثل :

نوع النشاط الاجتماعى	توضيح النشاط الاجتماعى
أ – المساهمات الخيرية	دعم المعاهد العلمية والمؤسسات الثقافية وهيئات الرعاية الاجتماعية.
ب – النقل العام والخاص	المساهمة فى حل ومنع مشكلات النقل.
جـ– الخدمات الصحية	توفير إمكانيات الرعاية الصحية وخدماتها ودعم برامجها لتخفيض الحالات المرضية أو انتشار الأمراض.
د– الإسكان	تطوير نوعية المباني، وإنشاء الإسكان اللازم وتمويل خطط تحديث الإسكان.
هـ– المساعدة فى حل بعض المشكلات	المساعدة فى حل مشكلات الأفراد والمشروعات ومنها رعاية الطفولة.
و– التخطيط الاجتماعى وتطويره.	المساهمة فى تخطيط برامج منع الجريمة مثلا.
ز– برامج الغذاء	المساهمة فى توفير الوجبات لطوائف معينة.

وبعد أن استعرض الكاتب بعض التعريفات التى تناولت مفهوم المسئولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية ومجالات الأداء الاجتماعى، يعتقد أنه لكى تقوم تلك الوحدات بإنجاز مسئوليتها الاجتماعية ينبغي عليها أن تضع الخطط والسياسات الاجتماعية من خلال فلسفة واضحة

تجاه مسئوليتها الاجتماعية، ثم تضع الأهداف الاجتماعية والتى يجب أن تتمشى و فلسفتها المحددة مسبقاً مع ترجمة تلك الأهداف إلى برامج اجتماعية تعدها تلك الوحدات لتحقيق منفعة مباشرة للمجتمع بأطرافه المتعددة.

وبناء على ما سبق، يُعرِّف الكاتب المسئولية الاجتماعية بأنها:

" تتمثل فى البرامج الاجتماعية والأنشطة ذات المضمون الاجتماعى التى تباشرها الوحدة الاقتصادية طواعية أو جبرًا بحكم القانون للوفاء باحتياجات الأطراف المختلفة بالمجتمع سواء داخل الوحدة أو خارجها، والمجتمع ككل والبيئة المحيطة للسعى نحو تحقيق نوع من التقدم الاجتماعى، والإفصاح عن ذلك النوع من المعلومات لتلك الأطراف لمساعدتهم فى اتخاذ القرارات".

الفصل الثانى

الاهتمام بالمحاسبة الاجتماعية

نتناول فى هذا الفصل الموضوعات التالية :

- أهمية المحاسبة الاجتماعية.
- التعريف بمفهوم المحاسبة الاجتماعية.
- أهداف المحاسبة الاجتماعية.

أهمية المحاسبة الاجتماعية :

اهتم المحاسبون فى الآونة الأخيرة بالمحاسبة الاجتماعية باعتبارها تمثل التوسع المحاسبى المطلوب، بالإضافة لشعورهم بأهمية تطور دور المحاسبة من مجرد الاقتصار على القياس التقليدي للدخل وإعداد القوائم المالية إلى تحديد وقياس البيانات وإعداد وتوصيل التقارير التى تظهر مدى مشاركة الوحدات الاقتصادية فى تحقيق أهداف المجتمع.

ويرجع الاهتمام بالمحاسبة الاجتماعية لعدم كفاية المحاسبة التقليدية فى توفير المعلومات المطلوبة للوفاء بالاحتياجات المتعددة للأطراف المختلفة بالمجتمع، بالإضافة لضغوط الهيئات المختلفة والجمعيات المحاسبية على الوحدات الاقتصادية بضرورة الإفصاح عن البيانات ذات المضمون الاجتماعى، وإعادة النظر فى مجال وأهداف القوائم المالية المنشورة على ضوء المتطلبات الجديدة لمستخدميها. وقد تستجيب نظم المحاسبة المالية وتقاريرها لاحتياجات المجموعات المختلفة بالمعنى المالى المحدود، ولكنها لا تستجيب للمتطلبات الجديدة فى الحصول على المعلومات التى تؤثر على نوعية الحياة، وعلى المجتمع ككل، حيث تختلف مفاهيم المتطلبات الجديدة عن تلك المفاهيم الاقتصادية التقليدية للمحاسبة المالية.

"وتساعد بيانات المحاسبة الاجتماعية الأطراف المختلفة بالمجتمع لاتخاذ قراراتها، فهي تساعد الوحدات الاقتصادية وذلك فى الاعتبار الأول فى عملية اتخاذ القرارات الإدارية، كما تساعد الهيئات الاستثمارية والمنظمات فى اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، ومساعدة العمال فى تقرير مستقبلهم الوظيفى والمستهلكين فى اتخاذ قراراتهم بشراء السلعة أو الحصول على الخدمة، كما تساعد علماء البيئة فى تحديد الآثار الضارة والنافعة التى تنتج عن أنشطة الوحدات الاقتصادية.

وتعجز المحاسبة التقليدية عن توفير معايير لقياس الأداء الاجتماعى للوحدات الاقتصادية، الأمر الذى أدى إلى أهمية وجود نوع جديد من المحاسبة يهتم بقياس وعرض التكاليف والمنافع الاجتماعية. وقد دعى ذلك الكاتب "Robert Kelliott" إلى القول بإن "المحاسبة التى كانت مقبولة فيما مضى لم تعد كذلك فى الوقت الراهن، وينبغى أن تتسع المتطلبات فى العصر الحديث لكى تعكس احتياجات الأهداف الاجتماعية الكلية " .

ويقول فى ذلك :

"The Kind of the Accounting which has been accepted here to for is obsolete. In the modern era the requirements must be broadened to reflect the needs of overall social objectives".

ونتيجة لاعتراف إدارة الوحدات الاقتصادية بمسئوليتها الاجتماعية، ظهرت الحاجة إلى الاهتمام بالمحاسبة عن تلك المسئولية. وطالما اهتمت إدارة تلك الوحدات بالأهداف الاجتماعية بجانب الأهداف الاقتصادية فقد أدى ذلك إلى الاهتمام بالمحاسبة عن الأداء الاجتماعى كما يجب عن الأداء الاقتصادي.

الاجتماعى

التعريف بمفهوم المحاسبة الاجتماعية :

ترددت فى المجالات المحاسبية اصطلاحات متعددة لتعريف الجانب الاجتماعى فى الفكر المحاسبى، فمنها على سبيل المثال المحاسبة الاجتماعية، والمحاسبة القومية، وحسابات الدخل القومى والمحاسبة الاجتماعية الاقتصادية. وحتى الكتاب الذين استخدموا اصطلاح المحاسبة الاجتماعية فإن كلاً منهم يعطى التعريف مفهومه الشخصى.

ويتناول الكاتب بالدراسة والتحليل بعض التعريفات التى تناولت مفهوم المحاسبة الاجتماعية وذلك على سبيل المثال:

فقد عرفها "David F. Linowes" والذى يطلق عليه البعض "أبو المحاسبة الاجتماعية" بأنها" تطبيق المحاسبة فى مجال العلوم الاجتماعية، وهى تشمل علوم الاجتماع والسياسة والاقتصاد". ويقول فى ذلك:

"The application of Accounting in the field of the social sciences, these include sociology, political science and economics".

ولعل هذا التعريف للمحاسبة الاجتماعية يفتح مجالاً واسعا للالتقاء بين المفاهيم المحاسبية المستخدمة فى مجال الأعمال وتطويرها إلى صيغة اجتماعية تعطى المحاسبة بعداً جديداً أكثر من كونها لغة الأعمال، وهو ما أراده لها نفس الكاتب عندما عرَّف المحاسبة ككل بأنها "قياس وتوصيل البيانات الاقتصادية والمالية" ويقول فى ذلك:

"In fact, Accountancy is sometimes described as the Language of business. This definition has been giving way to the measurement and communication of economic and financial data".

ونجد أن الكاتب لم يقصر تعريف المحاسبة على قياس وإيصال البيانات المالية فحسب، بل وسَّع من نطاقها لتشمل أيضا البيانات الاقتصادية. فعندما تتجاوز المحاسبة مجال الأعمال فإنها تجد نفسها فى مواجهة البرامج الاجتماعية.

ولقد ظهر أول تعريف للمحاسبة للكاتب Bedock يوسع من نطاقها وشمولها للمجالات الاجتماعية، ذلك التعريف الذى يصفها بأنها "فن التسجيل والتبويب والتلخيص فى شكل نقدى للعديد من المعاملات الاقتصادية المتنوعة والتى تتعلق بالشئون اليومية للمجتمع".

ويعرفها "Sybil C. Mobley" التعريف التالى الذى يحدد فيه مجالات ووظائف المحاسبة الاجتماعية الاقتصادية بأنها "ترتيب وقياس وتحليل النتائج الاجتماعية والاقتصادية للسلوك الحكومى والخاص".

ويقول فى ذلك :

It refers to the ordering, measuring and analysis of the social and economic consequences of governmental and entrepreneurial behavior.

ويتحدد مجالها بموجب هذا التعريف بحيث يشمل :

أ) المحاسبة التقليدية والتى يقتصر اهتمامها على النتائج الاقتصادية سواء كان ذلك بالنسبة للمجال المالى أو الإدارى أو القومى.

ب) الاهتمام بالنتائج الاجتماعية والآثار الاقتصادية التى لم تشملها المحاسبة التقليدية فى المجالات المالية والإدارية والقومية.

وطبقاً لهذا التعريف فإن النظام المحاسبى لأى وحدة تنظيمية يجب أن يصمم بحيث يوفر البيانات الخاصة بنوعين من النتائج وهما :

1) النتائج الاقتصادية التى تنعكس نسبة معقولة منها على أرقام صافى دخل المشروع أو حسابات الدخل القومى.

2) النتائج الاجتماعية والآثار الاقتصادية التى لا يكون لها أثر حالياً فى الحسابات.

ويرى الكاتب أن التعريف السابق يمكن استخدامه كتعريف للمحاسبة بمفهومها الواسع الذى يشمل قياس النتائج الاقتصادية والاجتماعية لمعاملات وأنشطة الوحدة، ويختلف هذا التعريف عن تعريف "Linowes" من حيث إن الأخير يمثل دعوة عامة لتطبيق المحاسبة على جميع أنواع العلوم الإنسانية، بينما نجد أن "Mobley" حدد مجالات ووظائف المحاسبة فى مفهومها الواسع.

وثمة تعريف آخر للمحاسبة الاجتماعية بأنها "تختص بقياس وتقرير تأثير عمليات المشروع على المجتمع والبيئة".

فقد عرفها (A.A.A) :

"This Report is on "Social Accounting" in the Context of measuring and Reporting on the impacts of a business Firm upon society and the physical environment".

ونجد أن "Seidler" يُعرف المحاسبة الاجتماعية بأنها "التطوير والتطبيق بواسطة المحاسبين للمهارات والفنون والنظم المحاسبية التقليدية (المالية والإدارية) لإجراء التحليلات وتقديم الحلول للمشكلات ذات الطبيعة الاجتماعية".

ويفهم من التعريف السابق أن الأساس فى تطبيق وظائف المحاسبة الاجتماعية يكون من خلال مبادئ المحاسبة التقليدية.كما يؤكد "Ramanathan" على اعتبار أن المحاسبة الاجتماعية هى فرع من فروع المحاسبة، وتختص بتقييم مدى نجاح المشروعات فى إنجاز العقد الاجتماعى Social Contract من خلال بيان أثر نشاط تلك المشروعات على المجتمع، ويعرف المحاسبة الاجتماعية بأنها "تختص بانتقاء المتغيرات والمقاييس وأساليب القياس الخاصة بالأداء الاجتماعى للمشروع، والتطور المنظم للمعلومات المفيدة لتقييم الأداء الاجتماعى وتوصيل هذه المعلومات للأطراف المعنية داخل المجتمع".

ويعرفها Bauer & Fenn بأنها "محاولة أو اتجاه لتقدير وتقرير ذى معنى عن أنشطة الشركات ذات الأثر الاجتماعى".

ويقول فى ذلك:

"Commitment to systematic assessment and reporting on some meaningful, definable domain of a Company's activities that have social impact".

كما يعرفها "Flamholtz" بأنها "تعريف وقياس وبيان وتقرير الآثار الاجتماعية والاقتصادية لأى مؤسسة على المجتمع وهى موجهة لكل من المساءلة الداخلية والخارجية للإدارة" كما يعرفها البعض بأنها "تتمثل فى توسيع مجال المحاسبة التقليدية عن طريق الوقوف على الآثار الاجتماعية للقرارات الإدارية بالإضافة لآثارها الاقتصادية".

ويلاحظ أننا أمام تعريفات متعددة للمحاسبة الاجتماعية، الأمر الذى أدى إلى عدم الاتفاق حتى الآن على تعريف واضح ومحدد لذلك النوع من المحاسبة.

وقد علل البعض أن السبب فى ذلك يرجع "لعدم التوصل لتعريف واضح ومحدد للأهداف الاجتماعية مما أدى إلى صعوبة تحديد نطاق المحاسبة الاجتماعية، كما يرى أن وظيفتها تنحصر فى تحديد طبيعة المشاكل الاجتماعية ومحاولة استنباط أفضل الطرق والوسائل لحل هذه المشاكل".

ويرجع الصعوبة فى تحديد طبيعة المشاكل الاجتماعية لعدم الاتفاق على المكونات التى يجب أن تتضمنها نطاق القضايا الاجتماعية، بالإضافة لتغير الأولويات الاجتماعية، حيث يقول Bauer & Fenn إن "المسئولية الاجتماعية للمشروعات تمثل هدفاً متحركاً".

Social responsibility is moving Target.

ولا شك أن تحديد تعريف شامل ومقبول للمحاسبة الاجتماعية قد يساهم فى تحديد الإطار العام لكل من الأهداف والمفاهيم الأساسية لها، ويرى الكاتب أن أنسب تعريف للمحاسبة الاجتماعية هو تعريف "Ramanathan" والذى حدد اهتمامها فى القيام بوظيفتى القياس والتقرير لإمكان إجراء تقييم الأداء الاجتماعى من جانب المجتمع، كما يُمكّن هذا التعريف أيضاً من تحديد الوظائف التى ينبغى أن يضطلع بها

المحاسب الاجتماعى بالوحدة الاقتصادية. ولبناء نظرية للمحاسبة الاجتماعية، ينبغى أن تتضمن إطاراً للأهداف ومفاهيم للتقويم وطرقا للقياس ومعايير للتقرير. ولا شك أن السعى نحو تقديم إطار نظرى يتكون من مجموعة من الأهداف والمفاهيم من الأمور الهامة لوضع تلك النظرية فى مجالات التقويم وطرق القياس ومعايير التقرير وهذا ما حاول "Ramanathan" عمله فى هذا المجال.

أهداف المحاسبة الاجتماعية :

سبق للكاتب أن تناول مفهوم العقد الاجتماعى، وطبقاً لهذا المفهوم تكون للوحدة الاقتصادية وظيفتان، الأولى إنتاجية والثانية توزيعية، ويساعد هذا المفهوم فى تحديد أهداف المحاسبة الاجتماعية.ووفقا لذلك يرى "Ramanathan" أن أهداف المحاسبة الاجتماعية يمكن أن تتحدد فى الآتى:

1) تحديد وقياس صافى مشاركة الوحدة الاقتصادية فى تحقيق أهداف المجتمع والتى تتطلب الأخذ فى الاعتبار التكاليف والمنافع الخارجية إلى جانب التكاليف والمنافع الداخلية.
2) المساعدة فى تحديد مدى توافق سياسة الوحدة الاقتصادية واتساقها مع الاولويات الاجتماعية وطموحات الأفراد، بمعنى تحديد العلاقة بين أداء الوحدات الاقتصادية وتحقيق الرفاهية الاجتماعية.
3) وللوصول بالمحاسبة الاجتماعية واعتبارها نظاماً للمعلومات ينبغى أن توفر المعلومات اللازمة لتطبيق أهداف وسياسات الوحدة الاقتصادية، وقياس مدى مشاركتها فى تحقيق أهداف المجتمع.لذلك يسعى الهدف الثالث للمحاسبة الاجتماعية إلى توفير المعلومات وإعداد التقارير الاجتماعية وفقًا لمعايير معينة تحقق التوازن بين قراء هذه القوائم – قدر الإمكان – من أجل التأكيد على المساءلة العامة

Public Accountability وتسهيل اتخاذ القرارات العامة المتعلقة بالاختيار الاجتماعى Social Choices والتوزيع الاجتماعى للموارد.

ويوضح الهدف الثالث ضرورة توفير البيانات الملائمة لكل من التقارير الداخلية والخارجية، فالتقارير الداخلية تحتاجها إدارة الوحدة الاقتصادية للوقوف على مدى وفائها بمسئوليتها الاجتماعية، وتعنى التقارير الخارجية بحاجة الأطراف المختلفة داخل المجتمع ليتعرفوا على مدى مساهمة المنشأة فى تحقيق الأهداف الاجتماعية.

وبذلك يظهر أن الهدف الأساسى للمحاسبة الاجتماعية هو قياس الأداء الاجتماعى للوحدات الاقتصادية، بالإضافة للإفصاح والتقرير عن بيانات الأداء الاجتماعى للأطراف المستفيدة داخل المجتمع.

وتختلف المحاسبة الاجتماعية عن المحاسبة التقليدية من حيث موضوع وهدف القياس، ففى المحاسبة الاجتماعية يتم القياس من وجهة نظر المجتمع أو فئة من فئات الجمهور العام، بينما يختلف ذلك عن المحاسبة التقليدية حيث تعتبر الوحدة الاقتصادية هى محل القياس ولهذا أوضح (A.A.A) أن وحدة القياس الاجتماعية تتغير بتغير الظروف وبتغير تعريف المجتمع فمن الممكن أن تكون وحدة القياس مجموعة من الأفراد مثلا.

كما أن هدف القياس فى المحاسبة الاجتماعية لا يكون خاصا بقياس التغيرات فى الموارد الاقتصادية بالنسبة لمجموعة معينة – كما هو الحال بالنسبة لحملة الأسهم فى الشركات المساهمة – بل أن القياس ينصب على قياس التغير فى الرفاهية العامة أو الخاصة بفئة من الفئات نتيجة الأنشطة موضوع القياس.

وقد أخذ موضوع أهداف وإجراءات المحاسبة الاجتماعية للوحدات الاقتصادية أهمية بالغة فى دراسات العديد من المنظمات العلمية، ويستعرض الكاتب على سبيل المثال تقريراً عن أهداف وإجراءات ذلك

النوع من المحاسبة أعد بمعرفة لجنة المحاسبة لأغراض الأداء الاجتماعى للشركات التابعة لـ (N.A.A) وتوصلت اللجنة إلى تحديد العناصر الآتية :

1- النطاق :

بينت اللجنة ما يأتى :

أ) أن هناك تأثيرات اجتماعية لنشاط المشروعات بالإضافة لتأثيرها الاقتصادى.

ب)تتطلب المحاسبة عن الأداء الاجتماعى للشركات ضرورة إجراء قياس منظم.

ج) عرَّفت اللجنة القياس بأنه عملية تقييم الأحداث طبقاً لقواعد ثابتة (متماثلة).

د) رأت اللجنة أن الوحدات النقدية ليست أفضل المعايير لقياس المحاسبة عن الأداء الاجتماعى، فقد يصحبها صورا أخرى للقياس.

هـ) كان هدف اللجنة استنباط مقاييس للأداء الاجتماعى.

2 – الغرض :

أ – داخلياً :

1) تطوير أو تحسين عملية اتخاذ القرارات عن طريق :

- المساعدة فى عملية وضع الأهداف وأولويات التخطيط لاستخدام الأموال والموارد المادية والبشرية.
- تعليم وتحفيز إدارة المشروعات لمراعاة النتائج الاجتماعية عند اتخاذ القرارات.

2) توفير أساس لتقييم داخلى مستمر للأداء الاجتماعى.

ب – خارجيا :

1) توفير أسس ثابتة وأسلوب موحد ومعقول بين الشركات لقياس الأداء الاجتماعى وتقريره للجمهور.

2) توفير أساس لفحص مستقل لتقارير الأداء الاجتماعى للشركات.

3 – **الإجراء :**

أ) تحديد وتبويب مجالات الآثار الاجتماعية للشركات والتى يمكن قياسها ، وهذه المجالات قد تتطلب إضافة مجالات أخرى لها أو تخفيضها تبعا لتغير القيم الاجتماعية.

ب)استنباط نظم قياس موضوعية يمكن أن تُستخدم فى التعرف على الآثار الاجتماعية للشركات. وتلك النظم قد تكون نقدية أو غير نقدية أو وصفية.

ج) من خلال الدراسة الميدانية (التجريبية) تُجرى اختبارات لقطاعات عن الآثار الاجتماعية وإمكانية إيجاد نظم قياس عملية.

د) تعديل وتحسين بعض نظم قياس الآثار الاجتماعية كما بينتها الدراسات النظرية.

4 – **الاتصالات :**

أ) تقديم تقرير محاسبة إدارية عن تقدم اللجنة ، نصف سنوى على الأقل.

ب)نشر مقالات عن كل خطوة من خطوات الإجراء.

ج) إعداد تقارير للجنة توصى بطرق قياس الأداء الاجتماعى للشركات مبدئيا للأغراض الداخلية وأخيراً للنشر على الجمهور.

ويستخلص الكاتب من التقرير السابق بعض الحقائق الأساسية الآتية:

1) أهمية قياس التأثير الاجتماعى للوحدات الاقتصادية.

2) عدم الالتزام بالقياس النقدى لتقييم الأداء الاجتماعى، وأهمية استنباط نظم قياس أخرى قد تكون وصفية.

3) أهمية مراعاة إدارة الوحدة الاقتصادية للأثر الاجتماعى للقرار الإدارى.

4) أهمية وجود تقرير للجمهور العام عن الأداء الاجتماعى للوحدات الاقتصادية.

5) أن هناك حاجة لمراجعة مستقلة لتقارير الأداء الاجتماعى للوحدات الاقتصادية.

الفصل الثالث

إطار عمل المحاسبة الاجتماعية

نتناول فى هذا الفصل الموضوعات التالية :

- الأحداث الاجتماعية.
- مفاهيم المحاسبة الاجتماعية.
- مبادئ للمحاسبة الاجتماعية.

أولاً : الأحداث الاجتماعية :

" تهتم المحاسبة الاجتماعية بنوع من الأحداث الاجتماعية التى تختلف من حيث شكلها وتأثيرها وقرينة وجودها عن الأحداث المالية . وتتمثل فى مجالات الاهتمام بالعاملين والمستهلكين والبيئة والمجتمع، فهى تتناول مجال الاهتمام بالمجتمع وأطرافه المتعددة للسعي نحو إرضاء المجتمع عن أداء الوحدة الاقتصادية. وعلى سبيل المثال قيام الوحدة بإعداد برنامج يحقق المعاملة العادلة للعاملين بها من خلال السعي نحو تحقيق الفرص المتكافئة لهم فى مجال التعيين والتدريب والحوافز والترقي. وتقديم المنتجات المناسبة للعملاء من حيث الجودة وشروط السعر، أو تلك التى تؤدى إلى أقل تلوث ممكن على البيئة وذلك لخدمة المستهلك والبيئة المحيطة . والعمل نحو مكافحة تلوث البيئة والسعي نحو تجميلها، والمساهمة فى حل مشاكل المجتمع من خلال المساهمة فى برامج الصحة والتعليم مثلا أو مكافحة البطالة وتشغيل نسبة من ذوي الاحتياجات الخاصة والأقليات.

والحدث الاجتماعى يمثل واقعة تحدث بالوحدة الاقتصادية وتنتج أثراً اجتماعياً إيجابيا لأطراف داخل أو خارج المنظمة . وتتمثل فى علاج الآثار السلبية على المجتمع والناتجة عن أداء الوحدة، أو تحقيق منفعة مباشرة للمجتمع بأطرافه . وقد ينتج عن الحدث الاجتماعى تحقيق نتائج معنوية غير ملموسة مثل رفع الروح المعنوية للعاملين أو ارتفاع المستوى الثقافى للبيئة، أو الشعور بالأمن والطمأنينة .

وإن كانت المحاسبة الاجتماعية تلقى الضوء على أداء الوحدة الاقتصادية من وجهه نظر المجتمع ككل ومسئوليتها عن نوع من الأحداث والصفقات الاجتماعية . إلا أنه على مستوى الوحدة الاقتصادية فقد ينتج عن الحدث الاجتماعى أثر مالي، كما قد لا ينتج عنه أى أثر مالى. وهى على سبيل المثال كما يلى:

العاملون :

- **الأحداث الاجتماعية التى تنتج عنها آثار مالية :**
  - إعداد نظام للحوافز يحقق الأجور التشجيعية للعاملين.
  - مشاركة العمال فى الأرباح .
  - إعداد نظام للتأمين والمعاشات للعاملين .
  - إعداد نظام للترقيات .
  - إعداد برنامج لتحقيق نظام غذائى للعاملين بالمجان.
- **الأحداث الاجتماعية التى لا تنتج عنها آثار مالية مباشرة:**
  - إعداد برامج تحقق فرصًا متكافئة للعاملين فى جميع المجالات .
  - تهيئة الجو المناسب والظروف المشجعة على العمل.
  - العمل على إيجاد علاقات طيبة بين الرؤساء والمرؤوسين .
  - إيجاد نظام عادل للتحكيم متاح لجميع العاملين.
  - منح الثقة للعاملين والعمل على تشجيعهم على الخلق والابتكار.
  - إشراك العاملين فى اتخاذ القرارات .
  - الاهتمام بدراسة شكاواهم وعقد الاجتماعات الدورية لهم للاستماع إلى آرائهم ودراستها .
  - العمل على بث روح الطمأنينة والاستقرار .

المستهلكون :

- **الأحداث الاجتماعية التى تنتج عنها آثار مالية :**
  - تحديد أسعار مقبولة للبيع .
  - إشراك المستهلكين فى المكاسب التى تحققها الوحدة الاقتصادية.
  - إعداد نظام للخصم المسموح به، وللبيع بالتقسيط، بمعنى إعداد نظام بيعى لخدمة المستهلكين .

- تقديم نوع من السلع بأسعار رمزية لمساعدة بعض فئات المجتمع .
- إنشاء مراكز لصيانة المنتجات بعد البيع .
- الاهتمام بتعبئة وتغليف المنتجات.

- الأحداث الاجتماعية التى لا تنتج عنها آثار مالية :

- تحقيق الصدق فى الإعلانات .
- الاهتمام بشكاوى العملاء ودراستها والبت فيها والرد عليها .
- تقديم السلع التى تناسب أذواق المستهلكين .
- زيادة أمان المنتج ومدة فترة الضمان.

المساهمون :

- الأحداث الاجتماعية التى تنتج عنها آثار مالية :

- إجراء توزيعات منتظمة ومناسبة على حملة الأسهم .

- الأحداث الاجتماعية التى لا تنتج عنها آثار مالية :

- الحصول على رأى حملة الأسهم فيما تؤديه الشركة من مسئولية اجتماعية.
- مناقشة القوائم والتقارير الاجتماعية التى تعد بالمنشأة وذلك فى اجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين .
- دراسة شكاوى المساهمين والرد عليها .

البيئة :

- الأحداث الاجتماعية التى تنتج عنها آثار مالية :

- استخدام أجهزة داخلية بالمنظمة لامتصاص التلوث ذاتياً .
- دفع ضريبة للدولة للمساهمة فى مكافحة التلوث .
- تشجير المنطقة والمساهمة فى تجميلها بإنشاء الحدائق .
- استخدام العادم والفضلات للإقلال من التلوث .

- **الأحداث الاجتماعية التى لا تنتج عنها آثار مالية :**

  - إعادة تصميم المنتج للإقلال من التلوث.
  - الحفاظ على توافق تصميم مبنى المنشأة مع المبانى المحيطة.

المجتمع (الجمهور العام) :

- **الأحداث الاجتماعية التى تنتج عنها آثار مالية :**

  - المساهمة فى برامج خدمة المجتمع للقضاء على البطالة والجريمة ومحو الأمية ورعاية الطفولة .
  - المساهمة فى تدريب وتوظيف ذوى الاحتياجات الخاصة والأقليات وتشغيل الطلاب فى فترة الصيف.

وبذلك فالمحاسبة الاجتماعية تهتم بنوع من الأحداث الاجتماعية والتى تختلف عن الأحداث المالية . فالمحاسب ينبغى عليه أن يعد البيانات الاجتماعية التى تمثل المادة الأولية لعمله، ويرجع فى ذلك لأصل تلك البيانات، فقد كانت قرارات إدارية عن حقائق اجتماعية وترجمت لعمليات اجتماعية تختلف فى طبيعتها عن العمليات المالية، فهى مرتبطة بالمنظمة وتتم بينها وبين المجتمع، ولا تتم عن طريق قوى السوق المعروفة.

ومما سبق يتضح للكاتب أن الأحداث الاجتماعية مرتبطة ارتباطاً أساسياً بعمل المحاسب الذى يؤدى المحاسبة الاجتماعية، الأمر الذى قاد به إلى اعتبارها أحد المفاهيم الهامة والأساسية اللازمة لتنفيذ ذلك النوع من المحاسبة.

ثانياً : مفاهيم المحاسبة الاجتماعية :

من البديهى أن المحاسبة الاجتماعية تفرض نوعاً من المفاهيم تختلف عما هو متعارف عليه فى المحاسبة التقليدية، ولا شك أنه إذا لاقت هذه المفاهيم قبولاً عاماً بين المحاسبين فقد يؤدى ذلك إلى إمكان بناء إطار لنظرية المحاسبة الاجتماعية. وليس المجال هنا عرض المفاهيم التى استقرت

فى المحاسبة التقليدية فقد تناولها العديد من الكتاب بالإضافة إلى الهيئات والجمعيات المحاسبية المختلفة مثل (AAA, AICRA)، وفيما يلى بعض مفاهيم المحاسبة الاجتماعية التى تناولها Ramanathan ورأى الكاتب فيها :

1 – العملية الاجتماعية :

" تمثل العملية الاجتماعية استخدام أو إنتاج الوحدة الاقتصادية لأحد الموارد الاجتماعية البيئية والتى تكون ذات تأثير اجتماعى على المصالح المطلقة أو النسبية لأطراف المجتمع ولا يمكن تقييم ذلك التأثير باستخدام قوى السوق" ويقول Ramanathan فى ذلك:

A social transaction represents a firm's utilization or delivery of a socio-environmental resource which affects the absolute or relative interests of the Firm's various social Constituents and which is not processed through the market place.

ومن التعريف السابق يتضح أن العملية الاجتماعية تمثل الأنشطة ذات المضمون الاجتماعى والتى لا تتم عن طريق قوى السوق، وتترتب عليها تكاليف أو منافع بالنسبة للمجتمع.

2 – التكلفة الاجتماعية :

تعددت التعريفات التى تناولت مفهوم التكلفة الاجتماعية، ويسوق الكاتب بعضها على سبيل المثال وليس الحصر . فقد عرفها Estes بأنها "مقياس التلف أو الضرر الذى يحدث للأطراف الخارجية (المجتمع) نتيجة أنشطة الشركات ". ويقول فى ذلك :

A Social Cost is a measure of the damage done to all outsiders (Society) by the activities of a Company.

وتُعرف التكاليف الاجتماعية أيضا بأنها تمثل "تضحية المجتمع الناتجة عن الموارد التى استهلكتها المنشأة نتيجة لعملياتها الاجتماعية" .

ويقول *Ramanathan* فى ذلك:

Represent the sacrifice to society from those resources consumed by a firms as a result of its social transactions.

كما عرَّف رجال الاقتصاد التكاليف الاجتماعية بتعريفات متعددة يسوق منها الكاتب تعريف Harrson والذى عرَّف التكلفة الاجتماعية بأنها" المساوئ التى يعانى منها المجتمع والمتولدة بواسطة منشأة معينة" .

ويقول فى ذلك:

Social costs are disadvantages suffered by the community from an enterprise.

ويمكن تقسيم التكلفة الاجتماعية إلى تكلفة اجتماعية خارجية والتى يمكن أن يتحمل عبؤها المجتمع أو أطراف خارجية عن المشروع أو المشروع نفسه، وهى نتيجة للآثار الخارجية السالبة لأنشطة المشروع وتكلفة اجتماعية داخلية، وهى ما ينفقه المشروع بناءً على مسئوليته الاجتماعية الداخلية قِبَل أصحاب المصالح المختلفين كالعاملين مثلا.

ويرى البعض أن "التكلفة الاجتماعية نوع جديد من التضحيات الضرورية اللازمة للإنتاج. وترجع أهميتها إلى طبيعة الوحدة الاقتصادية ككيان اقتصادى يعيش فى ظل هيكل اجتماعى معين يعمل على تحقيق الرخاء للعاملين بالوحدة والتقدم والنمو للاقتصاد القومى".

3 – المنفعة الاجتماعية (العائد الاجتماعى):

"يمثل المنفعة التى يحصل عليها المجتمع من الموارد التى تضاف بواسطة المنشأة كنتيجة لعملياتها الاجتماعية".

ويقول فى ذلك *Ramanathan* :

Represent the benefit to society from those resources added by a firm as a result of its social transactions.

أى قد تنتج عن النشاط الاجتماعى للمشروعات آثار موجبة يمكن تقسيمها إلى:

أ) آثار خارجية موجبة وهى المنافع (العوائد) أو العائد الذى يعود على المجتمع أو بعض الجهات الخارجية مثل قيام المشروع ببرنامج لتنمية البيئة.

ب)آثار خارجية موجبة تعود على أصحاب المصالح بالمشروع، مثال ذلك وضع برامج اجتماعية وترفيهية وثقافية للعاملين.

4 – الدخل الاجتماعى :

يمثل صافى المساهمة الاجتماعية للمنشأة عن الفترة، ويحسب على أساس المجموع الجبرى لصافى الدخل المالى (التقليدى) للمنشأة لفترة معينة إلى العوائد الاجتماعية التى تعود على المجتمع لنفس الفترة مطروحا منها التكاليف الاجتماعية الإضافية عن نفس الفترة . ويقول فى ذلك Ramanathan :

Social income represents the periodic net Social contribution of a firm. It is computed as the algebraic sum of the firm's traditionally measured net income, its aggregate social overheads and its aggregate social returns.

5 – الأطراف الاجتماعية :

" هى المجموعات الاجتماعية المميزة داخل المجتمع والتى يفترض أن تربطها بالمنشأة عقد اجتماعى " ويقول Ramanathan :

Social constituents are the different distinct social groups with whom a firm is presumed to have a social contract.

6 – حقوق المجتمع :

" وتقيس إجمالى التغيرات فى مطالبات (حقوق) الأطراف الاجتماعية المستفيدة من المنشأة . ويلاحظ أن هذه المطالبات قد لا تكون ملزمة فى ظل النظام القانونى السائد ، ولكن قياس هذه المطالبات سيخدم صنع القرارات الاجتماعية وتقييم الأداء الاجتماعى للمنشآت.

ويقول الكاتب السابق فى ذلك ما يأتى:

Social equity is a measure of the aggregate changes in the claims which each social constituents is presumed to have in the Firm.

7 – صافى الأصل الاجتماعى :

" يقيس إجمالى المساهمة غير السوقية لرفاهية المجتمع أو لخير المجتمع مطروحاً منها النفاذ غير السوقى لموارد المجتمع خلال حياة المنشأة"

ويقول فى ذلك أيضًا الكتاب السابق:

Net social asset of a firm is a measure of its aggregate nonmarket contribution to the society's well being less its nonmarket depletion of the society's resources during the life of the firm.

وقد رأى Ramanathan أن تصميم نظام محاسبى يحقق أهداف المحاسبة الاجتماعية داخل إطار المفاهيم الأساسية السابقة يتطلب ضرورة التحديد الواضح لنطاق وعناصر العملية الاجتماعية ، وقد حددها الكاتب

فى ثلاثة عناصر، الأول يتحدد فى الاستفادة من العملية الاجتماعية، بمعنى أنه من الضرورى وجود طرف خارجى Social Constituent يستفيد من العملية الاجتماعية وقد حدده بالمستهلكين والعمال والأقليات والمستثمرين والجمهور العام The General Public ومجموعات أخرى ممثلة لجميع أشكال البيئة ومجموعات الشباب، ويتحدد العنصر الثانى فى الأثر الناتج عن القيام بالعملية الاجتماعية.وقد قسم هذا الأثر إلى تأثير ناتج عن التقدم التكنولوجى وتأثير آخر ناتج عن السياسة الإدارية للمنشأة(*)، وأخيرا يوضح العنصر الثالث استخدام معدلات لتسعير التكاليف والمنافع الاجتماعية المتعلقة بكل عملية اجتماعية بالرغم من عدم خضوعها لقوى السوق.

وفى اعتقاد الكاتب أنه بالرغم من محاولة Ramanathan لتقديم إطار للمحاسبة الاجتماعية يشمل الأهداف والمفاهيم، وعلى الرغم من إمكان اعتبار تلك المحاولة أساساً جيداً لتقديم إطار تجريبى لتحديد نظام المحاسبة الاجتماعية على أساس تطبيقي، إلا أنه يشوب تحقيقها بعض الصعوبات تتمثل فيما يلى:

1) صعوبة الاستخدام الفعلى للمفاهيم المقترحة نظرا لعدم إمكانية التحديد الدقيق لبعض المفاهيم مثل التكاليف والمنافع الاجتماعية. وغموض البعض الآخر مثل حقوق المجتمع وصافى الأصول الاجتماعية.ويرجع ذلك إلى طبيعة العملية الاجتماعية من حيث التداخل بين نتائجها وتعدد الأطراف المستفيدة بدرجات متفاوتة.
2) صعوبة تحديد أسعار المنافع الاجتماعية وبعض التكاليف الاجتماعية لتحررها من قوى السوق.
3) صعوبة تحديد الأهداف الاجتماعية نظرا للتغير المستمر فى أولوياتها.

(*) تحقيق الأمان فى استخدام المنتج بالنسبة للأثر الأول ، والصدق فى الإعلانات عن المنتج بالنسبة للأثر الثانى.

وقد ظهرت فى الفكر المحاسبى اقتراحات ومحاولات أخرى فى مجال المحاسبة عن الأداء الاجتماعى ولكنها أقل شمولا من محاولة Ramana than، فمنها ما يرى أهمية وجود نظام لقياس البرامج الاجتماعية على مستوى المشروع، وحددت خطوات تصميم وتحقيق برنامج لقياس التكاليف الاجتماعية والرقابة عليها. وتحددت تلك الخطوات على التوالى فى تحديد البرامج الاجتماعية. وتحديد تكلفة تلك البرامج واختيار معايير القياس الملائمة.وانتهت هذه المحاولة إلى صعوبة القياس الاجتماعى. وظهرت محاولة أخرى اهتمت بقياس التكلفة المالية المباشرة للأنشطة والبرامج الاجتماعية وانتهت أيضا إلى صعوبة تقييم التكلفة والمنافع الاجتماعية.

ومما سبق يتضح للكاتب أنه نتج عن الأساس المنطقى للمسئولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية أن الأداء الاجتماعى لتلك الوحدات يكون قابلا للقياس والتقرير، الأمر الذى أدى إلى ظهور المحاسبة الاجتماعية والاهتمام بها.

أمثلة رقمية على العائد الاجتماعي:

مثال 1 :

تم إعداد برنامج لتدريب موظفين جدد بإحدى الشركات الوطنية فى مجال تشغيل المصافى وبلغ عددهم 60 متدرباً، وقد حددت مدة هذا البرنامج شهرا واحدا . وقد أدمج فى هذا البرنامج ثمانية عشر من العاملين القدامى المستمرين بالشركة من ذوى المهارات المحدودة الأمر الذى أدى إلى زيادة مدة التدريب إلى شهرين، وبلغت الزيادة فى التكاليف الناتجة عن زيادة مدة البرنامج حوالى 25٪ من التكاليف الإجمالية للتدريب .وقد حددت التكاليف الشهرية للبرنامج بمبلغ 8000 جنيه، ويتم تحميل تكلفة التدريب على أنشطة الشركة على حسب مدى استفادة كل نشاط من المتدرب. وما يتم تحميله على الأنشطة الخاصة بالشركة من تكاليف

التدريب هى تلك التى يتحقق عنها ارتفاع فى الكفاية الإنتاجية للأفراد، وقد حدد الكاتب العائد الاجتماعى كما يلى:

التكلفة الاجمالية لبرنامج التدريب لمدة شهرين =

8000 × 2 = 16000 جنيه.

تكلفة البرنامج فى الشهر الأول قبل إدخال الموظفين المستمرين بالشركة (العائد الاجتماعى) =

$$16000 \times \frac{100}{125} = 12800 \text{ جنيه.}$$

ويمثل هذا المبلغ العائد الاجتماعى للمجتمع والذى تحملت المنشأة تكلفته لرفع المستوى الفني لأحد أطراف المجتمع نظرا لأن الموظفين الجدد كان يمكن استبدالهم بموظفين ذوى مهارات عالية فى مجال العمل، الأمر الذى لا يمكن أن تتحمل معه الشركة بتكاليف تدريبهم.أما بالنسبة للعاملين القدامى فهى من التكاليف الاقتصادية للشركة نظرا لاستفادة الشركة من ارتفاع إنتاجيتهم، والذى يمثل :

العائد الاقتصادى = 16000 − 12800 = 3200 جنيه

مثال 2 :

قامت إحدى الشركات بشراء مرشح عام 2014م لتخفيض كمية الدخان المتصاعد من عمليات التشغيل بمصنع الأسمنت التابع لها. وقدرت إدارة حماية البيئة التابعة لوزارة الصحة وزن كمية الدخان السنوى المتصاعد بحوالى 30000 طن وتتوقع تخفيضها إلى 3000 طن سنويا. وكانت الشركة قبل تركيب ذلك المرشح لا تتحمل بأية نفقات فى سبيل المساهمة فى حماية تلوث الهواء. وقد بلغت تكاليف شراء وتركيب المرشح 2,000,000 جنيه، وقدر العمر الإنتاجى للمرشح 10 سنوات، والزيادة السنوية للتكاليف الناتجة عن تركيب المرشح 125,000 جنيه.

ولإجراء تحليل للعائد المحقق لتركيب المرشح من وجهة نظر المجتمع، يرى الكاتب:

1) يتمثل العائد المحقق فى انخفاض التلوث الناتج عن الأدخنة المتصاعدة من مصنع منتجات الأسمنت التابع للشركة من 30,000 طن إلى 3000 طن فى السنة أى أن التخفيض السنوى للتلوث يبلغ 27000 طن.

2) يبلغ العائد المحقق مقوما بالوحدات العينية = 27000 × 10 سنوات (العمر الإنتاجى للمرشح) = 270,000 طن من الدخان.

3) يُقيَّم هذا العائد من وجهة نظر المجتمع بمقدار التكاليف اللازمة لتحقيقه وهى عبارة عن :

تكاليف شراء وتركيب المرشح + تكاليف التشغيل الناتج عن تركيب المرشح خلال عمره الإنتاجى

∴ العائد الاجتماعى = 2,000,000 + (125,000 × 10)

= 2,000,000 + 1,125,000 = 3,125,000 جنيه.

أى أن (العائد الاجتماعى السنوى) = $\frac{3,125,000}{10 \text{ (العمر الإنتاجى للمرشح)}}$

= 312500 جنيه

ثالثاً : مبادئ للمحاسبة الاجتماعية :

لاشك أن حاجة الأطراف الذين يعتمدون على تقرير المحاسب هى المحدد الأساسى لعمل المحاسب. ونظرا لضغوط الأطراف المختلفة بالمجتمع على الوحدات الاقتصادية ومطالبتهم بضرورة الإفصاح عن الأداء الاجتماعى، وحاجتهم إلى بيانات دقيقة عن ذلك الأداء كأساس لاتخاذ قراراتهم، أن استدعى ذلك أهمية وجود مبادئ مقبولة ومتعارف عليها

للمحاسبة عن الأداء الاجتماعى حتى يتمكن المحاسب من العمل بموضوعية وبأقل تحيز ممكن عند إعداد تلك البيانات حتى تعبر القوائم والتقارير الاجتماعية المعدة بمعرفة الوحدة بعدالة عن مدى سلامة تنفيذها لمسئوليتها الاجتماعية.

وجدير بالذكر أن المحاسبة التقليدية وما تتضمنه من مبادئ متعارف عليها، لازالت تسعى لتحقيق أهدافها الخاصة والتى تتمثل فى تحقيق القياس المالى للأداء الاقتصادى للوحدة الاقتصادية، الأمر الذى يقود إلى القول بصعوبة تصور نجاحها فى تحقيق أهداف المحاسبة الاجتماعية حيث لم تصمم نظمها أصلا لتحقيق تلك الأهداف.

ويتناول الكاتب بعض المبادئ المتعارف عليها فى المحاسبة التقليدية ومدى ملاءمتها للتكيف مع أهداف المحاسبة الاجتماعية، وذلك فيما يلى:

1 – مبدأ الوحدة المحاسبية :

ويُقصد به أن مجال الدراسة فى المحاسبة المالية هو الوحدة المحاسبية أى أن الوحدة المحاسبية هى محور العمليات المحاسبية. وقد تعددت وجهات النظر فيما يختص بتفسير طبيعة الوحدة المحاسبية من اعتبارها ملكية مشتركة إلى النظر إليها كشخصية اعتبارية مستقلة. ومن المتفق عليه أن الوحدة المحاسبية هى محل القياس.

أما فى المحاسبة الاجتماعية، فإن وحدة القياس تتغير بتغير الظروف وبتغير تعريف المجتمع، فمن الممكن أن تكون مجموعة أفراد، كما يمتد نطاق القياس فى المحاسبة الاجتماعية ليشمل قياس أثر الوحدة على البيئة الخارجية المحيطة بالإضافة للبيئة الداخلية.

ويرى Churchill أنه "لمتطلبات المحاسبة الاجتماعية يستلزم الأمر ضرورة توسيع مصطلح الوحدة المحاسبية ليتمكن من مقابلة التكاليف الاجتماعية بالمنافع التى تترتب عليها".

ويقول فى ذلك:

In his view, Social accounting calls for a broadening of the entity convention so that all social costs may be matched against the benefits which they yield.

ويسترسل فى ذلك ويقول إنه بالرغم من معالجة التكاليف الاجتماعية ضمن استخدامات المشروع، واعتبارها نوعًا من التكاليف أو الأعباء المالية فإن المنافع المتولدة عن هذه التكاليف لا يتم تسجيلها لاعتبارها تمثل منافع اجتماعية خارجية تعود على المجتمع بأطرافه المتعددة.

كما يتوقف اعتبار عناصر تكلفة معينة ضمن التكاليف الاجتماعية أم لا على حدود الوحدة الإنتاجية. ويقول فى ذلك أحد الكتاب "إنه بالنسبة لمنشأة صناعية تحصل على المياه اللازمة للعمليات الإنتاجية مجانا من نبع مجاور لا يعتبر الماء عنصرا من عناصر التكاليف بالنسبة للمصنع كوحدة إنتاجية، ولكن لو تم توسيع حدود الوحدة الإنتاجية لتشمل الحى السكنى أو البلدة الموجود فيها المصنع فتعتبر تكلفة المياه فى هذه الحالة عنصرا من عناصر التكاليف الاجتماعية".

وبذلك ينبغى – فى ضوء المحاسبة الاجتماعية – توسيع مفهوم الوحدة المحاسبية ليضم بالإضافة للمفهوم المعتاد جميع الأطراف الاجتماعية المختلفة التى تتأثر بالعمليات الاجتماعية، الأمر الذى يجعل من الوحدة المحاسبية عنصرا مرنا بحيث يتسع ليشمل دولة أو إقليمًا أو وحدة اقتصادية أو وحدة إدارية.

2 – مبدأ الاستمرار:

ويقضى هذا المبدأ باعتبار المشروع مستمرا فى متابعة نشاطه الذى أنشئ من أجله، وأن تصفيته هى الاستثناء واعتمدت المحاسبة التقليدية على وجود هذا المبدأ، وكان من نتيجته تقييم الأصول الثابتة على أساس

التكلفة المستثمرة ناقصا تكلفة الاستعمال عن الفترة المحاسبية، كما تمثل التزامات المشروع ديونا تستحق الدفع فى المستقبل، ويؤكد هذا المبدأ قدرة الوحدة المحاسبية على تحقيق الأرباح فى المستقبل، ويعتبر المشروع مستمرا مادام يحقق أهداف المساهمين وهو تحقيق عائد مجزى على رأس المال المستثمر.

أما فى المحاسبة الاجتماعية، فينظر المجتمع للوحدة المحاسبية على أنها وحدة اقتصادية مرتبطة بعقد اجتماعى مع المجتمع وفئاته سواء صريحا أو ضمنياً، ويتوقف بقاؤها واستمرارها على تنفيذها لهذا العقد الذى يهدف إلى تسليم المجتمع بعض المخرجات سواء سلع أو خدمات، وتكون مرغوبة اجتماعياً وتوزيع هذه المنافع على المجموعات التى تستمد الوحدة منها بقاءها واستمرارها وقوتها.

فوفقا لهذا المفهوم فإن أى وحدة من أجل استمرار بقائها ينبغى أن تحافظ على حاجة المجتمع لخدماتها وعلى القبول الاجتماعى للمجموعات التى تستفيد منها.

وأعتقد أنه يمكن قبول هذا المبدأ فى المحاسبة الاجتماعية مع الفارق، حيث يلزم بقاء واستمرار المشروع من جهة نظر المجتمع أن يقوم بتنفيذ وتحقيق رغبات المجتمع بأطرافه المختلفة، أما فى ظل المحاسبة التقليدية فيكفى لاستمراره فى النشاط تحقيق مصالح الملاك (المساهمين) فحسب.

3 – مبدأ القياس النقدي :

تنظر المحاسبة التقليدية للنقود كمعيار للقيمة، ويعتبر القياس النقدى أساس التعبير عن العمليات المحاسبية. بمعنى أن المحاسبة التقليدية تهتم فقط بالعمليات التى يمكن ترجمتها إلى وحدات نقدية.

وفى ضوء المحاسبة الاجتماعية، يرى الكاتب أنه من الصعب تطبيق القياس النقدى بشكل شامل فى الوقت الراهن وخاصة بالنسبة لقياس

المنافع الاجتماعية. فهناك بعض المنافع ذات القياس الكمى، مثل عدد الوجبات الجيدة المقدمة من خلال برنامج غذائى معين، أو عدد الأطنان من الهواء الملوث التى تم التخلص منها مثلا . وقد يمكن التعبير عن المنافع الاجتماعية فى شكل وصفى(كيفي أو نوعى) مثل ارتفاع الروح المعنوية للعمال مثلا، كما يمكن التعبير عن بعضها باستخدام المؤشرات الاجتماعية مثل انخفاض معدل البطالة فى البيئة المحيطة بالمصنع مثلا.

فالمحاسبة الاجتماعية تستخدم وحدات قياس متعددة، الأمر الذى يقود إلى القول بإن وظيفة القياس المحاسبى ستتسع لتشمل قياس الأثر الاجتماعى للأنشطة المنفذة، بالإضافة لتعدد لغة القياس فيمكن قبول القياس الوصفى أحيانا فى الحالات التى يتعذر فيها استخدام القياس الكمى.

4 – مبدأ التحقق :

يعنى هذا المبدأ فى المحاسبة التقليدية أن الإيرادات تتحقق بإتمام عملية البيع سواء بالنقد أو بالأجل، ويتم قياس منافع المشروع من خلال قياس الإيرادات الناتجة عن المبيعات أو الخدمات المختلفة التى تؤديها المنشأة للغير والتى تتم خلال الفترة المحاسبية وهى ما تُعرف بالمنافع المالية.

أما فى ضوء المحاسبة الاجتماعية يستلزم الأمر تغيير مفهوم هذا المبدأ من تحقق الإيراد إلى تحقق المنفعة الاجتماعية.

ويختلف مفهوم المنفعة بالنسبة لإدارة الوحدات الاقتصادية عن المجتمع، فالمنفعة بالنسبة للإدارة تتمثل فى تحقيق أعلى عائد ممكن لها. بينما يفضل المجتمع أن تقوم الشركات بأقصى إنفاق اجتماعى ممكن حتى إذا أدى ذلك إلى تحقيق أقل عائد لها. وقد قال Haise مؤكدا ذلك أن هناك "اختلاف فى منحنى المنفعة الحدية بالنسبة للشركات عن المجتمع".

ومبدأ التحقق فى المحاسبة التقليدية لا يأخذ فى اعتباره المنافع الاجتماعية ولا يهتم بمعالجة تلك المنافع، وهذا ما أشار إليه Glautier & Underdown عند تعريفه للمنافع الاجتماعية حيث قال إنها "تنشأ كنتيجة لتصرفات يتم اتخاذها لتحسين حالة المجتمع وليست التصرفات التى تتخذ للمحافظة على الحالة التى هو عليها" .

وقال فى ذلك:

The realization and matching conventions become irrelevant to the treatment of social benefits. We have defined social benefits as resulting from actions taken to improve the quality of the condition of society not actions designed to maintain existing conditions of life.

5 – مبدأ المقابلة :

تهتم المحاسبة التقليدية بمقابلة الإيرادات بالتكاليف اللازمة لتحقق تلك الإيرادات خلال الفترة. وقد وجهت انتقادات لهذا المبدأ ضمن الانتقادات الموجهة للمحاسبة التقليدية ودورها فى تدمير البيئة، حيث لا تأخذ عند إجراء عملية المقابلة التكاليف الاجتماعية ضمن التكاليف اللازمة لتحقق الإيرادات وتحميل المجتمع وأطرافه بها مما يترتب عليه عدم صدق القوائم المالية.

ويرى الكاتب عدم إمكانية تطبيق مبدأ المقابلة فى المحاسبة الاجتماعية للأسباب الآتية:

أ) قد لا تتحقق المنافع الاجتماعية المتولدة من إنفاق الوحدة الاقتصادية للتكاليف الاجتماعية فى نفس فترة إنفاقها، بل تمتد لأكثر من فترة زمنية. فالمنافع الاجتماعية تمثل جزءاً من توقعات المشروع، فقد تمتد منافع البرامج الاجتماعية لأكثر من فترة زمنية بينما يمكن للتكاليف الاجتماعية نسبتها لفترة زمنية معينة.ويؤكد ذلك Glautier & Underdown .

حيث يريان "أن المنافع الاجتماعية يتم الاعتراف بها فى الفترة المحاسبية التى يتم فيها تحققها". ويقولان في ذلك :

Social benefits should be recognized in the accounting period when they are attained.

ب) إن عدم التوصل لوحدة قياس موحدة لكل من التكاليف والمنافع الاجتماعية، يؤدى إلى صعوبة تطبيق مبدأ المقابلة وعدم إمكانية تحديد زيادة المنافع الاجتماعية عن التكلفة النقدية للبرامج الاجتماعية.

6 – مبدأ الأهمية النسبية :

يمكن استخدام هذا المبدأ فى مجال المحاسبة الاجتماعية مع مراعاة اختلاف التفسير المحاسبى عن التفسير الاجتماعى لهذا المفهوم. فيركز المحاسبون على الأهمية النسبية لأي عنصر بالنسبة لأثره على ربح الوحدة الاقتصادية أو مركزها المالى. بينما ينبغي أن يركز التفسير الاجتماعى لهذا المفهوم على مدى تأثير العنصر على المجتمع بأطرافه، بمعنى مدى أهميته ومنفعته لمتخذي القرارات وذلك بالإفصاح عن أى عنصر إذا كان ذا أهمية للمجتمع وأطرافه المختلفة بصرف النظر عن تأثير ذلك العنصر على المركز المالي ونتيجة أعمال الوحدة الاقتصادية.

وينبغى أن تقاس الأهمية النسبية لأى عنصر اجتماعى من خلال أثره على قرارات الطوائف المختلفة، وتظهر أهميته إذا جعل المستثمر يستثمر أمواله فى الوحدة الاقتصادية من عدمه، والعامل يفضل البقاء والاستمرار بالوحدة أو البحث عن فرصة عمل أخرى، والمستهلك يتعامل مع منتجات الوحدة من عدمه، والمجتمع يساند الوحدة أو يلفظها.

كما ينبغى توافر بعض المؤشرات التى تعمل على ضمان قدر من التجانس فى دوائر المهنة بالنسبة لمفهوم الأهمية النسبية فى مجال الإفصاح عن الأداء الاجتماعى للوحدات الاقتصادية.

ويرى الكاتب أن الدراسة السابقة التى تناولها لبعض مبادئ المحاسبة المتعارف عليها ومدى ملاءمتها للمحاسبة الاجتماعية هى على سبيل المثال وليس الحصر، ولأغراض المحاسبة الاجتماعية فى تحقيق أهداف المجتمع يرى البعض أنه "يجب على المحاسبة أن تعدِّل من أهدافها الخاصة وأن تحرر نفسها من القيود المفروضة عليها من قبل الأعراف والفروض والمعايير المحاسبية".

كما يرى الكاتب أن المحاسبة الاجتماعية فى حاجة لمبادئ مقبولة ومتعارف عليها للمحاسبة عن الأداء الاجتماعى، باعتبارها أحد الأركان التى يستند إليها المحاسب. حيث تمثل الإطار المتطور من المفاهيم التى ينبغي أن تحكم الممارسة المهنية فى مجال المحاسبة عن الأداء الاجتماعى بالوحدات الاقتصادية ولضمان إبداء رأى موضوعى فى القوائم والتقارير الاجتماعية.

ويتناول الكاتب بالدراسة والتحليل فى مكان قادم القوائم والتقارير الاجتماعية، والتى يُعتبر إعدادها من الأهداف الرئيسية للمحاسبة عن المسئولية الاجتماعية، بالإضافة إلى إمكان اعتبارها مدخلات للمراجعة الاجتماعية وأداة أساسية لعمل المراجع.

الفصل الرابع

القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي

نتناول فى هذا الفصل الموضوعات التالية:

- محاولات القياس المحاسبى للأداء الاجتماعى.
- مشكلات قياس المدخلات والمخرجات الاجتماعية.
- أساليب قياس المدخلات والمخرجات الاجتماعية.
- تكلفة أداء البرامج الاجتماعية.
- أساليب تقييم فعالية نتائج البرامج الاجتماعية.

محاولات القياس المحاسبى للأداء الاجتماعى :

يتضمن الأدب المحاسبى محاولات متعددة بهذا الصدد، وسوف أستعرض ملخصا تحليليا لبعض هذه المحاولات، تتفق منطقيا مع مفهوم المسئولية الاجتماعية للمشروعات، وفى نفس الوقت تعتمد على النواحى الإيجابية للاقتراحات الواردة بالأدب المحاسبى، ولا تخرج عن المفاهيم الأساسية لعلم المحاسبة.

المحاولة الأولى: *Micheal P. Cerisano*

بدأ الكاتب محاولته بالتساؤل عن كيفية قياس الأنشطة ذات المغزى الاجتماعى بكفاءة، ولقد أجاب على ذلك بما يلى :

تستجيب نظم المحاسبة المالية وتقاريرها لحاجات الجماعات المختلفة بالمعنى المالى المحدود، ولكنها لا تستجيب للحاجات الجديدة لهم والمتمثلة فى البعد الجديد الهام وهو الرغبة فى الحصول على معلومات عن أعمال المشروع التى يكون لها تأثير على نوعية الحياة، وعلى المجتمع فى مجموعه حيث إن هذه المتطلبات الجديدة تختلف اختلافاً كبيراً عن مفاهيم الربح والخسارة، والعائد على الاستثمار المستخدمة حالياً.

ثم قسَّم أهداف المحاسبة الاجتماعية إلى : أهداف يمكن علاجها على المستوى القومى، وأهداف يمكن علاجها على مستوى المشروعات، ثم حدد أهداف المحاسبة الاجتماعية على مستوى المشروع بما يلى:

أ) وضع نظم للقياس الاجتماعى والرقابة الداخلية.

ب) وضع نظم للتقارير الاجتماعية.

ويمكن علاج الأهداف على مستوى المشروع بواسطة المحاسبين مباشرة. والمعلومات المقدمة على هذا المستوى يجب أن تعكس نوع وكمية الأعمال ذات المغزى الاجتماعى للمشروعات. ويجب أن تساعد نظم القياس على مستوى المشروعات الإدارة فى أن توازن بين المخرجات الاجتماعية وبين قدرتها من حيث الموارد.

فعلى المشروع أن يسعى للوصول إلى مستوى مقبول عند استخدام الموارد يتفق و أهداف المشروع الاقتصادية ومع حاجات المجتمع. ويتم وضع نظم القياس هذه بواسطة المحاسبين والاستعانة بالاقتصاديين وعلماء النفس والاجتماع والإحصائيين. لوضع نظام للقياس يأخذ فى الاعتبار الأهداف الاجتماعية على مستوى المشروع، ويجب فحص نظم اتخاذ القرارات الداخلية حتى نتعرف على تأثير قرارات الإدارة على المنظمة والمجتمع. هذا النظام يجب أن يتضمن كلا من الإجراءات المالية وغير المالية والتى تتناول:

- التأثير الداخلى للقرار على الموارد المالية للمؤسسة، والإجراءات التى تتفق و أهدافها المخططة.
- التأثير الخارجى للقرار على المجتمع عامة، وعلى البيئة التى يتعامل معها مباشرة.

ويجب أن يتكامل هذا النظام الداخلى للقياس والرقابة مع عملية التخطيط ونظام المعلومات بالمنظمة. كما يجب أن يأخذ فى الاعتبار الالتزامات الاجتماعية عند القياس بعملية التخطيط طويلة المدى، وعند تحديد إستراتيجية المنظمة.

ويتطلب هذا النظام تحليلا دقيقاً للبيئة التى تعمل فيها المنظمة ومواردها المتاحة. فى هذا النظام تكون أهداف المنظمة الخطط طويلة الأجل، وتكون الأنشطة اليومية قابلة للتعديل فى ضوء الظروف والحاجات الاجتماعية. وعلى ذلك يمكن أن يساعد تحديد الالتزامات الاجتماعية فى تقديم تخطيط ورقابة ومرونة واستخدام أفضل الموارد.

وإذا امتد نظام القياس الحالى ليشمل تقويم الأعمال الاجتماعية، يجب أن يكون ذلك جزءًا متكاملا مع النظام .وإذا لم يوجد مثل هذا التكامل فإن الإدارة لا يمكنها:

1) تقييم مدى نجاح المشروع فى تحقيق الأهداف الاجتماعية.

2) تقييم الأداء على أساس مقابلة المنافع مع التكاليف.

3) تعديل الالتزامات الاجتماعية للتأثير على المزايا الناتجة.

4) الاختيار بين البدائل المتاحة كالتزامات اجتماعية.

5) التعرف على المشاكل التى حدثت.

6) تحديد الأولويات الاجتماعية للمنشأة بذكاء.

وتركز نظم الرقابة الإدارية الحالية على قياس أداء المنظمة والإدارة فى الأجل القصير. وهذا النظام لا يلبى حاجات الرقابة التى يجب حاليا أن تأخذ فى الاعتبار تأثير التكلفة الاجتماعية لقرارات المنظمة ذات الأجل الطويل، لذلك فإن نظم القياس والرقابة الداخلية يجب أن يُعاد بناؤها حتى يمكن أن تأخذ فى الاعتبار الأداء المرتبط بالحاجات الاجتماعية.

وتتلخص الإجراءات العملية لتصميم وتحقيق برنامج قياس المصروفات الاجتماعية والاقتصادية والرقابة الداخلية عليها فى الخطوات التالية:

- تحديد البرامج الاجتماعية.
- تحديد تكلفة هذه البرامج.
- اختيار معايير القياس الملائمة والضرورية لتقويم الأداء.

ثم ذكر أنه يوجد العديد من الصعوبات فى طريق تحقيق الخطوات السابقة، ولذلك لا يتوقع أن توضع هذه النظم بسرعة، ولكن بالرغم من أن التقدم يكون بطيئاً فإنه يجب أن يقترب من الهدف وهو وضع نظام متكامل للقياس يهتم بالنواحى الاقتصادية والاجتماعية.

وبالرغم من أن التساؤل الأساسى لـ Micheal هو كيفية قياس الأنشطة ذات المغزى الاجتماعى بكفاءة؟ فإن كل ما قدمته هذه المحاولة مجموعة من الأفكار والآراء المفيدة دون التعرض لإجراءات القياس، فلقد

أبرز الباحث ضرورة وجود نظام لقياس البرامج الاجتماعية على مستوى المشروع. واقترح أن يكون هذا النظام متكاملا مع نظم المعلومات والتخطيط بالمشروع، كما حدد الخطوات العملية لتصميم وتحقيق برنامج لقياس المصروفات الاجتماعية والرقابة عليها، ولكنه لم يتناول كيفية قياس هذه البرامج، وانتهى إلى أنه يوجد العديد من الصعوبات تعترض سبيل تحقيق القياس الاجتماعى.

المحاولة الثانية : *Kavasseri V. Ramanathan*

قامت المحاولة على الأفكار والفروض التالية :

1) تاريخيا نشأت نظرية المحاسبة، والتطبيق المحاسبى فى أربعة مجالات مترابطة وهى: إطار للأهداف – مفاهيم للتقويم – طرق للقياس – معايير للتقرير.
2) ليس هناك سبب للاعتقاد بأن التطور فى المحاسبة الاجتماعية لن يتبع نفس الطريق.
3) تقديم إطار نظرى يتكون من مجموعة مقترحة من الأهداف والمفاهيم شىء ضرورى لوضع نظرية للمحاسبة الاجتماعية فى مجالات التقويم، وطرق القياس، ومعايير التقرير.

ثم اقترح *Ramanathan* أهداف المحاسبة الاجتماعية كالآتي:

- تحديد وقياس صافى الإسهام الاجتماعى الدورى للشركة، بحيث يتضمن التكلفة والعائد لكل من العناصر الداخلية للمنشأة والعناصر الخارجية المؤثرة على القطاعات الاجتماعية المختلفة.
- المساعدة فى تحديد ما إذا كانت الخطط والإجراءات العملية للشركة، والتى تؤثر مباشرة على الموارد، ومراكز الأفراد، وقطاعات المجتمع، متفقة مع الأولويات الاجتماعية من جانب، ومع الآمال المشروعة للأفراد من جانب آخر.

- أن توفر بطريقة مثلى لكل الأطراف المستفيدة من المجتمع المعلومات ذات المغزى عن أهداف الشركة الاجتماعية وسياساتها وبرامجها.

ثم انتهى Ramanathan إلى أن الأهداف والمفاهيم المقترحة للمحاسبة الاجتماعية تترجم لأسلوب منهجى يتكون من مرحلتيْن:

أولاً : التعرف على العمليات الاجتماعية للشركة.

ثانياً : قياس العمليات الاجتماعية للشركة .

يُقصد بالمرحلة الأولى فحص جميع قرارات الشركة وأنشطتها سواء التى تتضمن عمليات تبادل تجارى أم لا لتحديد الآثار الخارجية المرتبطة بها سواء كانت سالبة أو موجبة، وهذه العناصر الخارجية هى العمليات الاجتماعية.

تتضمن مرحلة تحديد العمليات الاجتماعية ما يلى :

- تحديد الأنشطة التى تحدث آثارا خارجية.
- تحديد الأطراف الاجتماعية التى تتأثر بالنتائج (المستهلكين – الموظفين ..... إلخ).
- تحديد طبيعة أثر العمليات الاجتماعية على الأطراف الاجتماعية، فقد يكون التأثير ناتجًا عن الأسلوب الفنى المتبع فى المشروع، أو من السياسة الإدارية للمشروع. فدرجة أمان المنتج، وجودته هى أمثلة لتأثير الأسلوب الفني على المستهلك، أما الصدق فى الإعلان، والحساسية فى تلبية خدمات المستهلكين فهى أمثلة لأثر السياسة الإدارية على المستهلك.

ويُقصد بمرحلة قياس العمليات الاجتماعية تحديد أسعار للتكاليف والعوائد الاجتماعية. هذه العملية ليست سهلة حيث إن العمليات الاجتماعية لا تخضع للسوق وبالتالى لا توجد معدلات تسعير آلية لهذه العمليات. ولكن يمكن تحديد هذه المعدلات من خلال إطار اجتماعى على المستوى القومى،

وقد يكون الحل المؤقت تحديد معدلات للتكاليف والمنافع الاجتماعية تستخدم على مستوى الأنشطة النوعية بحيث يمكن استخدامها بواسطة أى شركة تعمل فى نفس النشاط.

وبعد تحديد مكونات العملية الاجتماعية يطبق النظام المحاسبى لتحديد تأثير كل عملية على : صافى الدخل الاجتماعى وحقوق المجتمع من ناحية وعلى الأصول الاجتماعية من ناحية أخرى.

وبالرغم من أن هذه المحاولة تقدم إطاراً تجريبياً لتحديد نظام للمحاسبة الاجتماعية على أساس تطبيقى وضعى، إلا أن هناك العديد من المشاكل المعقدة قبل الوصول إلى معالجة شاملة مقبولة للمحاسبة الاجتماعية ومنها :

1) ليس من عمل المحاسب أن يحدد الأهداف والبرامج والبناء الاجتماعى مثلما ليس من عمله أن يحدد للشركة أهدافها وسياستها وبناءها الإدارى. وعلى المحاسب النظرى أن يرجع إلى علماء الاجتماع والسياسة والاقتصاد ورجال الفلسفة والقنوات الحكومية المختصة ليصل إلى ما هو مرغوب اجتماعياً حتى يمكن صياغة مجموعة من الأهداف الإجرائية، كما يعتمد على الاقتصاديين وعلماء السلوك وغيرهم لتحديد أهداف الشركة وقراراتها، ونظام الأداء بها.
2) صعوبة تحديد أسعار الفوائد الاجتماعية وكذلك بعض أنواع التكاليف لعدم خضوعها لقوى السوق.
3) غموض بعض المفاهيم الاجتماعية مثل: حقوق المجتمع، وصافى الأصول الاجتماعية، وعدم الدقة للبعض الآخر مثل: التكاليف الاجتماعية، والمنافع الاجتماعية.

المحاولة الثالثة : R.H. Anderson

- يبدأ الكاتب محاولته بالتساؤل عن المقاييس والبيانات التى تستخدم؟؟

ويجيب على ذلك بأنه من السهل على أى محاسب متمرن أن يحسب التكلفة المالية المباشرة للأنشطة والبرامج الاجتماعية. أما تقييم التكلفة و (أو) المزايا الاجتماعية فهى عمل ليس بسيطا حيث تتطلب عملية التقويم معرفة جيدة ببعض الوسائل الفنية المتقدمة جداً فى العلوم الاجتماعية. وفى المحاسبة نبدأ بالبيانات والوسائل الفنية المتاحة، حيث توجد كمية لا بأس بها من الخبرة النظرية والعملية التى تساعد على قياس فعالية بعض برامج المسئولية الاجتماعية، مثال ذلك الكتابات والبحوث التى تمت فى مجال رأس المال الإنساني، وكذلك التطبيقات التى أُجريت فى مجال الموارد البشرية تُعتبر مصادر جيدة لطرق تحليل التكلفة والفائدة المرتبطة بالموظفين. ويقدم هذان المجالان بالإضافة إلى مجال المؤشرات الاجتماعية مصدرا إحصائياً غنياً للبيانات المقارنة.

وهناك طريقة ثانية سهلة لتحديد تكلفة الأنشطة والبرامج الاجتماعية وفائدتها وهى استخدام الأسعار أو القيمة السوقية خاصة فى ارتباطها بالفائدة – وتقوم هذه الفكرة على أن أهمية الأنشطة الاجتماعية بالنسبة للأفراد المتأثرين بها هي أفضل المقاييس مغزى لفعالية هذه الأنشطة، مثال ذلك: أفضل طريقة لتقييم فوائد المنتجات والخدمات الممنوحة للموظفين تكون الثمن الذى يدفعه المستفيد لأشياء مكافئة عند الحصول عليها من السوق إذا لم تكن قد منحت، ولطريقة القيمة السوقية ميزتان واضحتان:

الأولى : يمكن أن تتغلب على مشكلة وجهات النظر الفردية المختلفة عن التكلفة والمزايا الاجتماعية. فالمشكلة يمكن أن تعالج ببساطة باستخدام متوسط الأسعار لفترة معينة.

الثانية : تستخدم الفحص السوقى المعتاد فى البضاعة والخدمات الاجتماعية بنفس الطريقة التى تستخدم بها فى البضاعة والخدمات الاقتصادية.

وإذا كانت القيم السوقية المباشرة غير متاحة يمكن استخدام بعض البدائل، مثال ذلك سؤال عينة تتكون من مجموعة من الأفراد: كم يدفعون حتى يكونوا قادرين على الصيد فى بحيرة أو نهر معين مثلا ؟ بهذا السؤال يكون من الممكن عمل تقدير للفائدة الاجتماعية التى نحصل عليها من إزالة التلوث بحيث يمكن للسمك أن يعيش فى البحيرة أو النهر. أو يكون السؤال كم يدفع المجتمع للحصول على آثار اجتماعية مرغوب فيها ؟ ويكون أحد المقاييس الممكنة لفائدة المنحة المقدمة للمجتمع من الشركة فى صورة مساحة من الأرض لاستخدامها كحديقة أو موقف للسيارات.

وانتهى Anderson **إلى** أنه من الممكن قياس أداء المسئولية الاجتماعية وإن كان ذلك ليس سهلا، ولكنه ضرورى الإجراء. ويجب تقدير الاستثمارات على الأنشطة والبرامج الاجتماعية من حيث الفعالية، كما يجب عمل حساب كمى نقدى كلما كان ذلك ممكنا.

ويؤخذ على هذه المحاولة ما يلى :

1) الاقتراحات الواردة بها معقدة وبعضها يقوم على وجهة النظر الشخصية، ولا يتوافر لها عنصر الموضوعية.
2) حقيقة يمكن قياس التقدم الاجتماعى باستخدام المؤشرات الاجتماعية، ولكن هذا الأسلوب، وإن كان كميا إلا أنه لا يمكن التعبير عنه بدلالة النقود، كما أنه يحتاج لتوافر نظم إحصائية متطورة.

مشكلات قياس المدخلات والمخرجات الاجتماعية :

يرى J. Willingham أن "المُراجع لا يتمكن من إبداء رأيه بدقة فى فعالية نتائج البرامج الاجتماعية لعدم وجود مقاييس للأداء والتى ترشده للحكم السليم.".

وتتمثل مشكلة القياس الاجتماعى فى كيفية قياس المخرجات الاجتماعية وذلك لصعوبة استخدام الأسلوب الكمى فى بعض الأحيان، حيث يغلب عليها الأسلوب الوصفى.

ولعل المشكلة الأولى التى لم يتوصل المحاسبون لحلها حتى الآن هى مشكلة قياس الأداء الاجتماعى، ويرجع السبب فى ذلك إلى الطبيعة المعنوية غير الملموسة للتكاليف والمنافع الاجتماعية واختفاء ظاهرة التبادل السوقى للعمليات الاجتماعية التى يؤديها المشروع، الأمر الذى أدى إلى صعوبة تحديد التكلفة والمنافع الاجتماعية على وجه الدقة نظراً لصعوبة قياسها فى صورة نقدية أو كمية فى بعض الأحيان. فكيف يمكن قياس التكاليف الاجتماعية الناتجة عن انخفاض الروح المعنوية للعاملين بسبب إغلاق بوفية المنشأة، أو كيف يمكن قياس الخوف والإحباط وانخفاض الأمن والأمان لديهم بسبب بعض قرارات إدارة المنشأة، أو كيفية قياس التكاليف الاجتماعية الناتجة عن فقدان سمعة المنشأة بسبب قرار تخفيض مدة الضمان على منتجاتها، أو إغلاق بعض مراكز صيانة السلع بعد البيع؟ وبالمقابل كيف يمكن قياس المنافع الاجتماعية الناتجة عن الرضا الوظيفى للعاملين، أو قياس الآثار الناتجة عن تقديم خدمات أفضل للعملاء؟ والأمثلة السابقة تظهر بوضوح الطبيعة المعنوية غير الملموسة للتكاليف والمنافع الاجتماعية.

وقد أشارت كتابات كثيرة فى الفكر المحاسبى إلى صعوبة قياس تلك العناصر بالأسلوب النقدى، ويسوق الكاتب بعضا منها على سبيل المثال وليس الحصر، فيقول Estes إن قياس أثر البرامج الاجتماعية

للشركة بمفهوم التكاليف والمنافع والأداء من الأمور الصعبة وذلك لمحاولة قياس ما لا يمكن قياسه، "وتحاول الشركات قياس ما لا يمكن قياسه وهو البرامج الاجتماعية فى شكل تكاليف ومنافع وأداء"، ويقول فى ذلك:

A Company trying to "measure the immeasurable the impact of its social programs in terms of costs, benefits, performance.

ويشير Bauer إلى صعوبة قياس المنافع الاجتماعية بالوحدات النقدية وذلك من قوله " إننا نشك فى مقدرتنا على تحويل المنافع الاجتماعية إلى دولارات، حيث تهتم الكثير من الوحدات الاقتصادية بالتركيز على جانب التكلفة من معادلة تكلفة المزايا، وهى تحاول قياس التكاليف الحقيقية لبرامجهم الاجتماعية. وقد أعطى مثالا عن إحدى شركات التليفون التى استخدمت أعداداً كبيرة من العمال غير المهرة الذين ينتمون للأقليات، وتحاول تحديد التكاليف الحقيقية عندما ضج الجمهور بالشكوى من سوء الخدمة" .

ويقول فى ذلك:

Frankly, We're just skeptical about being able to convert social benefits exclusively into dollar terms.

ويؤكد Fenn " أنه ينبغى الابتعاد عن الاهتمام المقصور فقط على القياس النقدى (الدولار)، والبحث عن وسائل أخرى يمكن من خلالها إجراء هذه المقاييس، وهو يرى أن الشكل النهائى للمراجعة الاجتماعية يختلف عن الشكل الذى انتهت إليه المراجعة المالية. ويستطرد قائلاً إنه لابد أن نتقبل هذه الحقيقة بصدر رحب" .

ويقول :

The ultimate form of the social audit may look quite different from the form has involved for a financial audit and we should be willing to accept that fact.

كما يرى أيضا أنه " لا توجد معايير مقبولة لقياس الأداء الاجتماعى فى كثير من مجالات الاهتمام الاجتماعى" . ويقول فى ذلك:

In many areas of social concern, there are no accepted standards against which to measure performance.

ويقول Robert Beyer وهو رئيس سابق لجمعية المحاسبين الأهلية إنه "يشعر بأن دور المحاسبة الاجتماعية فى تحقيق بيئة نظيفة يمثل تحديًا حقيقيًا فى ابتكار طرق قياس التقدم الاجتماعى" .

ويقول فى ذلك :

He feels that the role of the social Accountant in achieving a clean environment presents a real challenge in devising methods of measuring social progress.

ويرى Linowes أنه " قد تمر عدة سنوات قبل أن نبتكر ونستخدم مقياسا اجتماعياً بنفس الثقة والدقة التى تستخدم بها المقاييس الاقتصادية والمالية فى الشركات، كما يرى أنه يمكن استعارة تلك المقاييس واستخدامها فى المجالات الاجتماعية، ويحث المحاسبين على البدء والمحاولة من أية نقطة".

ويبين Estes فى معرض حديثه عن صعوبة قياس الأداء الاجتماعى أنه "من الخطأ أن تحاول الشركات تحديد أرقام محددة وواضحة للقيم التى يتعذر قياسها بالأساليب المعروفة، وهو يرى أنه يمكن قياس التكاليف النقدية بدقة تامة، أما المنافع فيتعذر قياسها بالدقة المطلوبة".

وقد بُذلت عدة جهود من قبل الهيئات والجمعيات العلمية فى محاولة للسير فى اتجاه تطبيق أساليب قياس الأداء الاجتماعى للشركات، فقد قامت جمعية المحاسبين الأهلية (NAA) بتشكيل لجان مهمتها دراسة كيفية قياس الأداء الاجتماعى، كما قام مجمع المحاسبين القانونيين

الأمريكى (AICPA) بتشكيل لجان خاصة مهمتها البحث عن الأسلوب الأمثل للقياس الاجتماعى، كما قامت جمعية المحاسبين الأمريكيين (AAA) بتشكيل لجنة لقياس التكاليف الاجتماعية والمحاسبة عن الموارد البشرية والمحاسبة عن تلوث البيئة.

أساليب قياس المدخلات والمخرجات الاجتماعية :

أساليب قياس المدخلات الاجتماعية :

1- استخدام أسلوب تكلفة المدخلات:

يُستخدم أسلوب تكلفة المدخلات كمقياس لقياس الأداء الاجتماعى، ويُقصد به تحميل الوحدة الاقتصادية بعدد معين من الوحدات النقدية فى سبيل تنفيذ المشروعات الاجتماعية، ويقوم المحاسب الاجتماعى بالوحدة بتجميع البيانات المتعلقة بالبرامج الاجتماعية بالتعاون مع بعض الأقسام المسئولة عن الأنشطة الاجتماعية.كما أن توفير البيانات الخاصة بالأداء الاجتماعى سوف توفر المدخلات الضرورية فى تقرير الاحتياجات عن المعلومات الاجتماعية. كما أشار Linowes إلى أمثلة لتكلفة المدخلات لبعض البرامج الاجتماعية مثل إزالة تلوث المياه، وبرنامج اجتماعى آخر ممثل فى إنشاء قسم حضانة أو تدريب العمال. وقد حدد مشتملات تكلفة المدخلات لكل برنامج على النحو التالى:

تكلفة المدخلات لبرنامج إزالة تلوث المياه :

- إهلاك معدات الرقابة على التلوث.
- التكاليف الإدارية.
- تكاليف تشغيل المعدات.
- تكاليف البحوث.

تكلفة المدخلات لبرنامج إنشاء قسم حضانة أو تدريب العمال:

- التكلفة النقدية المباشرة.

- تكلفة الوقت المستنفذ فى تنفيذ البرنامج بمعرفة رجال الشركة.
- تكلفة المعدات والمستلزمات أو التى حصل عليها المشروع بصفة هدية.
- جزء من المصروفات الإضافية.

ويرى البعض أن استخدام أسلوب تكلفة المدخلات يمثل نقطة بداية ومقياسًا للحساسية تجاه المشاكل الاجتماعية، حيث عن طريقها يمكن تحديد موارد الشركة التى تُجنبها لمواجهة الأهداف الاجتماعية. وإن كان يُرى أنها لا تصلح كمقياس للتعبير عن التكلفة الحقيقية لأنشطة المشروع في المجال الاجتماعى.

2- *تكاليف المنع والتصحيح :*

ظهر هذا الأسلوب لتحديد تكاليف الأضرار التى تسببها المنظمة للبيئة كالتلوث ويقضى بتحديد التكاليف التى كان يمكن إنفاقها لمنع حدوث الضرر، أو حصر التكاليف التى ينبغي إنفاقها لإعادة الوضع لما كان عليه. ويُسمى النوع الأول تكاليف المنع أو الحماية أو الوقاية، والنوع الثاني يُسمى بتكاليف التصحيح أو العلاج.

3- *تحليل التكاليف :*

تتدرج هذه الأساليب من محاسبة التكاليف أو تكلفة نتائج البرامج إلى الأساليب التى تربط استخدام الموارد بمخرجات غير نقدية. وتتفق هذه الأساليب و إستراتيجية القيم التى تربط بين التكاليف المالية بالمخرجات غير المالية. ويمكن أن تفيد تلك الأساليب فى مجال تقييم التكاليف الاجتماعية وهى على سبيل المثال ما يلى:

- أسلوب التكلفة المالية المباشرة للبرامج الاجتماعية: يقضى بتحميل البرامج الاجتماعية التى تقوم المنظمة بتنفيذها بالتكاليف المالية المباشرة فقط تفاديا لمشاكل تحميل التكاليف غير المباشرة.

- أسلوب التكلفة/ مخرجات : يقضى بإيجاد العلاقة بين المدخلات (التكاليف) والمخرجات غير المالية لبعض البرامج الاجتماعية. وتُعرف مخرجات التكاليف بأنها الموارد المستخدمة لتحقيق تغير ملموس فى الأداء مثل ارتفاع المستوى العلمى.

أساليب قياس المخرجات الاجتماعية :

وإن كان التعرف على المخرجات الاجتماعية يشوبه الكثير من الصعوبات، إلا أنه ينبغى التركيز عليها لإزالة بعض تلك الصعوبات، وقد ظهرت عدة صور أو طرق لقياس المخرجات يمكن استعراضها كما يراها Sorenson فيما يلى:

1 – المؤشرات الاجتماعية :

يختص هذا الأسلوب بوصف التغيير الذى حدث فى المجتمع أو فئة من فئاته نتيجة برنامج معين، ولتوفير تلك المؤشرات ينبغى توافر البيانات التى تمكن من ذلك.ويمثل مجال المؤشرات الاجتماعية مصدرا إحصائياً غنيا للبيانات المقارنة وإن كان يصعب إعداد تلك البيانات.

2 – العوامل الزمنية :

ويقصد بالعوامل الزمنية – كأسلوب لقياس مخرجات البرامج الاجتماعية– أنه يمكن قياس فعالية وحدات الخدمة المقدمة للأفراد عند نقاط زمنية متعددة فإذا قامت المنشأة بإعداد برنامج صحى للعاملين مثلا فيمكن تقييمه عند نقاط زمنية متعددة، ويمكن أن يتم فى كل منها قياس مستويات مختلفة من الفعالية.

وتظهر أهمية اختيار الإطار الزمنى المناسب من خلال استخدام هذا الأسلوب باعتبار أن قصر المدد يجعل التغير فى مستوى الفعالية غير ملموس، كما أن طول المدد قد يؤدى إلى تأخير نتائج التقييم بحيث لا تسمح باتخاذ القرارات المناسبة فى الوقت المناسب.

3 – تعدد المخرجات (برنامج متعدد المخرجات):

قد تؤدى بعض البرامج إلى عدة نتائج (مخرجات متعددة)، ويعتقد البعض أنه من الناحية النظرية من الضرورى اعتبار كل نتائج البرنامج أساسًا لتحديد فعاليته، أما الرؤية العملية فهى التى ترى ضرورة تحديد أهم أنواع المخرجات باستخدام أسلوب قياس بسيط غير مرجح. ويمكن إجراء البحوث الإضافية لتحديد الأهمية النسبية للمخرجات وأنواعها الهامة التى ينبغى أن تؤخذ فى التقييم.

4 – آثار البرنامج على مختلف قطاعات الأفراد :

يهدف هذا الأسلوب إلى تحديد المستفيدين من منافع البرامج الاجتماعية، وتقسيمهم إلى عدة فئات أو مستويات، وقياس البرامج على كل مستوى، وتحديد الأهداف الخاصة بكل مستوى والتعرف على المخرجات لكل منهما. وبذلك فمؤشرات آثار البرنامج تتعلق بالمنافع المحققة مثل عدد الوجبات الجيدة المقدمة من خلال برنامج غذائي معين للعاملين مثلا.

وهناك خطوات إرشادية ذات قيمة فى تقييم الإنجاز وهى:

أ) أن تكون النتائج ملموسة، بمعنى إمكان ملاحظتها.

ب) استخدام أسلوب العينات عند إجراء المقارنات سواء كانت عشوائية أو منظمة.

ج) تحليل التطورات (التحسينات) فى الأهداف وربطها بالمقارنة بين مجموعات مختلفة من المستفيدين بالبرنامج.

د) ينبغى أن تؤسس أدوات التقييم على الثقة وسريان النتائج.

ونظرا لصعوبة قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية، لا يجد الكاتب مانعا من توافر نوعيْن من التكاليف لكل برنامج اجتماعى، **النوع الأول** هو التكاليف النقدية وتتعلق بالعناصر القابلة للتقييم النقدى،

والنوع الثانى يُسمى التكاليف غير النقدية وتعبر عن البيانات الوصفية للآثار السلبية بالنسبة للفئات المختلفة بالمجتمع والتى يتعسر قياسها بالأسلوب النقدى، أما بالنسبة للمنافع الاجتماعية فيمكن إعداد قائمة بالمنافع المتوقعة من برنامج معين، الأمر الذى يتطلب ضرورة وجود قائمة لأهداف هذا البرنامج والتى يمكن ترجمتها إلى خطة عملية تُستخدم كأساس لتخطيط تكاليف البرامج.

ولاشك أن قياس الأداء الاجتماعى له أهمية كبرى فى ضمان التقدم نحو أهداف المسئولية الاجتماعية، وكما يقول البعض "إنها تؤدى إلى إمكانية تقييم كفاءة وفعالية بدائل الاستثمارات الاجتماعية، والقدرة على مضاعفة تشكيلتها. ويساعد أيضا الوحدات الاقتصادية فى تخطيط ورقابة التزاماتها الاجتماعية".

تكلفة أداء البرامج الاجتماعية :

فيما يلى عرض لتكلفة أداء البرامج الاجتماعية وأسلوب إعدادها وعرضها.

1) تحديد الأعباء المالية للبرامج الاجتماعية ومدى ملاءمتها من حيث تحميل البرنامج بالتكاليف الكلية له والتى تتمثل فى التكاليف الخاصة بالبرنامج مضافا إليها الأعباء الإضافية، أو الاقتصار على التكاليف المخصصة على البرنامج وهى ما تُسمى بالتكاليف المباشرة وذلك لتلافى مشكلة توزيع الأعباء الإضافية على البرامج الاجتماعية المختلفة.

وتتمثل التكاليف الكلية لإنجاز أى برنامج اجتماعى، فى تكلفة الموارد المالية والمادية المخصصة له، وتكلفة الوقت المستنفذ من العاملين والمديرين فى التحضير لإنجاز هذا البرنامج، وتكلفة الفاقد فى المواد أثناء العمليات الإنتاجية، ونتيجة تشغيل وتدريب فئة معينة من المجتمع

كالأقليات وذوى الاحتياجات الخاصة ... إلى غير ذلك من التكاليف التى يمكن قياسها. وفيما يلى عرض للتكاليف الاجتماعية الكلية المحملة على برنامج لتعيين وتدريب الأقليات.

على سبيل المثال كما يلى :

أ) التكاليف الاجتماعية لمرحلة تنظيم البرنامج :

- مرتبات الموظفين والمديرين والمستشارين المشتركين فى التنظيم لإعداد البرنامج.
- نفقات ضيافة وسفر المستشارين.
- التكلفة الرأسمالية الاجتماعية للمعدات والأجهزة والأدوات والأثاث المخصصين لإنجاز البرنامج.
- نفقات الإعلان عن وظائف الأقليات بالجرائد ووسائل الإعلام الأخرى.
- قيمة المساحة المخصصة من المبنى لجهاز تنظيم البرنامج ولتدريب الأقليات.
- فحص أى نفقات أخرى تخص تنظيم البرنامج.

ب) التكاليف الاجتماعية المتعلقة باختيار وتعيين وتدريب الأقليات:

(1) التكاليف المباشرة الاجتماعية :

- الخسائر الناتجة عن التغيب المستمر للأقليات.
- الخسائر الناتجة عن تلف الخامات فى فترة تدريب الأقليات.
- الخسائر الناتجة عن خفض جودة الإنتاج فى الفترة الأولى لتعيين الأقليات.
- رواتب العاملين القائمين بتدريب الأقليات.
- التكلفة الناشئة عن الدورات التدريبية للموظفين الأصليين بالمنشأة لقبول الأقليات معهم فى العمل.

(2) التكاليف غير المباشرة الاجتماعية:

- الخسائر الناتجة عن التصرفات السيئة لبعض الأقليات.
- الخسائر التى يمكن أن تنتج عن الاحتكاكات التى قد تحدث بين الموظفين الأصليين وبين الأقليات الذين تم تعيينهم.
- الخسائر الناتجة عن حالة الاستياء التى قد تصيب الموظفين الأصليين بالمنشأة.

2) المعالجة المحاسبية لتكاليف البرامج الاجتماعية وأسلوب تحميلها على الحسابات الختامية. وقد رأى أحد الباحثين تقسيم التكاليف الاجتماعية إلى نوعيْن أساسييْن من حيث المعالجة المحاسبية لهما وهما:

أ) التكاليف الاجتماعية التى يترتب عليها منافع للمشروع ذاته، وهى التى تستهدف تحسين الإنتاجية أو زيادتها، أو زيادة ولاء العاملين (الرضا الوظيفى) أو زيادة ولاء العملاء. وتتمثل فى تكاليف تحقيق رفاهية العاملين وتكاليف حماية المستهلك وتكاليف استخدام ذوى الاحتياجات الخاصة.

ب) التكاليف الاجتماعية التى يترتب عليها تحقيق منافع للبيئة المحيطة بالمشروع أو بالمجتمع ككل، وتتمثل فى تكاليف مكافحة التلوث الناتج عن ممارسة المشروع لنشاطه.

ويشير إلى تحميل النوع الأول لحساب الأرباح والخسائر، أما النوع الثانى فيعتبره توزيعا للربح، وحجته فى ذلك أن النوع الأول يترتب عليه تحسين إيراد المشروع، أما النوع الثانى فليس له علاقة بتحقيق إيراد المشروع.

وخلافا للرأى السابق يرى Dunnock اعتبار كافة التكاليف الاجتماعية توزيعا للربح وليست عبئاً عليه.

ويختلف الكاتب مع الرأى الأول، على اعتبار أن تحمل المشروع لمسئوليته الاجتماعية سواء ترتب عليها تكاليف من النوع الأول أو الثانى سوف تؤدى فى الأجل الطويل إلى زيادة ربحيته نظرا للآثار الإيجابية التى سوف تنتج نتيجة تفاعل المشروع مع بيئته سواء الداخلية أو الخارجية.

ويتفق الكاتب مع الرأى الثانى على اعتبار أن المجتمع شريك للمشروع، وينبغى أن يتحمل المشروع بحصة ذلك الشريك التى يجب أن تجنب من حساب التوزيع، ويمكن أن تظهر فى صورة تجنيب نسبة من صافى الربح كاحتياطيات إجبارية تنفيذا لقوانين وتشريعات اجتماعية، أو كالتزامات تعاقدية لتنفيذ المشروع لمسئوليته الاجتماعية.

3) عرض بيانات الأداء الاجتماعي للمشروع ومدى ملاءمتها سواء بالتقارير الداخلية مثل التقارير المبسطة عن التكاليف والمنفعة، وتقارير مقارنة التكلفة بالعائد، وتقارير تكلفة الفرصة البديلة. أو بالتقارير الخارجية المنشورة التى تفصح للمجتمع بطوائفه المختلفة عن مدى وفاء المشروع بمسئوليته الاجتماعية، والذى ينبغي أن يتم ذلك من خلال إعداد تقارير منفصلة للأداء الاجتماعى عن الأداء الاقتصادى.

ويهتم هذا الجانب من المحاسبة بصحة البيانات المحاسبية، كما يتحدد من خلالها التحقق من مدى دقة العمليات المالية المتعلقة بالبرامج الاجتماعية التى تعدها الوحدة الاقتصادية تنفيذًا لمسئوليتها الاجتماعية.

ورغم أهمية فحص الوجه المالى للأداء الاجتماعى، إلا أنه قد يواجه صعوبات فى الوقت الراهن لصعوبة الحصول على المعلومات المطلوبة واللازمة للتحقق الحسابى لتكاليف البرامج الاجتماعية من خلال نظم المعلومات الحالية والمتعارف عليها بالمنشأة. ويمكن التدرج فى استخدام هذا الوجه من وجوه الفحص وإمكانية تطبيقه فى مجالات معينة يتيسر معها الحصول على البيانات والمعلومات.

أساليب تقييم فعالية نتائج البرامج الاجتماعية :

توجد أساليب عديدة يمكن استخدامها فى عملية تقييم البرامج الاجتماعية يذكر منها الكاتب ما يلى:

1 – نظم موازنات تخطيط البرامج :

أثبت هذا الأسلوب صلاحيته فى مجال تجميع وتخصيص التكاليف، وتتضمن موازنة البرامج الإجراءات اللازمة للتعرف على أفضل البدائل بين البرامج الاجتماعية لتحقيق الأهداف الاجتماعية المرجوة، وتبدأ عملية إعداد هذه الموازنة بتحديد الأمور الآتية:

أ) مدى الحاجة إلى تنفيذ البرنامج الاجتماعى المقترح.

ب) تحديد الأهداف المرغوبة من تنفيذ البرنامج الاجتماعى.

ج) تحديد النتائج المتوقعة من البرنامج الاجتماعى.

د) تحديد بدائل البرامج الاجتماعية التى تحقق نفس الأهداف والنتائج المتوقعة.

هـ) وضع أسلوب التنفيذ لتحديد خطوات التنفيذ ومواعيدها وتكاليفها.

2 – أسلوب الموازنة الصفرية :

عرَّف Pattillo الموازنة الصفرية بأنها "تقنين للإجراءات والخطوات المتعلقة بالتخطيط وتخصيص الموارد، وتستهدف ترشيد عملية التخصيص للوصول إلى المثالية Optimization" . ووفقا لمفهوم الموازنة الصفرية يجب أن تبدأ التقديرات المالية للبرامج من الصفر بحيث يمكن تقييم مدخلات ومخرجات البرامج. ويتبلور جوهر الموازنة الصفرية فى ضرورة توضيح أسس تبرير طلبات تخصيص الموارد للبرامج، وتتضمن هذه الأسس مدى تحقيق الكفاية والفعالية، وتحديد درجة أولوية البرنامج بالنسبة للبرامج الأخرى.

ويرى *Haider* أن أسلوب الموازنة الصفرية ينبغي أن يتضمن العناصر الآتية:

أ) تحليل وتحديد أهداف البرامج.

ب) تحديد الآثار المترتبة على عدم تنفيذ البرنامج موضع التحليل.

ج) تحديد مقاييس الأداء.

د) تحديد الإجراءات البديلة لتحقيق أهداف البرنامج.

هـ) تحديد تكلفة وعائد البرنامج.

و) ترتيب الأولويات بحسب ما تسفر عنه نتائج الدراسة باستخدام أسلوب تحليل التكلفة والمنفعة.

وهناك تشابه كبير بين موازنة البرامج والموازنة الصفرية من حيث إن كليهما يهتم بتحديد الأهداف، وتحديد البرامج، وتحديد البدائل، وتقييم تلك البدائل ثم اختيار البديل الأفضل، ولكن يحبذ الكاتب استخدام أسلوب الموازنة الصفرية فى تخطيط البرامج الاجتماعية للأسباب الآتية:

أ) يركز أسلوب الموازنة الصفرية بصفة عامة على النشاط الجزئى أى نشاط الوحدة الاقتصادية وهو محور دراستنا، عكس موازنة البرامج التى تهتم بالنشاط الكلى للاقتصاد وما يتعلق به من سياسات اقتصادية.

ب) يختلف اتجاه خطوط الاتصال فى الموازنة الصفرية عنه فى موازنة البرامج، ففى الأولى تكون خطوط الاتصال من أسفل إلى أعلى، حيث يبدأ اقتراح وضع البرامج من المستويات الدنيا فى التنظيم وتصل للمستويات العليا للدراسة والتقييم والتصديق. وهذا ما يناسب البرامج الاجتماعية من حيث ضرورة التعرف على الاحتياجات الاجتماعية للأطراف المختلفة من المستويات الدنيا، كما يراعى هذا الأسلوب الجوانب السلوكية الهامة والتى تهتم بها المحاسبة الاجتماعية. بينما فى موازنة البرامج يكون اتجاه خطوط الاتصال من أعلى إلى أسفل حيث تتم عملية تخطيط ووضع البرامج فى مستويات الإدارة العليا.

ج) يحقق أسلوب الموازنة الصفرية فعالية تخصيص الموارد من خلال تقييم تأثير مستويات الإنفاق على كل برنامج على حدة، ودرجة وترتيب الأولوية بين البرامج المختلفة وبين مستويات النشاط فى البرنامج الواحد. وبذلك يتحقق جانب المقارنة التفصيلية الدقيقة لكل فروع النشاط قبل عملية تخصيص الموارد.

د) يهدف أسلوب الموازنة الصفرية إلى المثالية فى تخصيص الموارد من خلال حصر بدائل طرق تحقيق الهدف، وتحديد المستويات المختلفة لتنفيذ البديل. ويمكن توضيح ذلك من خلال المثال التالى:

الهدف الرئيسى:

تقديم وجبة طعام للعاملين

البدائل المتعارضة:

(1)	(2)	(3)
تقديم وجبة طعام جافة (سندوتشات) تشترى جاهزة من متعهد.	إعداد وتقديم الطعام داخل الشركة.	إعطاء العمال بدلا نقديا لشراء الوجبة بمعرفتهم.

مستويات تنفيذ البديل المقترح (بفرض اقتراح تنفيذ البديل رقم 2)

(أ)	(ب)	(ج)	(د)
إعداد وجبة جافة توزع على العمال فى أماكن عملهم.	إعداد وجبة جافة مع تخصيص مكان ليتناول العمال طعامهم فيه.	إعداد وجبة جافة ساخنة يأخذها العمال بأنفسهم (اخدم نفسك) مع تخصيص مكان لتناول الطعام.	إعداد وجبة جافة تقدم للعمال بواسطة خدمة المطعم (السفرجية) وهم جالسون.

3 – تحليل التكلفة والمنفعة :

يفيد هذا الأسلوب فى مجال تجميع وتخصيص التكاليف، ويستخدم فى تقييم أوجه الإنفاق المخصصة على الاستخدامات البديلة لاختيار البديل الأفضل الذى يحقق الهدف المرغوب منه، وبذلك يُستخدم أسلوب تحليل التكلفة والمنفعة للمفاضلة بين البدائل.

وينبثق هذا الأسلوب عن "نظام التخطيط والبرمجة الذى يرتكز على إيجاد المبررات المسببة لتنفيذ أى قرار تخطيطى عن طريق تقييم إجماليات التكلفة والعائد من كل بديل من بدائل الإنفاق".

ويناسب استخدام هذا الأسلوب مجال تقييم البرامج الاجتماعية من خلال تخصيص الموارد المتعلقة ببرنامج اجتماعى معين على الاستخدامات البديلة لتحقيق الأهداف المرغوبة.

ولاشك أن هناك صعوبات تحيط باستخدام هذا الأسلوب في مجال تقييم البرامج الاجتماعية، حيث ينتج عنها منافع غير ملموسة وغير قابلة للتسويق الأمر الذى لم يتيسر معه وضع قيم نقدية لتلك المنافع بالإضافة لاختفاء ظاهرة التبادل السوقي لها، والطبيعة المعنوية التى تميزها.

استخدام أسلوب تحليل التكلفة / مخرجات وفعالية التكلفة لتطوير تطبيقات تقييم الأداء الاجتماعي:

حاول Sorenson وضع منهج منظم لإدارة وتقييم البرامج ويتحدد هذا المنهج فى الآتى:

أ) التعرف على فعالية البرنامج من خلال تحقيقه لأهدافه.

ب) القيام ببحوث لفصل آثار البرامج عن الآثار التى تسببها العوامل الأخرى.

ج) استهداف تطوير البرامج من خلال تعديل الأسلوب الحالى للعمل.

ونعرض لأهمية قياس مخرجات البرامج الاجتماعية للتعرف على فعاليتها، وتناول ثلاثة أسباب لأهمية قياس المخرجات فى مجال إدارة البرامج وهى:

أ) مساعدة الإدارة فى اتخاذ القرارات الرشيدة لتغيير أسلوب تنفيذ البرامج بما يتناسب و الوقت المحدد لتلك البرامج.

ب) فحص تلك المخرجات لتحديد نقاط القوة والضعف فى نظام تقديم الخدمات الاجتماعية.

ج) رغبة مسئولى البرامج فى إظهار فعاليتها أمام الأطراف الاجتماعية المسئولين أمامهم.

وقد اتصفت الأساليب السابقة التى عرض لها الكاتب بالعمومية وعدم إفادتها لعملية تقييم الأداء الاجتماعى، وإن كانت تساعد فى التعرف على مخرجات البرامج الاجتماعية. كما تتصف أيضا بعدم إمكانية الحصول منها على مقاييس مالية والتى تتطلبها تحليلات التكلفة/ المنفعة لتوفير معلومات مفيدة عن التكاليف والمخرجات لإفادة عملية تقييم البرامج الاجتماعية.

وقد ظهرت بعض الاتجاهات الحديثة فى مجال وضع نظم القياس لإيجاد الحلول التى يمكن عن طريقها إيجاد العلاقة بين المدخلات (التكاليف)، والمخرجات المالية لبعض البرامج الاجتماعية وحل مشكلة القياس المالى للمخرجات وذلك عن طريق ربط المدخلات النقدية بمقاييس جبرية (إلزامية) للمخرجات. وإمكانية تحليل منافع البرامج الاجتماعية من خلال استخدام أساليب تحليل التكاليف، وهذه الأساليب ضمن إستراتيجيات تقييم أداء البرامج الاجتماعية.

استخدام أساليب تحليل التكاليف لتحليل منافع البرامج الاجتماعية:

تتضمن هذه الأساليب مناهج تعتبر استخدام الموارد من العناصر الهامة فى التحليل، وتتدرج هذه المناهج من محاسبة التكاليف أو تكلفة نتائج البرامج إلى الأساليب التى تربط استخدام الموارد بمخرجات غير نقدية. وتتفق هذه الأساليب و إستراتيجية القيم التى تربط بين التكاليف المالية بالمخرجات غير المالية. ويعرض الكاتب نوعيْن من مناهج تحليل التكاليف هما: مخرجات التكاليف، وفعالية التكاليف. وذلك كمنهج وظيفى مركب لتقييم الأداء الاجتماعى. وتُعرَّف تكلفة المخرجات بأنها "الموارد المستخدمة لتحقيق تغير ملموس فى الأداء مثل ارتفاع المستوى الصحى" أما فعالية التكاليف فتعرف بأنها "مقارنة بين تكلفة المخرجات لتحديد أكثرها منفعة فى تنفيذ البرامج، فهى أداة فنية تهدف إلى تحقيق الأهداف المحددة بأقل تكلفة ممكنة".

ولتحقيق فعالية التكاليف يتم اتخاذ الخطوات الآتية:

أ) تحديد الهدف اللازم تحقيقه.

ب) تحديد الأساليب البديلة لتنفيذ البرنامج.

ج) تحديد تكلفة البرامج البديلة.

د) التعرف على أثر البرنامج على الأطراف المستهدفة.

هـ) الربط بين معلومات التكاليف والمخرجات للوصول إلى تحليل التكلفة / مخرجات.

ويشير Sorenson إلى أهمية منهج التكلفة/ مخرجات وتوافقه مع المساءلة المحاسبية الداخلية والخارجية، كما يرى أنه من الممكن تحقيق كفاءة عالية فى استخدام هذا المنهج وذلك عن طريق تطوير أساليب التعرف على المخرجات ووضع مفاهيم لها بهدف تحسين المساءلة المحاسبية

لذلك المنهج، ويخلص إلى بعض المزايا التى يمكن تحقيقها من خلال إمكانية الإجابة على بعض الأسئلة التى تتمثل فيما يلى:

أ) هل تحصل المجموعات المستهدفة (المستفيدين) على المنافع المخططة للبرنامج؟

ب) ما هو مقدار التطوير أو التحسين الذى تحقق بين مجموعات المستفيدين وما هو تكلفته؟

ج) ما هى أعلى تكلفة وما هى أقل تكلفة؟

د) هل كان لنتائج البرامج الاجتماعية الأثر المتوقع؟

هـ) ما هى القيمة المتوسطة وهل هى خارج المستوى المعتاد؟

وبعد أن استعرض الكاتب بعض الأساليب التى يمكن استخدامها فى مجال قياس وتقييم الأداء الاجتماعى للوحدات الاقتصادية. يخلص إلى أن هذه الأساليب ما هى إلا محاولات على الطريق لإمكان تعميم نظام لقياس الأداء الاجتماعى يحقق توافر المقاييس الكمية للتكاليف والمنافع الاجتماعية ويساعد على إيجاد التوازن والارتباط بين كل من التكلفة والمنفعة المتولدة منها.

الفصل الخامس

الإفصاح المحاسبى للمعلومات الاجتماعية

نتناول فى هذا الفصل الموضوعات التالية:

- أهمية الإفصاح الاجتماعى للوحدات الاقتصادية.
- مجالات الإفصاح الاجتماعى للوحدات الاقتصادية.
- الحاجة إلى القوائم والتقارير الاجتماعية.
- محاولات الإفصاح المحاسبى للمعلومات الاجتماعية.
- القوائم والتقارير الاجتماعية المقترح إعدادها.
- الحاجة إلى دور المحاسب الاجتماعى.

أهمية الإفصاح الاجتماعى للوحدات الاقتصادية

أصبح السعى نحو إرساء نظام متكامل للتقارير الخارجية للوحدات الاقتصادية يتضمن بجانب التقارير المالية المنشورة تقارير إضافية تفصح عن دور تلك المشروعات فى أداء مسئوليتها الاجتماعية أمراً ملحاً بعدما أصبح تقرير العمالة من أهم متطلبات بورصة الأوراق المالية، وظهور ما يُعرف بالمستثمر الأخلاقى فى العالم، والذى لم يعد الربح وحده هو معيار التفضيل لديه فى اتخاذ قرار الاستثمار. بل أصبحت هناك جوانب اجتماعية تؤثر على قراره.

وقد ظهر فى الأدب المحاسبى أن تقييم الجوانب المالية والاقتصادية لإفصاح الوحدات الاقتصادية غير كاف لتقييم الأداء الشامل لها، كما برزت فى الآونة الأخيرة بعض الآراء التى تنادى بأهمية إفصاح تلك الوحدات عن دورها الاجتماعى تجاه البيئة والمجتمع الذى تمارس فيه نشاطها وأهمية ذلك فى التعرف على القيمة الاجتماعية المضافة لها(*).

(*) ظهرت بعض الدراسات التى تحدد القيمة الاجتماعية المضافة للشركة باستخدام المعادلة الآتية:

ق ج م = (ص د ش) + (ص د غ)

حيث ق ج م = القيمة الاجتماعية المضافة.

ص د ش = صافى الفوائد المباشرة.

ص د غ = صافى الفوائد غير المباشرة.

- ويمكن تحديد (ص د ش) = (الأجور + الفوائد المسددة للبنوك المحلية + الإيجارات المسددة محلياً + الأرباح التى تؤول للعاملين + الضرائب + الدخل من العملات الأجنبية لخزينة الدولة).

وتمثل (ص د غ) قيمة المزايا المترتبة على قيام الشركة بنشاطها مثل:

- (التدفق النقدى من وإلى الخارج، وحجم العمالة الوطنية بالشركة، وحجم الخدمات والتسهيلات التى توفرها الشركة – (ناقصا) التكاليف والأعباء الإضافية لآثار الشركة على المجتمع).

ويرى المتخصصون أن التزام المشروعات الاقتصادية بتطبيق قواعد الحوكمة فى الإفصاح والشفافية والعدالة والنزاهة، والالتزام بمسئولياتها الاجتماعية والإفصاح عنها سوف يزيد من معدلات الاستثمار بها، وفى رفع القدرات التنافسية والتمويلية لها، وتخفيض المخاطر، فضلا عن زيادة القيمة السوقية لها. كما يرون أن المستثمرين يسعون إلى المشروعات التى تتمتع بهياكل حوكمة سليمة، ونظرة اجتماعية ثاقبة تحت إشراف الإدارة العليا بهدف حماية مصالح الأطراف المرتبطة والاستثمارات المالية للمساهمين.

وقد ظهرت فى بعض المجتمعات المتقدمة كفرنسا أن الوحدات الاقتصادية مطالبة بالإفصاح رسمياً عن موازنة اجتماعية إلى جانب موازنتها المالية، تفصح عن المعلومات الرقمية لتقييم الأوضاع الاجتماعية للمشروع فى آخر كل سنة محاسبية، إلى جانب مجموعة من المؤشرات الاجتماعية. ويمتاز النموذج الفرنسى بابتعاده عن المعالجة المحاسبية للأداء الاجتماعى للوحدة، بل يتناوله بأسلوب تحليلى يمزج بين المعلومات الرقمية والمعلومات غير الرقمية. بينما اهتم النموذج الأمريكي بالإفصاح عن المعلومات الاجتماعية بأسلوب محاسبي يعطى اهتماماً للجانب البيئى. بالإضافة إلى المعلومات الخاصة بالعمال والموظفين انطلاقاً من مسئولية الوحدة نحو بيئتها ومحيطها الاجتماعى، موضحاً آثار نشاطها على البيئة والمجتمع إما إيجابياً أو سلبياً لتقييم الصورة الاجتماعية للوحدة فى وسط تضغط قيمة أطراف اجتماعية عديدة كجمعيات المحافظة على البيئة، وجمعيات حماية المستهلك، إلى جانب النقابات والاتحادات المهنية والمستثمرين والمؤسسات المالية. فضلا عن التزام الشركات بالقوانين البيئية والاجتماعية والاقتصادية وقوانين العمل والتى تمثل الحد الأدنى للالتزام بمسئوليتها الاجتماعية. ومما يزيد من أهمية الإفصاح عن الجانب الاجتماعى لأداء الوحدات الاقتصادية القناعات التى تولدت لدى المتخصصين بالتأثير

الإيجابى لهذه المعلومات على قيمة المنشأة وقيمة أسهمها فى البورصة ولذلك فإن الإفصاح عنها فى إطار سوق الأوراق المالية أصبح أمراً هاماً وأساسياً لتقييم إمكانياتها الاقتصادية وسلامتها وطبيعة العلاقات السائدة فيها، خاصة فى بيئتنا العربية التى أصبحت مواردها البشرية من أهم مقوماتها بعد انحسار الموارد النفطية. لأجل ذلك تظهر الحاجة ملحة فى مصر وعالمنا العربى إلى إنشاء بنية من المعلومات حول الموارد البشرية والحياة الاجتماعية للوحدة تمثل منهجاً ملائماً يتضمن المبادئ الأساسية لإنشاء تلك البنية من المعلومات، حتى تتمكن من التوصل إلى أسلوب موحد وناجح للإفصاح عن تلك المعلومات يكون أساس التعامل فى مختلف الأسواق المالية العربية وهمزة الوصل مع الأسواق المالية العالمية.

وإن كانت المعلومات المحاسبية لا غنى عنها فى إعداد التقارير الاجتماعية، إلا أنه يجب تجاوزها وتخطيها إلى رؤية أشمل تتناول الجوانب السلوكية وغيرها مما لا يمكن صياغته رقمياً أو كمياً، الأمر الذى يؤكد على ضرورة الاتفاق على منهج ملائم يصلح فى عالمنا العربى للإفصاح عن تلك المعلومات، ويتوافق مع أوضاعنا الاجتماعية وأولوياتنا الاقتصادية... مما يستوجب من الباحثين الاجتماعيين فى شئون إدارة الأفراد والعلاقات العامة والشئون البيئية والاجتماعية إجراء بحوث ميدانية مقارنة لإعداد قائمة من المعلومات الاجتماعية تكون صالحة للتطبيق فى عالمنا العربي، مع ضرورة قيام البورصات العربية بدورها في الحث على استصدار القوانين والتشريعات الخاصة بهذا المجال.

مجالات الإفصاح الاجتماعى للوحدات الاقتصادية :

تتعلق تلك المعلومات بوصف فلسفة الوحدة الاقتصادية تجاه مسئوليتها الاجتماعية، ووصف الأهداف الاجتماعية ودور الوحدة فى تحقيق تلك الأهداف، ومعالجة المشكلات الاجتماعية التى تواجهها،

ووصف المنافع الاجتماعية أو التعبير عنها كميا قدر الإمكان، ويتم الاستعانة فى ذلك ببعض البيانات الإحصائية والمؤشرات الاجتماعية.

ورغم أهمية القوائم والتقارير الاجتماعية والتى توضح الجانب المالى للأداء الاجتماعى، ينبغى لأغراض الإفصاح الاجتماعى عدم الاقتصار على تلك القوائم، والاستعانة بمجموعة أخرى من القوائم والتقارير الاجتماعية الإضافية التى توضح العلاقة بين الوحدة الاقتصادية والمجتمع والتى يتعذر قياسها بالأسلوب النقدى، وهى أساساً تقارير وصفية وقد تحتوى على معلومات كمية ولكنها ليست نقدية . ومن أمثلة هذه القوائم، القوائم التفصيلية لأثر المشروع على تلوث البيئة، وقوائم التوظف وصحة وأمان العمال، وقوائم خدمة المستهلك.

ويتناول الكاتبان Sigel & Lehman أهمية الإفصاح الاجتماعى عن بعض المجالات الاجتماعية للوحدات الاقتصادية فيما يلى:

1) فى مجال الإفصاح عن الموراد البشرية (العاملين)، توضح تلك القوائم مدى مساهمة الوحدة الاقتصادية فى تحسين مستوى موظفيها. من حيث توفير العمالة للأفراد المتواجدين فى مجتمع الشركة ومدى استيعابها لهم. مما يساهم فى القضاء على البطالة والتى تهدد الكيان الاجتماعى والتى تظهر فى شكل منافع اجتماعية. وكذلك الإفصاح عن نوعية البرامج الاجتماعية التى تُعدها لهم بعد التعيين كالبرامج التدريبية ومدى مناسبتها وتأثيرها فى زيادة مهارات العمال، والإفصاح عن مدى تكافؤ فرص الترقى لهم.

ويعتبر تقرير التوظف من التقارير الهامة التى تفصح بالتفصيل عن قوة العمل، ويساهم فى إظهار أثر اتجاهات التوظف بالوحدة على المجتمع ككل. وتتحمل الوحدة الاقتصادية مسئولية عامة تجاه المجتمع فى

الإفصاح عن التوظف وتوصيل معلوماته للمجتمع ككل، وفى مثل هذه التقارير يتم الإفصاح عما يأتى:

- الأعداد الموظفة – المتوسط السنوى – والأعداد الفعلية فى بداية السنة ونهايتها.
- توزيع الأعمار وجنس العاملين.
- وظائف العاملين.
- التوزيع الجغرافى للعمالة.
- الإضافة والاستبعاد من قوة العمالة خلال السنة الماضية.
- ساعات العمل المحددة والساعات الفعلية والفروق بالتفصيل.
- مزايا وتكلفة نظام المعاشات وقدرته على مواجهة احتمالات المستقبل.
- أسماء اتحادات العمال المتعلقة بالعاملين مع الشركة لإمكان توصيل تلك المعلومات إليها إذا لم تكن قد وصلت فعلاً.

وبالإضافة لتقرير التوظف هناك تقارير وقوائم أخرى مثل قائمة الصحة العامة وأمان العمال، والتى تشير إلى الحالة الصحية للعمال، والأمراض التى تنشأ بصورة مباشرة بسبب ظروف العمل وهى ما تسمى بالأمراض المهنية، والمعلومات المتعلقة بالأمن والرعاية الصحية شاملة الحوادث وتكرارها.

كما يمكن إعداد قائمة للترقيات تشير لمجال الترقى والنسبة المئوية للعاملين الذين تم ترقيتهم.

2) وفى مجال الإفصاح عن مدى مساهمة الوحدة الاقتصادية فى إنتاج السلع والخدمات المرغوبة اجتماعيا لتحقيق رغبات المستهلكين، توضح تلك القائمة ما يلى:

- نوعية الإنتاج ومحاولات الوحدة الاقتصادية فى تحسين المنتجات وتجويدها.

- سياسات التسعير ومجهودات الوحدة لتخفيض الأسعار.
- الإفصاح عن مجهودات الشركة فيما يتعلق ببحوث السوق للوقوف على أذواق المستهلكين.
- مدى الجودة فى حزم السلع وتعبئتها.
- مدى ضمان الجودة والكمية ومتوسط الاستخدام.
- مدى اهتمام الوحدات الاقتصادية بدراسة شكاوى العملاء والرد عليها.
- مدى اهتمام الوحدة بصيانة السلع بعد البيع وإصلاح عيوب التصنيع.
- مدى اهتمام الوحدة بتعليم المستهلك بخصائص السلع وطرق استخدامها.

3) وفى مجال تلوث البيئة، توضح تلك القوائم أسباب تلوث البيئة، وبيان أثر الوحدة الاقتصادية على التلوث، وأثر البيئة على اتخاذ القرارات المناسبة، وبيان شكل البيئة قبل وبعد إنشاء المشروع، والإفصاح عن مشكلات التلوث الأساسية فى الصناعة ومقارنة الشركة بالشركات الأخرى فى مجال إجراءات منع التلوث والإجراءات الإيجابية من جانب الوحدة لمكافحة التلوث وامتصاص الضوضاء وتجميل البيئة.

4) وفى مجال الإفصاح عن دور الوحدة فى حل المشاكل الأساسية للمجتمع، تفصح القائمة عن دور الشركة فى حل المشاكل الصحية لأفراد المجتمع ودورها فى امتصاص البطالة، وحل مشاكل الشباب وتطور مساهمتها فى الناتج المحلى للدولة (القيمة المضافة).

وإذا ما أريد صياغة نماذج موحدة للقوائم والتقارير الاجتماعية يجب سن التشريعات وإصدار التوصيات التى تُلزم منظمات الأعمال بإعدادها ونشرها وأن تتضمن أشكالها وأنواعها ومحتواها وطريقة إعدادها والأطراف المستفيدة منها، وإضافة المواد اللازمة فى قانون الشركات وقانون هيئة سوق المال.

الحاجة إلى القوائم والتقارير الاجتماعية :

نشر معهد المحاسبين القانونيين الأمريكى دراسة عملية عن أهداف القوائم المالية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى "أن من بين أهداف تلك القوائم هو التقرير عن الأنشطة التى تؤثر على المجتمع والتى يمكن تحديدها أو قياسها، وتعتبر ذات أهمية بالنسبة لدور المشروع فى بيئته الاجتماعية"، وقد ذكر فى ذلك أن :

An objective of financial statements is to report on those activities of the enterprise affecting society, which can be determined of measured and which are important to the role of the enterprise in its social environment.

وإن توافر نظام للإفصاح الاجتماعى بالوحدات الاقتصادية من أهم متطلبات المحاسبة الاجتماعية، فقد كان من نتيجة التغير الذى حدث فى البناء الاجتماعى والقيم الاجتماعية، والنمو المتزايد للدور الاجتماعى للوحدات الاقتصادية، إلى حاجة الطوائف المختلفة – بخلاف الملاك – إلى معلومات أخرى بخلاف الربحية والتى لا تتضمنها القوائم المالية.

وقد بيَّن الكاتب مدى قصور القوائم المالية وعدم ملاءمتها للوفاء بالمتطلبات الاجتماعية والحاجة إلى قوائم وتقارير اجتماعية تفى بهذا الغرض، الأمر الذى جعل نظام إصدار المعلومات الحالى لا يعكس دور المشروعات فى تحمل النفقات الاجتماعية لمعالجة التلوث وتدريب العمال غير المؤهلين وغيره من التكاليف الاجتماعية.

ويقول Linowes " إن على مهنة المحاسبة المبادرة إلى تطوير مقياس يمكن استخدامه وأسلوب للتقرير عن البرامج الاجتماعية".

The accounting profession should take the lead in developing a usable measuring and Reporting device for social programs.

ويشير Van pelt إلى أهمية الإفصاح عن الأداء الاجتماعى بقوله "إن على الشركات أن تُضمِّن فى تقاريرها إلى الجمهور ما يوضح الخطوات التى اتخذتها لمواجهة الاحتياجات الجديدة – مثل التوظف والأمن وحماية المستهلك والبيئة – وينبغى أن تتضمن مثل هذه التقارير التقديرات الخاصة بتلك التكاليف المتوقعة وأثرها على الدخل " ويقول Pelt فى ذلك :

Business should include in its reports to the public descriptive material that out lines the steps being taken to meet the new demands. Such disclosures should include estimates of future costs and impact on income.

وينبغى أن تُعد التقارير المالية الخارجية الملائمة من خلال فلسفة النظرة لطبيعة المنشأة. "فإذا كانت التقارير تعد من خلال الفلسفة التى تنادى بأن المنشأة مسئولة فقط أمام من أوجدها – ويقصد بهم الملاك. فيجب أن توجه تلك التقارير لمجموعة المساهمين. أما إذا أعدت هذه التقارير طبقا للفلسفة التى تنادى بأن المنشأة هى مجموعة من الأفراد اجتمعوا معا لتحقيق أهداف أفضل مما يحققه كل منهم على حدة، فيجب أن توجه التقارير لكل من المستثمر والعامل والمورد والمستهلك وهكذا. وإذا كان ينظر للمنشأة من خلال الفلسفة التى تنادى بأنها وحدة فرعية تكون جزءاً من الكل وهو المجتمع فإن الإفصاح يجب أن يوجه من خلال تقرير للجمهور العام أى لكل أفراد المجتمع كتقرير عام عن مساهمة المنشأة فى المجتمع ككل".

وتكتنف عملية التقرير عن الأداء الاجتماعى الكثير من المشاكل والصعوبات، وقد حدد أحد الكتاب بعض المشاكل التى تحيط بإظهار المساهمات الاجتماعية ضمن إطار نظام التقارير الإدارية، "وتتمثل فى كيفية تحديد وقياس ووضع تعريف محدد للمساهمات الاجتماعية".

محاولات الإفصاح المحاسبى للمعلومات الاجتماعية :

يتناول الكاتب بالدراسة طبيعة القوائم والتقارير الاجتماعية من خلال المحاولات التى تناولت إعداد تلك التقارير والصادرة عن المنظمات المهنية والعلمية أو المحاولات الفردية للكتَّاب الذين تناولوا هذا الموضوع، وذلك على النحو الآتى:

المحاولة الأولى :

اهتمت إحدى المحاولات الصادرة عن (A.A.A) بدراسة ميدانية لبعض الشركات الأمريكية التى لديها قوائم وتقارير اجتماعية للتعرف على مجالات الإفصاح عن الأداء الاجتماعى للوحدات الاقتصادية، وانتهت هذه الدراسة إلى أن هناك خمسة مجالات للأداء الاجتماعى تتمثل فى:

1) الرقابة البيئية Environmental Control
2) استخدام الأقليات Minority Employment
3) المسئولية تجاه العاملين Responsibility to Personnel
4) أنشطة لخدمة المجتمع Community Activities
5) تحسين المنتج Product Improvement

كما انتهت هذه المحاولة بعرض بيانات لإظهار الأهمية النسبية فى مجال الإفصاح عن الأداء الاجتماعى بالقوائم والتقارير الاجتماعية. واتضح منها أن الرقابة البيئية (حماية البيئة) تُعتبر محور اهتمام الشركات حيث إن 43٪ من إفصاح الشركات محل الدراسة قد إهتمت بعرض بيانات الرقابة على البيئة، فى حين أن الإفصاح عن المجالات الأخرى لم يحظَ بالاهتمام الكافى.

المحاولة الثانية :

استهدفت محاولة أخرى من الكاتب Seidler إعداد قائمة للدخل الاجتماعى لإحدى الجامعات الأهلية، وأوضحت هذه المحاولة كيفية

تحديد الدخل الاجتماعى وذلك عن طريق مقابلة الإيرادات الاجتماعية مع التكاليف الاجتماعية خلال الفترة المالية محل الدراسة. وقد أعدت تلك الدراسة جدولا يوضح قائمة الدخل الاجتماعى من وجهة نظر المحاسبة الاجتماعية مع قائمة الدخل التقليدية باستخدام مفهوم المحاسبة المالية (التقليدية) وذلك وفقا للشكل الآتى:

قائمة الدخل التقليدية	قائمة الدخل الاجتماعى
الإيرادات:	**الإيرادات : (منافع اجتماعية)**
× الرسوم التى يسددها الطلاب	× منافع التعليم على المجتمع
× منح الأبحاث	× منافع الأبحاث على المجتمع
× إعانة الدولة	×× .
×× .	**ناقصا : التكاليف الاجتماعية :**
ناقصا : التكاليف :	× الرسوم التى يسددها الطلاب للجامعة
× تكاليف التعليم	× تكاليف الأبحاث
× تكاليف الأبحاث	× إعانة الدولة
× مساعدات طلابية	× عناصر أخرى
× تكاليف إضافية	×× .
×× .	-
___	×× الدخل الاجتماعى أو الخسارة
×× صافى الربح أو الخسارة	___ الاجتماعية
___	

ويلاحظ من الجدول السابق أن معظم النفقات والتكاليف الخاصة التى تتحملها الجامعة تمثل منافع اجتماعية لبعض الأطراف داخل المجتمع أو للمجتمع ككل، كما تُعتبر الإيرادات الخاصة من وجهة نظر الجامعة تكلفة اجتماعية تتم مقابلتها مع الإيرادات الاجتماعية للتوصل لصافى الدخل الاجتماعى.

المحاولة الثالثة :

استهدفت هذه المحاولة إعداد قائمة للدخل الاجتماعى فى المشروعات الهادفة للربح، وقد أخذت الشكل الآتى:

××		**القيمة المضافة من إنتاج المشروع**
		مضافا إليها :
	×	**المنافع الاجتماعية مثل :**
××	×	برامج التدريب.
	×	برامج تحسين الصحة للعاملين.
		برامج تعيين الأقليات.
××		
		مطروحاً منها :
	×	**التكاليف الاجتماعية مثل :**
××	×	تلوث البيئة.
		المشاكل الصحية التى تسببها منتجات المشروع.
××		**صافى الربح الاجتماعى أو صافى الخسارة الاجتماعية**

المحاولة الرابعة :

وقد ظهرت محاولة أخرى تربط بين المحاسبة الاجتماعية ومحاسبة الموارد البشرية، وتحبذ إعداد تقارير وقوائم اجتماعية على نفس الأسس المستخدمة فى محاسبة الموارد البشرية، باعتبار أن المحاسبة الاجتماعية تهتم بقياس وتقرير آثار أنشطة الوحدة الاقتصادية على كل من المجتمع والبيئة، بمعنى أثرها على كل من فئات المجتمع المتمثلة فى العامل، والمستهلك، والمورد، والمقرض، والمالك، والمستثمر، والأجهزة الحكومية والجمهور. ومن هنا يمكن القول إن أثر الوحدة الاقتصادية على المجتمع يتمثل فى أثرها على الموارد البشرية سواء داخل الوحدة أو خارجها،

وباستخدام مفاهيم محاسبة الموارد البشرية لإعداد القوائم والتقارير الاجتماعية يتم قياس الموارد البشرية كأحد أصول الوحدة الاقتصادية.

المحاولة الخامسة :

وقد ظهرت عدة محاولات أخرى للقياس والتقرير عن الأداء الاجتماعى فى بعض المجالات لبعض المشروعات. وترتب على تلك المحاولات ظهور عدد من التقارير النوعية لكل مجال من مجالات الأداء الاجتماعى ولكل مجموعة من المستخدمين لغرض اتخاذ القرارات، مثل إعداد تقرير عن أنشطة المشروع فى مجال مكافحة التلوث، وإعداد تقرير عن أنشطة المشروع فى مجال تعيين الأقليات. ومما لاشك فيه أن هذه التقارير تفيد فى إعطاء مستخدميها بيانات وافية عن كل مجال بما يخدم أهدافهم ثم تجمع هذه التقارير النوعية للوصول إلى تقرير شامل للجمهور العام يفيد جميع مستخدمى تلك القوائم والتقارير.

المحاولة السادسة :

وتُسمى بمنهج Linowes ويقترح نظاماً يُمكّن من إعداد قائمة اجتماعية اقتصادية، ويتطلب هذا النظام تطبيق مقاييس اقتصادية ومالية للمجالات الاجتماعية والبرامج الاقتصادية. وتشتمل هذه القائمة على النفقات التى تمت طواعية لتنفيذ البرامج الاجتماعية لتحسين أحوال العاملين، أو أمان المنتج، أو ظروف البيئة، أما النفقات القانونية التى يستلزمها القانون أو عقد النقابة فلن تتضمنها هذه القائمة باعتبارها من النفقات الضرورية التى يستلزمها العمل التجارى.

ويقول Linowes أنه "يقدم بداية مقترحة" :

Here I Present a Suggested beginning.

كما يؤكد على عدم احتواء قائمة التشغيل الاجتماعية الاقتصادية على النفقات القانونية التى تحملتها الشركة، كما اعتبر عدم تحمل

الشركة للنفقات القانونية والتى نص عليها القانون بخصوص إجراء معين لصالح المجتمع ولم تلتفت إليه الشركة فلابد وأن تتحمل الشركة بتكلفة هذا البند ويعتبر فى حكم الخسائر عن السنة المعنية. وضرب مثالا على أن تجاهل تركيب أجهزة أمان للشركة رغم إتاحتها وبسعر معقول وينص عليها القانون يعتبر ذلك خسارة، كما يعتبر فى حكم الخسارة أيضا أى إجراء لصالح المجتمع وافقت عليه الحكومة وقد أجلته الشركة.

وتتضمن قائمة التشغيل الاجتماعية / الاقتصادية ما يلى :

1) نسبة الحصة فى الرواتب والمصروفات المتعلقة بالأفراد الذين يعملون لدى مؤسسات اجتماعية.
2) مساهمات نقدية وفى صورة منتجات.
3) تكاليف إيجاد التسهيلات التى تحقق الصالح للعاملين أو الصالح العام للجمهور، بخلاف ما تطلبه الحكومة أو النقابة.
4) المصروفات التى تنفق طواعية لتركيب أجهزة الأمان Safety devices فى مكان العمل أو فى المنتجات والتى لا يتطلبها القانون أو العقد.
5) التكلفة التطوعية Voluntarily Costs لبناء ساحة للألعاب Playground أو دار حضانة Nursery School لأبناء العاملين أو سكان المنطقة المجاورة وتكاليف تشغيل هذه التسهيلات فى كل سنة.
6) تكاليف إعادة تجميل البيئة فى المواقع التى يحدث بها تلوث أو تشويه لصورة البيئة، لو لم يتطلب القانون ذلك.
7) التكاليف الإضافية لتصميم وإنشاء أعمال جذابة بالشركة من أجل الجمال والصحة والأمان ويقول فى ذلك :

The Extra Costs of designing and building unusually attractive business facilities for beauty, health and Safety.

وتمثل محتويات قائمة التشغيل الاجتماعية/ الاقتصادية ما قدمته الشركة وما حجبته عن المجتمع، وينبغى التفرقة بين البرامج الاجتماعية التى يتطلبها القانون – حيث يعتبرها تكاليف ضرورية وتستبعد من القائمة – وبين تكاليف تلك البرامج التى تتفق طواعية والتى يجب أن تتضمنها تلك القائمة.

وتتضمن هذه القائمة مبلغ إجمالى المساهمة الاجتماعية/ الاقتصادية أو العجز السنوى، وتفيد تلك القائمة فى مجال إجراء المقارنات بين الشركات المماثلة التى تعمل فى نفس المجال، أو مقارنة وتحليل هذه القائمة لعدد من السنوات لشركة معينة. الأمر الذى يساعد على التعرف على الاتجاه العام للإجراءات الاجتماعية المتخذة بمعرفة إدارة الشركة. وذلك كما يقول:

The (SEOS) will contain an amount of "total socio-economic contribution or deficit for the year", which may be compared with the (SEOS) of other Companies in the same industry. Also, analyzing the (SEOS) for a particular company over several years helps establish the general direction of social actions of the company's management.

وقد حدد Linowes الدولار الاجتماعى/ الاقتصادى كوحدة قياس تُستخدم فى تحديد جميع المصروفات ذات الطبيعة الاجتماعية المفيدة والتى تتفق طواعية بمعرفة الشركة، ويقول فى ذلك:

A Socio. Economic dollar is unit of measurement used to identify all expenditures of a socially beneficial nature made Voluntarily.

كما يرى أنه يمكن إدراج التكاليف الإجمالية لتركيب جهاز دائم لمراقبة التلوث فى تلك القائمة فى السنة التى أنفق فيها هذا المبلغ كما لو كان تكلفة التشغيل السنوى لبرنامج تدريب مجموعة الأقليات.

ويستعرض البنود الآتية كإجراءات إيجابية بقائمة التشغيل الاجتماعية/ الاقتصادية وهى:

1) البرنامج التدريبي للعمال ذوى الاحتياجات الخاصة Handicapped Workers.
2) المساهمات لكلية الزنوج Contributions to black College.
3) التكاليف الإضافية على رقم الأعمال نتيجة سياسة استخدام الأقليات.
4) تكاليف دار الحضانة لأبناء العاملين والمقامة طواعية.
5) تكاليف إصلاح تجميل مقلب قمامة يدخل ضمن ممتلكات الشركة.
6) تكاليف تركيب أجهزة مراقبة التلوث على مخارج الدخان.
7) تكاليف إزالة السموم عن النفايات المتخلفة عن العمليات المنتهية فى السنة.
8) مرتب نائب رئيس الشركة أثناء فترة عمله فى مهمة صيانة أو سلامة الإنتاج الحكومى.
9) تكاليف إحلال طلاء غير سام محل طلاء سام كان يستخدم فى السابق.

كما حدد Linowes عددًا من البنود والتى تمثل إجراءات سلبية فيما يلى:

1) تأجيل تركيب أجهزة أمان جديدة على آلات القطع Cutting Machines (تكاليف الأجهزة).
2) التكاليف التى كان يمكن أن تتحملها الشركة لو أنها أعادت موقعا للتعدين السطحى إلى ما كان عليه.
3) التكاليف التى كان يمكن أن تتحملها الشركة لو أنها قامت بإجراء عملية تنقية لعزل السوائل السامة الملقى بها فى المجرى المائى.
4) تكلفة جهاز أمان موصى به من لجنة أمن ولم تُضف على المنتج.

وتبـــوب الإجـــراءات الاجتماعيـــة الإيجابيـــة والســـلبية الســـابقة بقائمـــة التشـــغيل الاجتماعيـــة الاقتصـــادية فـــى ثـــلاث مجموعـــات، وهـــى العلاقـــات بالأفراد (People) والعلاقات بالبيئة والعلاقات بالمنتج.

ورأى Linowes أن هـذه القائمـة تنـال اهتمامًـا مـن بعـض الطوائـف مثـل المسـتهلكين ومسـتثمرى الشـركات والوكـالات الحكوميـة. كمـا حـث علـى ضـرورة إصـدار تشـريع يخصـم مـن دخـل الشـركات الخاضـع للضـريبة مقابـل الجـزء الخـاص بصـافى المصـروفات الاجتماعيـة السـنوية كمـا تظهـر بالقائمـة. كمـا رأى أنـه يتوقـع مـن الشـركات فـى وقـت قريـب إعـداد موازنـات تشـغيل اجتماعية اقتصادية لعرض خطة عمل الشركة فى السنة التالية.

واعتـــبر أن قائمـــة التشـــغيل الاجتماعيـــة/ الاقتصـــادية الخطـــوة الأولى لقيـاس الإجـراءات الاجتماعيـة أو لقيـاس عـدم إيجابيـة الشـركة وذلـك بـالمفهوم الكمـى، كمـا يـرى أن أى عمـل اجتمـاعى إيجـابى مـن جانـب الشـركة ولا يسـتلزمه نـص القـانون ومـن شـأنه أن يحسـن ظـروف العمـل أو أمـان المنـتج/ أو البيئة يجرى تحديده وينعكس بالزائد على قائمة التشغيل.

وحـدد الكاتـب فـى دراسـته الجهـة المنـوط بهـا إعـداد تلـك القائمـة، واعتـبر أن نظـام الفريـق هـو المناسـب لإعـداد مثـل هـذه القائمـة، ورأى أن هـذا الفريـق يجـب أن يختـار مـن داخـل الشـركة ومـن بـين إداراتهـا المختلفـة علـى النحو التالى:

1) محاسب رئيسا لفريق العمل.
2) أحد المديرين التنفيذيين.
3) أحد العاملين فى مجال الخدمة الاجتماعية.
4) أحد المختصين بشئون الصحة العامة.
5) اقتصادى.

وقد تناولت دراسته إعداد قائمة تشغيل اجتماعية اقتصادية لشركة جونس Jones Corporation عن العام المنتهى فى 31 ديسمبر 1972، وفيما يلى البنود التى تناولتها هذه القائمة:

شركة جونس

قائمة تشغيل اجتماعية / اقتصادية

1 – **العلاقات بالأفراد:** Relations With People

أ) التحسينات:

1) البرنامج التدريبى للعمال المعوقين.
2) الإعانة لكلية الزنوج.
3) التكاليف الإضافية على رقم الأعمال بسبب برنامج استخدام الأقليات.
4) تكاليف إنشاء دار الحضانة لأبناء العاملين بالشركة والتى أقيمت طواعية.

ب) ناقصا: الأضرار: Less Detriments

تأجيل تركيب أجهزة أمان جديدة بالنسبة لماكينات القطع (تكلفة الأجهزة).

ج) صافى التحسينات :

فى الإجراءات المتعلقة بالجمهور عن السنة.

2 – **العلاقات بالبيئة :** Relations With environment

أ) التحسينات :

1) تكلفة إصلاح وتجميل مقلب للقمامة بممتلكات الشركة.
2) تكلفة تركيب أجهزة لمراقبة التلوث فى منافذ الدخان للمصنع (أ).
3) تكلفة إزالة سموم الفضلات الناجمة عن العمليات المنتهية خلال العام.

إجمالى التحسينات.

ب) ناقصا : الأضرار :

1) التكلفة التى كانت ستتكبدها الشركة فيما لو أعادت موقعا للتعدين السطحى إلى ما كان عليه.

2) التكلفة التى كان يمكن أن تتكبدها الشركة لو أنها قامت بعملية تنقية لمنع السوائل السامة الملقى بها فى المجرى المائى.

ج) صافى العجز : Net Deficit

فى الإجراءات المتعلقة بالبيئة.

3- العلاقات بالمنتج : Relations With Product

أ) التحسينات :

1) راتب نائب رئيس الشركة أثناء فترة عمله فى مهمة تتعلق بأمن الإنتاج الحكومى.

2) تكلفة إحلال طلاء غير سام محل طلاء سام كان يستخدم فى السابق.

إجمالى التحسينات.

ب) ناقصا : الأضرار :

تكلفة جهاز أمان موصى عليه من لجنة الأمن لم يضف على المنتج.

ج) صافى التحسينات :

فى الإجراءات المتعلقة بالمنتج عن السنة .

إجمالى العجز أو / التحسينات الاجتماعية الاقتصادية عن السنة.

يضاف : صافى التحسينات المتراكمة حتى أول يناير 1972 .

الإجمالى العام لصافى الإجراءات الاجتماعية/ الاقتصادية حتى 72/12/31

مزايا قائمة التشغيل الاجتماعية/ الاقتصادية :

1) يمكن من خلالها الحكم على مدى كفاية وفعالية الشركة فى أداء مسئوليتها الاجتماعية باعتبارها أداة لربط التكلفة بالعائد.

2) استخدامها لوحدة قياس نقدية وهى الدولار الاجتماعى/ الاقتصادى.

3) احتوائها على الإجراءات الإيجابية والسلبية للشركة تجاه المجتمع وأطرافه، فهى تشمل العمل والامتناع عن العمل. وهذه هى النظرة الاجتماعية الشاملة.

ومن عيوبها : أنها تقتصر على إظهار الأنشطة التطوعية فقط وإهمالها الأنشطة الاجتماعية القانونية، حيث إنهما معًا يمثلان المسئولية الاجتماعية الشاملة تجاه المجتمع والتى ينبغى أن تُعبر عنهما هذه القائمة.

المحاولة السابعة :

وتعنى منهج Bauer & Fenn والذى يعتمد على تقييم للبرامج الاجتماعية للشركات من خلال ربط الخطط بالأهداف الاجتماعية، وقد اقترحا أربع خطوات تساعد الشركة على إعداد نظم للبرامج الاجتماعية، كما أعدّا نموذجًا للمراجعة الاجتماعية يُسمى (تكلفة المزايا) والذى قام بتطويره بعد ذلك مستشار إدارة الأعمال Clark C. ABT حيث قامت شركته بطبع قائمة للدخل الاجتماعى وورقة للميزانية الاجتماعية فى تقريرها السنوى للمساهمين عام 1971م.

المحاولة الثامنة :

ويطلق عليها منهج ABT أو المحاسبة الاجتماعية الشاملة، ويركز هذا المنهج على تأثير المنشأة على المجتمع، كما يحدد أربعة مجالات لهذا التأثير وهم (عاملون/ مستهلكون/ مجتمع/ جمهور)، ويقوم هذا المنهج على إعداد قائمة دخل اجتماعية وميزانية اجتماعية، وفيما يلى شكل هذه القوائم:

أولاً : قائمة الدخل الاجتماعى:

تتضمن هذه القائمة كلاً من المنافع الاجتماعية والتكاليف الاجتماعية المرتبطة بأنشطة المشروع، وتتخذ الشكل الآتى:

قائمة الدخل الاجتماعى عن السنة المنتهية فى.....

1- المنافع الاجتماعية : Social benefits

أ- مبيعات (سلع وخدمات) Sales

ب- منافع للمجتمع Benefits For Society :

- عمالة.
- مزايا للعاملين.
- ضرائب.
- مزايا تعليمية ومحو أمية.
- توزيعات أرباح على المساهمين.

ج) تحسينات بيئية Environmental improvements

- إنشاء ورصف طرق.

إجمالى المنافع الاجتماعية

2 - التكاليف الاجتماعية : Social Costs

أ) مدفوعات لشراء المواد المستخدمة فى الإنتاج.

ب) خدمات بشرية مستخدمة.

ج) إهلاك مبانى وأجهزة .

د) خدمات محلية ومركزية مستنفذة.

هـ) أراضى وطرق استعملت.

و) رأس مال مستخدم.

إجمالى التكاليف الاجتماعية

صافى الدخل الاجتماعى عن العام

توضيح لقائمة الدخل الاجتماعى:

1) تشتمل تلك القائمة على كل من التكاليف والمنافع سواء الخاصة أو الاجتماعية من وجهة نظر المجتمع وليس من وجهة نظر الوحدة الاقتصادية.

2) يُقصد بالمنافع الاجتماعية كل ما تقدمه الوحدة الاقتصادية للمجتمع ككل أو لمجموعات معينة سواء داخلها أو خارجها. من أمثلة تلك المنافع:

أ) مبيعات الوحدة الاقتصادية من السلع والخدمات تمثل منافع للمستهلكين عن طريق إشباع احتياجاتهم.

ب) ما يسدد للقوى العاملة من رواتب وأجور ومزايا عينية تمثل منافع للعاملين.

ج) تمثل توزيعات الأرباح منافع للمساهمين، وهم أحد طوائف المجتمع المستفيدة من أنشطة الوحدة الاقتصادية.

د) تمثل أية نفقات لتحسين البيئة المحيطة مثل إنشاء طرق ومكافحة التلوث منافع للبيئة المحيطة بالمشروع.

3) تعتبر بعض المنافع الاجتماعية تكاليف من وجهة نظر الوحدة الاقتصادية مثل ما تسدده للعاملين، ونفقات إنشاء الطرق.

4) تمثل التكاليف بالقائمة السابقة جميع عناصر التكاليف سواء الخاصة مثل المدفوعات لشراء المستلزمات السلعية، أو تكاليف اجتماعية مثل الطرق المستهلكة، وذلك بغرض إظهار التكاليف الحقيقية لأنشطة المشروع.

5) يمثل صافى الدخل الاجتماعى الفرق بين إجمالى المنافع الاجتماعية والتكاليف الاجتماعية عن فترة معينة.

ثانياً : الميزانية العمومية الاجتماعية :

الميزانية العمومية الاجتماعية فى.....

الأصول الاجتماعية المتاحة Social Assets Available

العمالة Staff

- المتاح خلال عام.
- المتاح بعد عام.
- استثمارات التدريب.

ناقصا : - مجموع التدريب المستنفذ.

- إجمالى أصول العمالة.

التنظيم : Organization

- استثمار فى رأس المال الاجتماعى.
- المكاسب المحتجزة Retained Earnings
- أراضى.
- المبانى بالتكلفة.
- إجمالى أصول التنظيم.

الأبحاث *Research*

- المشروعات Proposals.
- أبحاث رعاية الطفولة.
- المراجعة الاجتماعية.
- إجمالى الأبحاث.

الارتباطات والتعهدات وحقوق الملكية الاجتماعية "الالتزامات"

Social Commitments, obligations, and Equity

العمالة : Staff

- مرتبطة بالعقود خلال عام.
- مرتبطة بالعقود بعد عام.
- مرتبطة بالإدارة خلال عام.
- مرتبطة بالإدارة بعد عام.

التنظيم : Organization

- متطلبات رأس المال العامل.
- العجز المالى.
- تسهيلات وأجهزة مرتبطة بالعقود والإدارة.
- إجمالى ارتباطات التنظيم.

النواحى البيئية : Environmental

- النفقات الحكومية للخدمات العامة المستهلكة (صافى بعد الضرائب).
- التلوث الناتج عن أنشطة المشروع.
- إجمالى التعهدات البيئية.

حقوق الملكية للمجتمع: Society's Equity

- إسهام من العمالة Contributed by staff.
- إسهام من حملة الأسهم.
- المتولدة من العمليات.

إجمالى حقوق الملكية الاجتماعية.

إجمالى الارتباطات والتعهدات وحقوق الملكية الاجتماعية.

توضيح للميزانية العمومية الاجتماعية :

أولاً : الأصول الاجتماعية المتاحة :

1) يتفرع من الأصول الاجتماعية المتاحة أربعة أنواع من الأصول هى: العمالة والتنظيم والأبحاث والخدمات العامة المستهلكة.

2) يقصد بالعمالة الأصول البشرية للمجتمع مطروحا منها الاستثمار المستنفذ فى التدريب بالنسبة للعمالة التى أنهت فترة برنامج التدريب الموضوع.

3) يشتمل عنصر التنظيم على مجموعة من العناصر المتعارف عليها فى القوائم المالية التقليدية مثل الأراضى والمبانى والأجهزة، بالإضافة لمجموعة أخرى من العناصر التى تمثل أصولا من وجهة نظر المجتمع مثل المكاسب أو الأرباح المحتجزة أو مبالغ مستثمرة فى مجالات اجتماعية مثل برامج تعيين وتدريب الأقليات أو برامج حماية البيئة أو حماية المستهلك وخلافه من النواحى الاجتماعية المتعددة.

4) يهدف عنصر الأبحاث إلى تحسين وتجويد العمليات، أو تقديم بعض المنافع للمجتمع مثل الأبحاث التى تهدف إلى المحافظة على الصحة العامة لأفراد المجتمع.

ثانياً : الارتباطات والتعهدات وحقوق الملكية الاجتماعية:

1) تنقسم الارتباطات والتعهدات وحقوق الملكية الاجتماعية إلى أربع مجموعات وهى: الارتباطات تجاه العمالة والارتباطات تجاه التنظيم، والالتزامات البيئية، وحقوق الملكية للمجتمع.

2) تشمل الارتباطات تجاه القوى العاملة من سيتم استخدامهم خلال عام أو بعد عام، وهى نظرة قصيرة الأجل فيما يتعلق بتخطيط العمالة.

3) تمثل الارتباطات تجاه التنظيم توفير رأس المال العامل وسداد أى عجز مالى وأية احتياجات ضرورية للعمالة والنواحى الإدارية.

4) تمثلت مصادر التلوث لشركة ABT فى تلوث ناتج عن إنتاج الورق، وتلوث ناتج عن إنتاج القوى الكهربائية، وتلوث ناتج عن عوادم السيارات.

5) تشمل حقوق الملكية للمجتمع كلاً من حقوق الملكية للعاملين والملاك وما يتحقق من أنشطة الوحدة الاقتصادية.

ووفقا لمنهج ABT فإنه"يرى أن القدرة الكسبية للشركات تنتج من كل من الاستثمار المالى والاجتماعى، وقد اختيرت الوحدات النقدية للتعبير عن التكلفة والمنفعة على أساس القيم السوقية أو تكلفة الفرصة البديلة. وقد أطلق على هذا المنهج بالشمول لأنه يتضمن قياس الآثار الاقتصادية والاجتماعية للشركة على المجتمع وأطرافه".

ومن الدراسة السابقة يتضح أن هناك محاولات إيجابية من جانب الوحدات الاقتصادية للإفصاح عن أنشطتها الاجتماعية من خلال إعداد قوائم وتقارير اجتماعية توفر بيانات عن الأداء الاجتماعى لتلك الوحدات، ويأخذ الكاتب على هذه المحاولات ما يأتى:

1) لم توضح تلك التقارير عما إذا كانت تقارير داخلية لخدمة إدارة الوحدة الاقتصادية ومساعدتها فى اتخاذ القرارات، أو تقارير خارجية للإفصاح عن أدائها الاجتماعى للمجتمع بأطرافه المختلفة.

2) عدم وجود نماذج موحدة لتلك التقارير، فقد ركزت بعض الوحدات الاقتصادية على الإفصاح عن الأنشطة النوعية مثل الإفصاح عن النفقات الاجتماعية المتعلقة بحماية البيئة مثلا، وركّز البعض الآخر على إعداد تقرير واحد يفصح عن الأداء الاجتماعى للوحدة الاقتصادية ككل.

3) خلطت بعض المحاولات فى تقاريرها بين الأداء الاقتصادى والأداء الاجتماعى مثل منهج ABT بالرغم من أهمية فصلهما لاختلاف طبيعة العملية المالية عن العملية الاجتماعية.

4) تجاهلت بعض المحاولات فى تقاريرها الإفصاح عن الأداء الاجتماعى الناتج عن نصوص القانون، واقتصرت على الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية الاختيارية (التطوعية). ولاشك أن ذلك يعتبر قصورا فى الإفصاح الشامل للأداء الاجتماعى، حيث إن الأنشطة الاجتماعية القانونية والتطوعية تمثلان معا نطاق المسئولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية.

وبعد استعراض المحاولات الإيجابية من جانب الوحدات الاقتصادية للإفصاح عن الأداء الاجتماعى فى قوائم وتقارير اجتماعية، ورغم الجهود المبذولة من جانب تلك الوحدات استجابة للطلب المتزايد على معلومات المحاسبة الاجتماعية فإن البيانات التى يتم الإفصاح عنها ذات محددات للأسباب الآتية:

1) إن إلزام الوحدات الاقتصادية بتقديم تقارير اجتماعية سنوية لا يكون ذا معنى طالما لم يتم تحديد المعلومات والبيانات الواجب الإفصاح عنها بتلك التقارير.
2) إن صعوبة القياس النقدى للأحداث الاجتماعية خاصة المنافع الاجتماعية ينعكس أثرها على إفصاح تلك القوائم والتقارير.
3) إن احتياجات مستخدمى القوائم والتقارير الاجتماعية هى المحدد النهائى لما يجب الإفصاح عنه، ولذلك فإن حصر وتحديد مستخدمى تلك القوائم ذو أهمية فى مجال الإفصاح الاجتماعى.
4) لا يوجد معايير متعارف عليها للإفصاح عن الأداء الاجتماعى للوحدات الاقتصادية، الأمر الذى أدى لعدم الاتفاق على أسلوب إعداد تلك القوائم وقياس عناصرها وذلك بالشكل الذى استقرت عليه القوائم المالية حتى الآن.

5) عدم الاتفاق على طبيعة القضايا والمشاكل الاجتماعية أو مجالات الاهتمام الاجتماعى للوحدات الاقتصادية، وذلك نتيجة لعدم الاتفاق على المكونات التى ينبغى أن يتضمنها نطاق تلك القضايا، بالإضافة للتغير المستمر فى الاولويات الاجتماعية. ولاشك أن السعى نحو تحديد طبيعة المشاكل والقضايا الاجتماعية التى تهم المجتمع وأطرافه المختلفة قد يذلل الكثير من الصعوبات، كما يمكن أن يؤدى إلى تحديد تصور شامل لمجالات الأداء الاجتماعى للوحدات الاقتصادية يمثل الإطار العام لمجالات المسئولية الاجتماعية لتلك الوحدات.

وبناء على ما سبق يستلزم الأمر عند إعداد القوائم والتقارير الاجتماعية مراعاة بعض الاعتبارات الهامة والتى يمكن أن تتمثل فيما يلى:

1) ضرورة احتواء تلك القوائم على ترجمة للأحداث الاجتماعية القانونية والتطوعية (الاختيارية) حيث إنهما يمثلان شقى المسئولية الاجتماعية ونطاقها.
2) إمكانية استخدام لغات أخرى للإفصاح الاجتماعى بجانب اللغة الكمية.
3) الاتفاق على حدود معينة للإفصاح الاجتماعى تلتزم به جميع الوحدات الاقتصادية.
4) تحديد الجهة أو الجهات التى ستقدم لها تلك القوائم والتقارير.

ولاشك أن ظهور قوائم وتقارير اجتماعية متعارف عليها سوف يؤدى إلى تطور أساليب المحاسبة الاجتماعية لتشمل التحقق من مدى سلامة تلك القوائم والتقارير فى التعبير عن صافى الدخل الاجتماعى عن الفترة، وما تساهم به الوحدة الاقتصادية فى الأصول الاجتماعية، وما تلتزم به من التزامات تجاه المجتمع فى تاريخ معين.

المحاولة التاسعة :

وهى عبارة عن اقتراح قدمته: أ. د. نجيبة نمّر ويقوم على الأسس التالية:

1) يهدف التقرير الاجتماعى إلى تقديم معلومات عن الأداء الاجتماعى لجميع الأطراف المعنية.
2) يلتزم التقرير بمعايير للأداء.
3) يُعتبر التقرير الاجتماعى جزءاً متكاملا مع التقارير السنوية، ويستمد بياناته من التقارير المالية التقليدية، ويُقدم معها.
4) التعبير نقديا عن التكاليف الاجتماعية.
5) ليس من الضرورى التعبير نقديا عن المنافع الاجتماعية ويكفى التعبير عنها كيفيا أو كمياً.
6) ليس من الضرورى الالتزام بالشكل التقليدي للتقارير الممثل فى المقابلة النقدية بين التكاليف والإيرادات.

ويتكون التقرير الاجتماعى الاقتصادى من قسميْن:

- **القسم الأول**: وصفى (كيفى)، وقد يحتوى على معلومات كمية ولكن غير نقدية.
- **القسم الثانى**: كمى نقدى.

يتكون القسم الأول من التقرير من وصف للأهداف الاقتصادية والاجتماعية للشركة، ويبرز أنشطة الشركة لتحقيق هذه الأهداف، وبقدر الإمكان يدعم وصف هذه الأنشطة بالبيانات الإحصائية والرسوم البيانية.

ويقدم هذا القسم معلومات عن فلسفة الشركة، وطريقة معالجة الإدارة للموضوعات الاقتصادية والمشاكل الاجتماعية، فلو فرضنا أن أهداف الشركة تتلخص فيما يلى:

- تحقيق عائد مناسب على الاستثمارات.
- تحقيق رغبات المستهلكين.

- تطوير المنتجات.
- رعاية مصالح العاملين.
- رعاية الشئون العامة.

يتم مناقشة هدف عائد الاستثمار بتقديم خلاصة للنتائج المالية للشركة لفترة عشر سنوات مثلا، ومناقشة سياسة الشركة لضمان عائد مناسب على الاستثمار.

أما تحقيق رغبات المستهلكين فيكون بمناقشة نوعية الإنتاج، وما سيتوافر له من مزايا وسياسات التسعير، وتحليل المبيعات بواسطة الإنتاج، والمناطق، وإيضاح ما تقوم به الشركة من بحوث تسويقية للتعرف على رغبات المستهلكين واحتياجاتهم.

وقد تتناول مناقشة هدف تطوير المنتجات موضوعات البحث والتطوير التى يمكن أن تؤدى إلى تقليل التكلفة، وتحسين البيئة، وتأمين صحة وأمن الجمهور.

أما الهدف المرتبط برعاية مصالح العاملين، فقد يصف تكوين العاملين بالشركة بدلالة السن والجنس، وبرامج تدريب الموظفين، والتكلفة الخاصة بها، والحوادث الناتجة عن العمل، وتكلفة الرعاية الصحية.

أما هدف رعاية الشئون العامة فقد يتناول التأثير المتبادل بين الشركة والعناصر التالية: البيئة الطبيعية، الحكومة، الجمهور، الأقليات، الشباب. وقد نذكر هنا أرقام المصروفات الخاصة بالاستثمارات المرتبطة بتحسين البيئة مثل مشاريع تنقية الهواء أو الماء أو تقديم خدمات اجتماعية للجمهور مثل إقامة مراكز ثقافية أو علمية.

هذا الجزء من التقرير يكون مفيدا حيث إنه يقدم تفسيرًا لما تقوم به الإدارة من أنشطة اقتصادية واجتماعية، كما يُمكّن القارئ من الحكم

عما إذا كانت هذه الأنشطة موجهة حقيقة نحو الأهداف، كما أن تضمين القوائم السنوية لأهداف الشركة يُلزم الإدارة توجيه أنشطة الشركة فى اتجاه تحقيق هذه الأهداف، ففى غياب الأهداف الاجتماعية المحددة بدقة ستظل فلسفة الإدارة والسياسات الإدارية غامضة.

من الطبيعي أن يتضمن هذا الجزء من التقرير التعبير عن المنافع الاجتماعية المتعلقة بالأهداف والبرامج الاجتماعية. ويتم ذلك باستخدام التعبير الوصفى والرسوم البيانية والبيانات الإحصائية والمؤشرات الاجتماعية المختلفة لصعوبة القياس النقدى.

ويتكون القسم الثانى (الكمي النقدى) من التقرير من مجموعة من القوائم، فبالإضافة إلى القوائم التقليدية، قائمة الميزانية، وقائمة الدخل التى ستتضمن بالإضافة إلى البيانات الخاصة بالنشاط الاقتصادى الأساسي – بيانات إجمالية بالمبالغ المنفقة على البرامج الاجتماعية. سيضاف لهذا القسم قائمة بالحسابات الاجتماعية لتقديم معلومات خاصة تفصيلية عن الأثر الاجتماعى لأنشطة المشروع. ١ للمشروع

والهدف من "قائمة الحسابات الاجتماعية" الإفصاح عن الأنشطة التى تؤثر على أصحاب المصالح المرتبطين بالشركة مثل: العاملين، المستثمرين، المجتمع ككل.

ونحصل على المعلومات التى ترد فى قائمة الحسابات الاجتماعية (كشف الحسابات الاجتماعية) أساساً من قائمة الدخل، ولكن البنود تُقدم بتفاصيل أكثر لكى تقدم معلومات أكثر مما يتاح من قائمة الدخل بمفردها، ويمكن أن تأخذ الشكل الموضح فى الصفحات التالية.

والجدير بالذكر أن البيانات الواردة فى "قائمة الحسابات الاجتماعية" على سبيل المثال وليست على سبيل الحصر، وهى تتوقف على الأهداف الاجتماعية للشركة التى هى بطبيعتها متغيرة، وعلى مدى التزام الشركة بالأداء الاجتماعى.

ويلاحظ على القائمة ما يلى:

1) تهدف القائمة إلى إلقاء الضوء على أنشطة الشركة المرتبطة بأصحاب المصالح المختلفين.

2) تجاوزت القائمة التقديم التقليدى الضيق الذى يقوم على التحليل المالى المرتبط بالربحية والسيولة، فهى تبين المصروفات بدلالة الغرض منها، والمصدر الأولى هو قائمة الدخل.

3) بالرغم من أن القائمة لم تقدم أساسًا لتقويم الأداء الاجتماعى للشركة – لاستحالة ذلك – إلا أنها تقدم بيانات تفصيلية لأنشطة الشركة الاجتماعية سواء المتعلقة بالعاملين أو المستثمرين أو المجتمع.

قائمة الحسابات الاجتماعية لشركة
عن السنة المنتهية فى 12/31/.....

أولاً : الشركة والعاملون :	(سنة حالية)	(سنة سابقة)
1 – أجور	×	×
مرتبات	×	×
	×	×
2 – مزايا مباشرة للموظفين الحاليين		
أ– منح ومكافآت وهدايا فى المناسبات.	×	×
ب– أجور الأجازات.	×	×
ج– منح للزواج.	×	×
د– دعم للإسكان.	×	×
هـ– مكافآت تشجيعية.	×	×
	×	×
3 – مزايا مباشرة للموظفين على المعاش		
أ– مدفوعات للمعاشات.	×	×
ب– منح وهدايا فى المناسبات.	×	×
	×	×
4– مزايا غير مباشرة للعاملين		
أ – مساهمات فى التأمين الصحى.	×	×
ب– مساهمات لاتحادات العمل.	×	×
جـ– تأمينات مختلفة.	×	×
د – احتياطى معاش.	×	×
	×	×

5- مزايا لجميع العاملين		
أ- تعليم وتدريب.	×	×
ب- وقاية ضد الحوادث.	×	×
ج- خدمات طبية.	×	×
د- مأكولات ومشروبات أثناء العمل.	×	×
هـ- بيوت لقضاء الأجازات.	×	×
و- ملابس للعمل.	×	×
	×	×
المجموع	×	×
ثانياً : الشركة والمستثمرون :		
أ- توزيع الأرباح.	×	×
ب- منح.	×	×
ج- فوائد سندات.	×	×
المجموع	×	×
ثالثاً : الشركة والمجتمع :		
1 - الشركة والحكومة :	×	×
أ- ضرائب (تذكر جميع أنواع الضرائب).	×	×
ب- رسوم (تذكر جميع أنواع الرسوم).	(×)	(×)
ج- إعانات من الحكومة.		
	×	×
2- الشركة والجمهور :		
أ- منح لمعاهد وجمعيات.	×	×
ب- خدمات للشباب.	×	×
ج -		
د -		
	×	×

3 – الشركة والبيئة الطبيعية :		
أ – مصروفات حماية البيئة.	×	×
ب–		
	×	×
4 – الشركة وصيانة رأس المال الطبيعى (الأصول):		
أ– تكلفة بحوث وتطوير.	×	×
ب– صيانة رأس المال الطبيعى.	×	×
ج– استهلاك رأس المال الطبيعى.	×	×
د– تكوين احتياطيات.	(×)	(×)
هـ– (أرباح) رأسمالية.	(×)	(×)
و – خسائر رأسمالية.	×	×
	×	×
المجموع	×	×

القوائم والتقارير الاجتماعية المقترح إعدادها من جانب الكاتب :

وهى محاولة – من جانب الكاتب – للإفصاح عن الأداء الاجتماعى للوحدات الاقتصادية الذى يعبر فى معظمه عن المجالات الاجتماعية التى يصعب أحيانا قياسها بالأسلوب النقدى المتعارف عليه فى المحاسبة، ويغلب عليها الأسلوب الكمى فى صورة تغيرات عددية أو نسب مئوية وبعض المؤشرات الاجتماعية أو استخدام الأسلوب الوصفى.

ويمكن أن تتمثل تلك القوائم فيما يلى :

(1) قوائم خدمة العاملين :

تتمثل فى القوائم الآتية:

أ – قائمة التوظيف :

مجالات الأداء الاجتماعى	قياس الأداء الاجتماعى			
	وحدة النقود	تغيرات عددية	نسب مئوية	مؤشرات اجتماعية
يمكن أن تتضمن المعلومات الآتية: 1- مدى التزام الوحدة بالتشريعات واللوائح الصادرة عند اختيار وتعيين العاملين الجدد. 2- الإجراءات الموضوعية من جانب الوحدة لاختيار العمالة المناسبة. 3- نوعية البرامج الاجتماعية التى تعدها الوحدة للعاملين. 4- مساهمة الوحدة فى تحسين مستوى معيشة موظفيها. 5- نظام التحكيم المتبع فى الوحدة. 6- إتجاهات التوظيف بالوحدة وأثرها فى امتصاص البطالة بالمجتمع. 7- اهتمامات اجتماعية أخرى لتوظيف العاملين.				
تغيرات إيجابية / سلبية	×	×	×	×

ب – قائمة صحة وأمان العاملين :

مجالات الأداء الاجتماعى	قياس الأداء الاجتماعى			
	وحدة النقود	تغيرات عددية	نسب مئوية	مؤشرات اجتماعية
يمكن أن تفصح هذه القائمة عن المعلومات الآتية: 1- الحالة الصحية للعاملين. 2- الأمراض المهنية. 3- مساهمة الوحدة فى العلاج المجانى للعاملين. 4- إجراءات الوقاية والأمن الصناعي بالوحدة. 5- مساهمة الوحدة فى تحقيق نظام التأمين والمعاشات. 6- اهتمامات اجتماعية أخرى لصحة وأمان العاملين.				
تغيرات إيجابية/ سلبية	×	×	×	×

ج- قائمة الترقى والحوافز :

مجالات الأداء الاجتماعى	قياس الأداء الاجتماعى			
	وحدة النقود	تغيرات عددية	نسب منوية	مؤشرات اجتماعية
يمكن أن توضح المعلومات التالية: 1-الإجراءات الإيجابية من جانب الوحدة فى تحقيق المعاملة العادلة للعاملين. 2-مساهمة الوحدة فى وضع نظام عادل وسليم للحوافز. 3-إجراءات الوحدة فى وضع أساس واضح للترقى يعتمد على معايير واضحة كالخبرة والكفاءة العلمية والعملية. 4-اهتمامات اجتماعية أخرى للترقى والحوافز.				
تغيرات إيجابية/ سلبية	×	×	×	×

(2) قائمة خدمة المستهلك (العملاء) :

مجالات الأداء الاجتماعى	قياس الأداء الاجتماعى			
	وحدة النقود	تغيرات عددية	نسب مئوية	مؤشرات اجتماعية
يمكن أن توضح المعلومات الآتية: أ- نوعيه المنتجات ومحاولات الوحدة لتحسينها وتجويدها. ب- سياسات التسعير ومجهودات الشركة لتخفيض أسعار المنتجات. ج- مجهودات الوحدة فى مجال بحوث ودراسات السوق للوقوف على رغبات المستهلك. د- مدى الجودة فى حزم السلع وتغليفها وتعبئتها. هـ- فترة الضمان الممنوحة على السلع المباعة. و- مدى اهتمام الوحدة بدراسة شكاوى العملاء والوقوف على أسبابها والعمل على علاجها. ز- النظام المتبع فى صيانة السلع بعد البيع. ح- النظام البيعى المتبع والتسهيلات الممنوحة للعملاء. ط- مدى اهتمام الوحدة بتعليم المستهلك بخصائص السلع وطرق استخدامها. ي- دور الوحدة فى تحقيق صدق الإعلانات عن السلع المنتجة أو الخدمة المقدمة والإجراءات التى تتبعها فى هذا الصدد. ك- اهتمامات اجتماعية أخرى لخدمة المستهلك (العملاء).				
تغيرات إيجابية/ سلبية	×	×	×	×

(3) قائمة تحسين البيئة :

مجالات الأداء الاجتماعى	قياس الأداء الاجتماعى			
	وحدة النقود	تغيرات عددية	نسب مئوية	مؤشرات اجتماعية
يمكن أن تفصح عن المعلومات الآتية: أ- بيان شكل البيئة قبل وبعد تأسيس الوحدة. ب- أثر الوحدة على تلوث البيئة. ج- مشكلات التلوث الأساسية فى نوع الصناعة. د- الإجراءات الإيجابية من جانب الوحدة لمكافحة التلوث وامتصاص الضوضاء. هـ- الإجراءات الإيجابية من جانب الوحدة فى تجميل البيئة. و- اهتمامات اجتماعية أخرى لتحسين البيئة.				
تغيرات إيجابية/ سلبية	×	×	×	×

(4) قائمة خدمة المجتمع :

مجالات الأداء الاجتماعى	قياس الأداء الاجتماعى			
	وحدة النقود	تغيرات عددية	نسب مئوية	مؤشرات اجتماعية
تفصح عن المعلومات المتعلقة بدور الوحدة الاقتصادية فى المجالات الآتية: أ- الإجراءات الإيجابية من جانب الوحدة لتطوير وتدعيم مواردها الذاتية والخروج من التبعية للخزانة العامة. ب- تطور مساهمة الوحدة فى الناتج المحلى للدولة (القيمة المضافة). ج- دور الوحدة فى النمو الكمى والكيفى للعمالة لامتصاص البطالة. د- الإجراءات الإيجابية من جانب الوحدة للمساهمة فى حل مشاكل الشباب. هـ- التزام الوحدة بتعيين النسبة القانونية المقررة لذوى الاحتياجات الخاصة. و- اهتمامات اجتماعية أخرى لحل مشاكل المجتمع (الجمهور).				
تغيرات إيجابية/ سلبية	×	×	×	×

ويُلاحظ على القوائم السابقة عدم التزامها باستخدام الأسلوب النقدى المتعارف عليه فى الإفصاح بالقوائم المالية المعتادة بالوحدات الاقتصادية ويغلب عليها فى معظم الأحوال استخدام الأسلوب الكمى فى صورة تغيرات عددية أو نسب مئوية بالإضافة لانتهاجها الأسلوب الوصفى فى الإفصاح . فهى أساسا تقارير وصفية، وقد تحتوى على معلومات كمية وليست بالضرورة مالية.

ويمكن الاسترشاد بالمعلومات الاجتماعية التى تتضمنها تلك القوائم والتقارير فى صياغة بنية أساسية لتلك المعلومات فى مصر والعالم العربى يمكن أن تمثل منهجاً ملائماً للإفصاح يكون أساسا للتعامل فى الأسواق المالية العربية، مع الاتفاق على نظام للإفصاح يتلاءم مع أوضاعنا الاجتماعية وأولوياتنا الاقتصادية والحضارية ومعطياتنا الثقافية والتاريخية.

الحاجة إلى دور المحاسب الاجتماعى :

نظرا لظهور القوائم والتقارير الاجتماعية، وإزاء مطالبة الجهات الحكومية والهيئات المستفيدة من البيانات الاجتماعية للوحدات الاقتصادية، والضغوط على الإدارة من قبل الأطراف أصحاب المصلحة. يعتقد الكاتب ضرورة إنشاء وظيفة المحاسب الاجتماعى لكى يتولى مسئولية إعداد تلك البيانات وترجمتها إلى تقارير من خلال تصميم نظام قياس كمى، كما يرى ضرورة معاونة المحاسب الاجتماعى بمجموعة من الخبراء فى المجالات الاجتماعية المتعددة على أن يكونوا من داخل أو من خارج الوحدة.

وينبغى أن يساهم المحاسب الاجتماعى فى المجالات الآتية:

1) المساهمة مع إدارة الوحدة الاقتصادية فى تحديد مفهوم واضح للبرامج الاجتماعية.
2) المساهمة فى تخطيط البرامج الاجتماعية.

3) دراسة التكاليف والمنافع المترتبة على تنفيذ الوحدة للبرامج الاجتماعية.

4) المساهمة فى تصميم نظام قياس كمى للجانب الاجتماعى لأداء الإدارة.

5) مساعدة المستويات التنفيذية بتطوير أدائهم الاجتماعى. الاجتماعى

6) الرد على أية استفسارات للإدارة عند مواجهتها أية مشكلة اجتماعية.

7) إعداد القوائم والتقارير الاجتماعية.

8) إمداد جهاز المراجعة الداخلية بالوحدة الاقتصادية بأى بيانات اجتماعية يحتاج إليها.

حالات تدريبية

حالات تدريبية

تدريب 1 :

قامت إحدى الشركات بإعداد برنامج لتدريب العاملين الجدد وبلغ عددهم (80) متدرباً، وقد حددت الشركة مدة هذا البرنامج شهرا واحداً، وقد انضم لهذا البرنامج 20 متدربًا من العاملين القدامى المستمرين بالشركة من ذوى الكفاءات المحدودة، وقد أدى ذلك إلى زيادة مدة التدريب إلى شهرين، وقد بلغت الزيادة فى التكاليف الناتجة عن زيادة مدة البرنامج 30٪ من التكاليف الإجمالية للتدريب.وقد حددت التكاليف الشهرية للبرنامج 50.000ج ويتم تحميل تكلفة التدريب على أنشطة الشركة بحسب مدى استفادة كل نشاط من المتدرب، وما يتم تحميله على الأنشطة الخاصة بالشركة من تكاليف التدريب هى تلك التى يتحقق عنها ارتفاع فى الكفاية الإنتاجية للأفراد.

المطلوب :

1) حساب العائد الاجتماعى (المنفعة الاجتماعية) للمجتمع.
2) حساب العائد الاقتصادى للشركة.

تدريب 2 :

قامت إحدى الشركات بشراء فلاتر لتخفيض كمية الدخان المتصاعد من عمليات التشغيل، وقدَّرت إدارة حماية البيئة وزن كمية الدخان المتصاعد بحوالى 60000 طن وتتوقع الشركة تخفيضها إلى 6000 طن سنويا، وكانت الشركة قبل تركيب تلك الفلاتر لا تتحمل بأية نفقات للمساهمة فى حماية تلوث الهواء. وقد بلغت تكاليف شراء وتركيب الفلاتر 5.000.000 ج وتم تقدير العمر الإنتاجى للفلاتر10 سنوات، والزيادة السنوية للتكاليف الناتجة عن تركيب الفلاتر 250.000 جنيه.

والمطلوب :

1) حساب العائد الاجتماعى لتركيب الفلاتر من وجهة نظر المجتمع.
2) حساب العائد الاجتماعى السنوى لتركيب الفلاتر.

تدريب 3 :

استخدمت إحدى الشركات أسلوب تكلفة المدخلات لقياس التكاليف الاجتماعية لبرنامج لإزالة تلوث المياه، وظهرت بسجلاتها البيانات التالية: (المبالغ بالجنيه المصرى).

100.000 أجور عمال مخصصين على البرنامج.

500.000 مكافآت خبراء.

30.000 م. عمومية وإدارية خاصة بالبرنامج.

800.000 تكاليف تشغيل معدات مكافحة التلوث.

250.000 تكاليف بحوث ودراسات على البرنامج.

فإذا علمت أن تكلفة معدات إزالة التلوث 10.000.000 ج ومعدل الإهلاك 5٪ سنويا حيث مضى على شراء المعدات 6 شهور.

المطلوب : احسب التكاليف الاجتماعية التى تحملتها الشركة لإعداد برنامج مكافحة التلوث .

تدريب 4:

قامت إحدى الشركات بإعداد برنامج لإنشاء دار حضانة لأبناء العاملين بها وظهر بسجلاتها البيانات التالية (المبالغ بالجنيه المصرى).

45.000 أجور عمال الشركة.

16.000 أجور مباشرة للعمال المخصصين على البرنامج.

80.000 تكلفة معدات ومستلزمات لدار الحضانة.

24.000 تكاليف إضافية مخصصة للبرنامج.

30.000 تكاليف وقت مستنفذ على البرنامج من الإداريين بالشركة.

120.000 تكاليف نقدية مباشرة منها 20% تكاليف تم تخصيصها على البرنامج.

فإذا علمت أن الشركة تستخدم أسلوب تكلفة المدخلات فى حساب التكاليف الاجتماعية للبرامج الاجتماعية.

المطلوب:

حساب التكاليف الاجتماعية التى تحملتها الشركة لإعداد برنامج إنشاء دار الحضانة باستخدام أسلوب تكلفة المدخلات.

تدريب 5 :

استخدمت إحدى الشركات أسلوب المنع والتصحيح لقياس التكاليف الاجتماعية لبرنامج لإزالة تلوث مياه البحر الذى تسببت فيه الشركة بقذف عوادم التصنيع فى مياه البحر. وظهرت بسجلاتها البيانات التالية (المبالغ بالجنيه).

1.000.000	تكاليف تركيب معدات وأجهزة لمكافحة تلوث المياه.
150.000	تكاليف بحوث للخبراء.
250.00	تكاليف تشغيل معدات مكافحة التلوث بمياه البحر.
600.000	مواد كيماوية لإزالة بقع المياه الملوثة.
50.000	أجور للعمال المخصصين على البرنامج.
20.000	مصاريف عمومية خاصة بالبرنامج.
350.00	مكافآت للخبراء المشرفين على إزالة البقع الملوثة.

المطلوب :

1- وضح من البنود السابقة ما يخص تكاليف المنع وتكاليف التصحيح.

2- حساب التكاليف الاجتماعية التى تحملتها الشركة لإعداد برنامج إزالة تلوث مياه البحر.

تدريب 6 :

ظهرت البيانات التالية بإحدى الشركات والمتعلقة بتكاليف اختيار وتعيين وتدريب الأقليات : (المبالغ بالجنيه).

45.000 ج رواتب العاملين القائمين بتدريب الأقليات.

6.000 ج الخسائر الناتجة عن التصرفات السيئة لبعض الأقليات.

18.000 ج التكاليف الناتجة عن التغيب المستمر للأقليات.

17.500 ج الخسائر الناتجة عن استياء الموظفين الأصليين بالشركة من تواجد الأقليات.

المطلوب:

حساب التكاليف الاجتماعية الكلية المحمَّلة على البرنامج مع تصنيف التكاليف الاجتماعية إلى مباشرة وغير مباشرة.

تدريب 7 :

ظهرت البيانات التالية بإحدى الشركات والمتعلقة بتكاليف اختيار وتعيين وتدريب ذوى الاحتياجات الخاصة (المبالغ بالجنيه).

7000 خسائر ناتجة عن الاحتكاكات فى العمل بين الموظفين الأصليين وذوى الاحتياجات الخاصة.

8500 خسائر ناتجة عن تلف وضياع بعض الخامات فى فترة تدريب ذوى الاحتياجات الخاصة.

10000 خسائر ناتجة عن انخفاض جودة الإنتاج فى الفترة الأولى لتعيين ذوى الاحتياجات الخاصة.

35000 تكاليف الدورات التدريبية للموظفين الأصليين بالشركة لقبول ذوى الاحتياجات الخاصة معهم فى العمل.

المطلوب :

حساب التكاليف الكلية المحمَّلة على البرنامج مع تصنيفها إلى تكاليف اجتماعية مباشرة وغير مباشرة .

تدريب 8 :

من بين التكاليف التالية احسب التكاليف الاجتماعية الخاصة بتنظيم برنامج لتعيين وتدريب الأقليات بالشركة (المبالغ بالجنيه).

80.000 مرتبات موظفى الشركة.

5.000 نفقات الإعلان عن شغل وظائف بالشركة.

15.000 نفقات ضيافة لمستشارى الشركة.

3.000 نفقات الإعلان عن وظائف الأقليات.

48.000 مرتبات الموظفين والمديرين والمستشارين المشتركين فى التنظيم لإعداد البرنامج.

90.000 تكلفة المعدات والأجهزة المخصصة لإنجاز البرنامج.

15.000.000 مبانى وعقارات الشركة.

500.000 تكلفة المساحة المخصصة من مبانى الشركة لجهاز تنظيم البرنامج لتدريب الأقليات.

المطلوب :

حساب التكاليف الاجتماعية الكلية لمرحلة تنظيم برنامج تعيين وتدريب الأقليات.

تدريب 9 :

ظهرت البيانات التالية بإحدى الشركات التى لها نشاط ودور اجتماعى تجاه البيئة والمجتمع بأطرافه المختلفة : (المبالغ بالجنيه).

50.000 أجور.

200.000 أرباح للعاملين.

85.000 إيجارات مسددة.

40.000 فوائد مسددة للبنوك.

600.000 صافى الفوائد غير المباشرة.

المطلوب :

احسب القيمة الاجتماعية المضافة للشركة باستخدام المعادلة.

تدريب 10 :

احسب القيمة الاجتماعية المضافة لإحدى الشركات التى لها دور اجتماعى معروف باستخدام البيانات التالية (المبالغ بالجنيه).

250.000 ضرائب.

20.000 فوائد مسددة للبنوك المحلية.

1.000.000 دخل من العملات الأجنبية لخزانة الدولة.

3.000.000 صافى فوائد غير مباشرة.

تدريب 11 :

ظهرت الأرصدة الآتية بسجلات إحدى الجامعات الأهلية فى 2014/12/31 (المبالغ بالجنيه).

2.000.000 رسوم دراسية من الطلاب.
250.00 دعم من الدولة.
650.000 مساعدة من رجال الأعمال.
850.000 تكاليف دراسية.
50.000 مساعدات للطلاب.
750.00 تكاليف الأبحاث.

المطلوب:

إعداد قائمة الدخل الاجتماعى وفقًا لرؤية Seidler ومن وجهة نظر المحاسبة الاجتماعية.

تدريب 12 :

ظهرت الأرصدة التالية بسجلات أحد المشروعات الاقتصادية (المبالغ بالجنيه).

50.000 تكاليف برامج تدريبية للعاملين.
25.000 تكاليف برامج تعيين ذوى الاحتياجات الخاصة.
430.000 تكاليف تلوث البيئة.
18.000 تكلفة مشكلات صحية تسببها منتجات المشروع.
24.000 تكاليف برامج تدريب الأقليات.
1.250.000 القيمة المضافة من إنتاج المشروع.
230.00 تكاليف برامج تحسين الصحة للعاملين.

المطلوب:

إعداد قائمة الدخل الاجتماعى للمشروع موضحا صافى الربح الاجتماعى أو صافى الخسارة الاجتماعية .

تدريب 13 :

ظهـرت الأرصـدة التاليـة بسـجلات إحـدى الوحـدات الاقتصـادية فـى 2015/12/31 (المبالغ بالجنيه).

1.000.000	تكاليف إنشاء دار حضانة لأبناء العاملين بالشركة.
250.000	تأجيل تكلفة تركيب أجهزة أمان بالشركة (تكلفة الأجهزة).
50.000	البرنامج التدريبى للعمال ذوى الاحتياجات الخاصة.
30.000	إعانة لجهات خيرية.
800.000	تكلفة تركيب أجهزة لمراقبة تلوث الهواء من دخان مصانع الشركة.
400.000	تكلفة تركيب أجهزة لامتصاص الضوضاء.
200.000	تكلفة الأضرار التى تكبدتها الشركة لإهمالها مبنى تابع للشركة.

المطلوب:

إعـداد قائمـة تشـغيل اجتماعيـة/ اقتصـادية للوحـدة عـن العـام المنتهـى فـى 2015/12/31 وفقا لرؤية Linowes .

تم بحمد الله

المراجع

أولاً المراجع باللغة العربية :

1 – كتب :

- د. أحمد محمد موسى: دراسات في المحاسبة الاجتماعية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1979.
- جان جاك روسو: العقد الاجتماعي، الطبعة الأولى، ترجمة ذوقان قرقوط، دار العلم، بيروت، لبنان، 1973.
- د. سمير عبد الغني محمود: ترسيخ ثقافة الأداء الكلي لإدارة المشروعات الاقتصادية، دار الكتاب الحديث، القاهرة، عام 2011م.
- ـــــ: المحاسبة علم اجتماعي: دراسة متقدمة في نظرية المحاسبة والفقه المحاسبي، دار الكتاب الحديث، القاهرة، عام 2015م.

2 – دوريات وأبحاث غير منشورة:

أ – دوريات :

- أحمد عياض الودرني: من تقرير العمالة إلى التقرير الاجتماعي، مجلة البورصات العربية، عمان، الأردن، 1987م.
- د. جلال عبد الفتاح عبد العزيز: المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية للمشروع، المجلة العلمية، العدد الثالث، السنة الثالثة، كلية التجارة، جامعة الأزهر، القاهرة، يناير 1981.
- د. سمير عبد الغني محمود: المسئولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، مؤسسة الأهرام، القاهرة، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 249، أول يونية 2008م.
- د. سمير عبد الغني محمود: أهمية نشر قوائم إضافية للمشروعات الاقتصادية، مجلة البنوك في الأردن، جمعية البنوك في الأردن، عمان، المجلد السابع، العدد الثامن، سبتمبر 1988.

- ـــــــ: أهمية وضع مبادئ لمحاسبة المسئولية الاجتماعية لوحدات الأعمال، مجلة المحاسب القانوني العربي، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن، العددان، 17، 18، يونية ويولية 1987م.
- د. محمد سمير عبد السلام الصبان: المحاسبة الاجتماعية، مجلة البحوث العلمية، العدد الأول، السنة الخامسة عشرة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 1978.
- د. نجيبة محمود نمّر: المسئولية الاجتماعية للمشروعات والمحاسبة الاجتماعية المالية، مجلة التكاليف، العدد الأول، السنة الحادية عشرة، الجمعية العربية للتكاليف، القاهرة، عام 1982.

ب- أبحاث غير منشورة، ومصادر أخرى:

- عبد الله محمود سالم: التشخيص المحاسبي للمشاكل المتضمنة المسئولية الاجتماعية على مستوى الوحدة الاقتصادية، رسالة دكتوراه، مقدمة لكلية التجارة، جامعة المنصورة، عام 1982.
- د. محمد عبد القادر دياب: مدخل لتطوير التقييم والإفصاح المحاسبي للبعد الاجتماعي للمشروعات الاستثمارية في مصر، مؤتمر إستراتيجية الاستثمار في مصر في ضوء تحديات المستقبل، كلية التجارة ببنها، جامعة الزقازيق، 3- 4 مايو 1995م.

ثانيًا المراجع باللغة الأجنبية :

- *M.W.E. Glautier & B. Underdown, Accounting theory and Practice, Pitman Publishing, London, 1977.*
- *A.D. Shocker. & P. Sethis, An Approach to in Corporating Social Performance in Developing Corporate Action Strategies: Corporate Social Policy in a Dynamic Society, Melville Publishing Co., Los Angeles, California, 1974.*
- *R.W. Estes, Accounting and Society, Melville Publishing Co., Los Angeles, California, 1973.*
- *H.R. Bowen, Social Responsibilities of the Businessman, Harper and Bros., N.Y., 1953.*
- *N.M. Bedford, Extensions in Accounting Discolosure, Englewood Cliffs, Prentice-Hall, Inc., N.J., 1973.*
- *D.R.Carmichael & J. Willingham, Perspective in Auditing, 2nd(Ed), McGraw-Hill Book Co., N.Y., 1975.*
- *(AAA), Report of the Committee on Accounting for Social Performance, The Accounting Review, 1975.*
- *(AAA), Committee on Social Costs, Report of the Committee on Social Costs, The Accounting Review, Vol.XLX, 1975.*
- *(AAA), Report of the Committee on Environmental Effects of Organization Behavior, The Accounting Review, Vol.XLVII, 1973.*
- *(AICPA), Committee on Social Measurement, Report of the Committee on Social Measurement, The Measurement of Corporate Social Performance, (AICPA), 1977.*
- *(NAA), Report of the Committee on Accounting for Corporate Social Performance, Accounting for Corporate Social Performance: Statement of Objectives and Procedures, (NAA), Mangement Accounting, Feb., 1974.*

- *P.J. Wong, Using a Cost/Benefit Analysis Approach to Support Audit Recommendation, The Internal Auditor, (IIA) August, 1977.*
- *R.S. Chen, Social and Financial Stewardship, The Accounting Review, July, 1975.*
- *N.M. Bedford, The Corporate Report a Discussion, Accounting Organization and Society, Pergamon Press, Oxford, 1974.*
- *M.P. Cerisano, Social Measurement System for the Future, C.P.A. Journal, May, 1974.*
- *E.H. Bowman & M. Haise, Social Impact Disclosure and Corporate Annual Reports, Accounting Organization and Society, 1974.*
- *A.W. Rathe, Social Responsibility – An American View, The Management Review, American Management Association, Dec., 1975.*
- *R.H. Anderson, Social Responsibility Accounting: What to Measure and How?, Cost Management, Sep.-Oct., 1976.*
- *E. Flamholtz & J. McDonough, Corporate Social Accounting in U.S.A. Sate of the Art and Future Prospects, Accounting Organization and Society, 1974.*
- *P.B. Ostrow, Social Responsibility Program, The Managerial Planning, July-August 1976.*
- *J.V. Van Pelt, The Social Costs of Social Benefits, The Management Accounting Review, Oct., 1974.*
- *D.F. Linowes, Socio-Economic Accounting, The Journal of Accountancy, Nov., 1968.*
- *C.M. Bedock, Measuring Social Cost, Management Accounting, January, 1979.*

- *S.C.Mobley, The Challenges of Socio-Economic Accounting, The Accounting Review, Oct., 1970.*
- *K.V. Ramanthan, Toward A Theory of Corporate Social Accounting, The Accounting Review, July, 1976.*
- *D.F. Linowes, The Accounting Profession and Social Progress, The Journal of Accountancy, July, 1973.*
- *T.J. Kreps, Measurement of the Social Performance of Business, Annuals of the Academy, Sept., 1962.*
- *S.W., Metwally, Cost Information for Corporation Social Responsibility Performance, Ph.D. University Stirling U.K., 1979.*
- *J. Sigel & Lehman, Own Up to Social Responsibility, The Executive Review, Financial Executive Institute, N.Y., 1976.*
- *J.E. Sorenson & H.D. Grove, Cost-Outcome and Cost Effectiveness Analysis: Emerging Non-Profit Performance Evaluation Techniques, The Accounting Review, July, 1977.*
- *J.W.Pattillo, Zero-Base Budgeting: A Planning Resource Allocation and Control Tool, National Association of Accountants, N.Y. 1977.*
- *J.M. Higging, A Social Audit of Equal Opportunity Programs, The Internal Auditor, (IIA), Feb., 1979.*

الفهرس

- تمهيد 5
- مقدمة 7

الفصل الأول : المسئولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية 9

- طبيعة المسئولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية 11
- نشأة المسئولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية وأسباب ظهورها 12
- الاهتمام بالمسئولية الاجتماعية 17
- التعريف بمفهوم المسئولية الاجتماعية 19
- مجالات الأداء الاجتماعى للوحدات الاقتصادية 21

الفصل الثانى : الاهتمام بالمحاسبة الاجتماعية 27

- أهمية المحاسبة الاجتماعية 29
- التعريف بمفهوم المحاسبة الاجتماعية 30
- أهداف المحاسبة الاجتماعية 35

الفصل الثالث : إطار عمل المحاسبة الاجتماعية 39

- أولاً: الأحداث الاجتماعية 41
- ثانياً : مفاهيم المحاسبة الاجتماعية 44
- ثالثاً: مبادئ للمحاسبة الاجتماعية 52

الفصل الرابع : القياس المحاسبى للأداء الاجتماعى 61

- محاولات القياس المحاسبى للأداء الاجتماعى 63
- مشكلات قياس المدخلات والمخرجات الاجتماعية 71
- أساليب قياس المدخلات والمخرجات الاجتماعية 74
- تكلفة أداء البرامج الاجتماعية 78
- أساليب تقييم فعالية نتائج البرامج الاجتماعية 82

الفصل الخامس : الإفصاح المحاسبى للمعلومات الاجتماعية 89
- أهمية الإفصاح الاجتماعى للوحدات الاقتصادية 91
- مجالات الإفصاح الاجتماعى للوحدات الاقتصادية 93
- الحاجة إلى القوائم والتقارير الاجتماعية 97
- محاولات الإفصاح المحاسبى للمعلومات الاجتماعيـــة 99
- القوائم والتقارير الاجتماعية المقترح إعدادها من جانب الكاتب 125
- الحاجة إلى دور المحاسب الاجتماعى 131
- حالات تدريبية 133
- المراجع 143

هذا الكتاب

تمثل المحاسبة الاجتماعية مفهوما حديثا فى الفكر المحاسبى ينبغى على الباحثين تفهم أبعادها وأهدافها ومجالاتها لخدمة الفكر المحاسبى من جهة، والوفاء باحتياجات وتوقعات الجهات المعنية والمهتمة بالأمر من ناحية أخرى.

ويتناول الكاتب هذا الموضوع فى الفصول التالية :

الفصل الأول: المسئولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية.

الفصل الثانى : الاهتمام بالمحاسبة الاجتماعية.

الفصل الثالث : إطار عمل المحاسبة الاجتماعية.

الفصل الرابع : القياس المحاسبى للأداء الاجتماعى.

الفصل الخامس : الإفصاح المحاسبى للمعلومات الاجتماعية.



ISBN 9789773507114

المحاسبة الاجتماعية
للوحدات الاقتصادية

دار الكتاب الحديث

بسم الله الرحمن الرحيم

قام بإعداد هذه النسخة pdf
وفهرستها ورفعها :
د محمد أحمد محمد عاصم
نسألكم الدعاء